www.kassioun.org

1178

الاثنين 10 حزيران 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

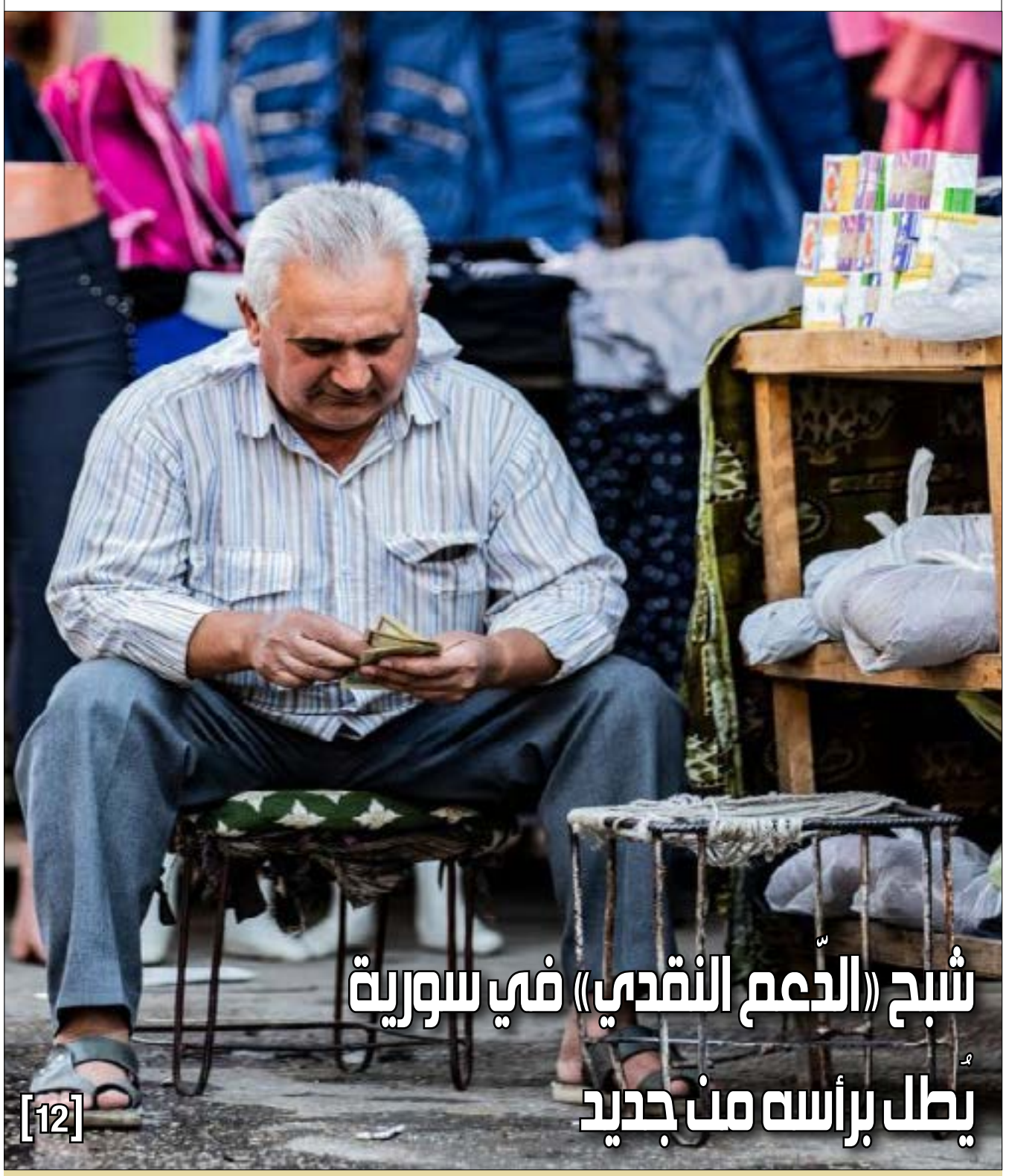

شبح «الدّعم النقدي» في سورية يُطل برأسه من جديد

[12]

شؤون عمالية

حال العمالة السورية في لبنان

02

ملف «سورية 2024»

الأمريكان يعترفون بتراجعهم وأزلامهم ينكرون...

04

شؤون محلية

مشروع تشاركي يبصِر النور... والنور في البيوت لم يبصَرا!

15

شؤون عربية ودولية

«مبادرة بايدن» تكشف وجهها الحقيقي

17

الافتتاحية

إعدام الدعم؟

تجدد خلال الأيام الماضية، الحديث عن استبدال «الدعم العيني» أو «الدعم الاستهلاكي»، بما تجري تسميته «بدلاً نقدياً» أو «دعماً نقدياً».

يأتي ذلك، بعد أن حقق شعار «إعادة توزيع الدعم على مستحقيه» غايته الحقيقية عبر السنوات الماضية، وهي تخفيض إجمالي الدعم الحكومي، وتكريس توزيع الثروة المتوحش السائد في البلاد، وزيادته توحشاً، حيث بلغت حصة الأجور من الدخل الوطني عام 2021 وفقاً لإحصاءات المكتب المركزي للإحصاء، أقل من 15% مقابل 85% للأرباح. وكان ذلك في 2021، أي في أيامٍ أقل سواداً وسوءاً بكثير مما يعيشه السوريون اليوم، على مستوى قيمة عملتهم وقيمة أجورهم، وتكاليف مستوى المعيشة.

إنّ جوهر فكرة الدعم كان طوال الوقت قائماً على أنّ الأجور غير كافية لأصحاب الأجور لكي يتمكنوا من الوصول إلى الحد الأدنى ليس من مستوى المعيشة، بل الحد الأدنى اللازم لإعادة تجديد أنفسهم كقوة عمل. ولذا فإنّ وجود الدعم نفسه، كان دائماً تعبيراً عن اختلال التوزيع بين الأجور والأرباح من جهة، وعن اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار من جهة ثانية.

إنّ أي خطوةٍ اقتصادية تخص الأجور في سورية، ينبغي أن تبنى على ثلاثة منطلقات أساسية:

أولاً: الحد الأدنى للأجر يجب أن يؤمن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، وأن تكون الأجـور مربوطة بالأسعار تتحرك بتحركها ضمن دورٍ لا يزيد عن ثلاثة أشهر.

ثانياً: تحريك الأجور مع كل ارتفاعات جديدة في الأسعار بحيث يكون الفرق بين أدنى أجر وأعلى أجر، سبعة أضعاف.

ثالثاً: أن تكون كل زيادةٍ للأجر زيادةً حقيقية من مصادر حقيقية، وليست تضخمية، أي ليس عبر طباعة أوراق وتوزيعها على الناس... والزيادة الحقيقية تأتي من أحد مصدرين أو من كليهما، الأول: هو أن تأتي على حساب الأرباح، أي بإعادة توزيع الثروة لمصلحة منتجيها، والثاني: هو وجود نمو اقتصادي حقيقي ينتج فوائض تستطيع تغطية رفع الأجور رفعاً حقيقياً.

بالعودة إلى فكرة «الدعم النقدي»، فإنّ المقصود منه في نهاية المطاف، هو إعدام الدعم بشكلٍ نهائي؛ لأنّ البدل النقدي الذي سيجري تحديده، وأياً يكن حجمه، فإنّ قيمته الفعلية سرعان ما ستتبخر عبر التضخم وارتفاعات الأسعار... خاصة وأنّ هذا البدل نفسه غالباً ما ستتم تغطيته كالعادة عبر مصادر تضخمية، أي ببساطة عبر طباعة مزيد من العملة.

محقون تماماً الاقتصاديون الذين يعرّفون التضخم بأنّه عملية نهبٍ منظمةٍ تُنفذ ضد من هم تحت ولمصلحة من هم فوق؛ عملية نهب لمصلحة أصحاب الأرباح وضد أصحاب الأجور... وفكرة تبديل الدعم المباشر على أسعار سلعٍ بعينها، إلى «بدل نقدي»، هي شكل من أشكال تعظيم التضخم، وبالتالي شكلٌ من أشكال تعميق النهب الممارس على أكثر من 90% من السوريين.

تأمين زيادات حقيقية للأجور، وتأمين موارد فعلية للموازنات الحكومية في الوقت نفسه، يمران عبر طريق واحد هو النمو الحقيقي، والذي لم يعد له مدخل غير إعادة توزيع للثروة على المستوى الوطني... وهذه الأخيرة لا ممر لها إلا بحل سياسي شامل على أساس القرار 2254، يضع القرار النهائي بيد الشعب السوري، في كل شؤونه، وفي مقدمتها معيشته وكرامته...

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال يطوّرون من أدواتهم في المواجهة مع الرأسمال

يتبين الصراع الآن ويتوضح أكثر بين رأس المال وقوة العمل في المعارك الطبقية الدائرة رحاها في الساحات الأوروبية، من أجل كسر حالة الاستغلال التي يمارسها رأس المال، على طريق إزالته في حال توفرت الظروف والعوامل المواتية لعملية الإزالة تلك، وأهمها وجود قوى ثورية قادرة على رؤية المتغيرات الجارية في ميزان القوى على كل الأصعدة، وبالتالي وضع برامجها على أساس تفسير صحيح للواقع من أجل تغييره.

إنّ الفضاء السياسي القديم ما زال موجوداً وهو بحالة ضعف لا حول ولا قوة له، لا يملك قدرة التفسير الصحيح للتغيير الحاصل في موازين القوى، وكذلك لطبيعة المعارك مع رأس المال من أجل عملية التغيير التي تنشدها الطبقة العاملة والشعوب التي نهبها رأس المال طوال العقود السابقة، وما زال يحاول النهب وإنْ ضاقت به السبل الآن، على خلاف ما كان عليه في السابق في التحكم والسيطرة والهيمنة على قوّة العمل، كيلا يفلت زمام أمرها من بين يدي أصحاب العمل، ويصبح التحكّم بمنتوجها صعباً. يعني هذا قدرة رأس المال على تحقيق أعلى نسبة ربح، أيْ أعلى نسبة استغلال، ومن أجل ذلك تصيغ الطبقة المسيطرة القوانين الضرورية لعملية السيطرة والتحكم، مدعومة بقوّة القمع وبجهاز نقابيٍّ يدجّن حسبَ مصالحها –إن أمكنها ذلك– لتعزيز السيطرة التي تؤمّن مصالح رأس المال، ولا بأس من فتات ينثر هنا وهناك لتغطية عملية الاستغلال، حيث يُجري التلاعب بوعي العمال، وهذا ما يحاول عمله أصحاب الشركات الكبرى في الغرب.

في بلادنا يتصرّف أرباب العمل والحكومة بطرق مشابهة لتصرّف تلك الشركات: منَحٌ لمرّة واحده، وزيادة في تكاليف المعيشة، ومكافآت هزيلة...إلخ.

النتائج المستخلصة من هذه الوقائع هي أنّ ربّ العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمال، ويقدم لهم رشىً ليضمن عدم تحرّكهم دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، وأيضاً بهذا الفعل الذي يقوم به رب العمل يبقي وعيَ العمال بمصالحهم –إنْ تمكّنَ من الاستمرار بتقديم الرشا– مغيَّباً، وتحرّكاتهم مرهونةً بما يقدمه لهم. وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاوى المادية والمعنوية. ولكن هذا الأمر لم يستمر مع تسيّد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينيّات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع الارتفاع الكبير للأسعار، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات عمالية واسعة، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة لم تكن سائدة في مراحل سابقة من تطور الصراع بين العمال وأرباب العمل ومن ورائهم الحكومات وأجهزتها القمعية.

أصبح العمال اليوم هم من يقرّرون كيف ومتى وما الطريقة المجدية، وذلك عبر التصويت على أيّ تحرك لهم في اجتماع علنيّ يسمّى «الهيئة العامّة» حيث هي بمثابة «أركان حرب» لشكل وزمن المواجهة، ويضعون في هذا الاجتماع كل الاحتمالات التي تفرضها المعركة في التقدّم أو التراجع، متخطّين بهذا الفعل النقابات الصفراء السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادِن لقوى رأس المال.

حال العمالة السورية في لبنان

أطلقت الحكومة اللبنانية حملةً صارمة ضد «العمالة السورية غير القانونية»، والتي تهدف إلى الحد من وجود العمال الذين لا يحملون أوراقاً نظاميّة، وتنفيذاً لذلك يكثف عناصر الأمن العام عمليات التفتيش على المتاجر والشركات لضبط المخالفين.

تشمل إجراءات الحملة «ملاحقة وقمع مخالفات الإقامة والعمل في مختلف المناطق، من خلال القيام بدوريات على المحلات التجارية التي يملكها أو يديرها سوريّون للتحقق من وضعها القانوني، والتحقق من وثائق الإقامة العائدة لكل منهم، والتثبّت من وجود كفيل لبناني للعامل أو صاحب العمل السوري»، بحسب ما أوردت «الوكالة الوطنية للإعلام».

إضافة إلى «التحقق ممّا إذا كان مسجّلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين، وبالتالي فهو لا يحقّ له ممارسة أيّ عمل، وسحب المستندات والأوراق العائدة للمحلّات المخالفة وأصحابها، وتوقيف المخالفين منهم، وإقفال وختم المحالّ المخالفة بالشمع الأحمر بناءً على إشارة القضاء المختص».

بين مؤيد ومعارض

يرى مؤيّدو القرار في لبنان أنه ضروريّ لحماية حقوق العمّال اللبنانيّين وخلق فرص عمل لهم، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، في المقابل، يعارض آخرون هذه الحملة، ويعتبر بعضهم أنّها تنعكس سلباً عليهم حيث إنّ اللاجئين السوريين الذين فرّوا من الحرب في بلادهم قد ساهموا في تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي تعاني من نقص في اليد العاملة، حيث إنّ أغلبيتهم يعملون في مجالات لا يعمل بها اللبنانيّون، وإعادتهم إلى بلدهم ستؤدّي إلى نقص حادّ في العمالة في قطاعات حيويةً، ممّا يعرقل الإنتاج ويزيد من تكاليف التشغيل.

استغلال أزمة السوريين لخفض أجورهم

ردّ عمّال سوريّون على الحملة الحكومية الأخيرة بمقاطع فيديو قصيرة تظهر مهاراتهم في أداء الأعمال الخطيرة والشاقة. وتداول روّاد مواقع التواصل الاجتماعي مقطعَ فيديو لعاملِ بناء سوري يعمل على ارتفاع شاهقٍ، وهو يدعو اللبنانيين إلى القيام بعمله، وفي مقطعٍ آخر، يظهر عاملُ عتالة سوري وهو يحمل حمولةً ثقيلة، ويدعو اللبنانيين لأداء المهمة ذاتها.

ويؤكّد رئيس نقابة عمّال البناء في شماليّ لبنان، جميل طالب، الاعتمادَ الكبير لقطاع البناء في البلاد على اليد العاملة السوريّة، موضّحاً أنّ السبب الرئيسيّ وراء ذلك هو انخفاض أجور العمّال السوريين مقارنة بالعمّال اللبنانيين، ممّا يجعلهم قادرين على مزاحمة العمّال اللبنانيين الذين يعانون من ارتفاع كلفة المعيشة.

«قبل الحرب في السورية، كان هناك 250 ألف عامل سوري في لبنان وارتفع العدد اليوم إلى نحو مليوني عامل يعملون في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء»، كما يشير رئيس تجمع مزارعي وفلّاحي البقاع، إبراهيم الترشيشي، «ولطالما شكّل العمال الزراعيون السوريون الغالبية العظمى في اليد العاملة الزراعية في لبنان، فهم العمود الفقري لهذا القطاع، وتصل نسبتهم إلى 90 في المئة من العاملين فيه».

على المستوى السياسي

وخلال القمّة العربية التي انعقدت في البحرين في 16 أيّار الجاري، تطرّق رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي إلى ملف اللاجئين السورين، حيث تحدّث عن تزايد أعدادهم في لبنان «ما يشكل ضغطاً إضافياً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والموارد المحدودة لوطننا».

وأملَ ميقاتي تفعيلَ عمل لجنة الاتصال العربية بشأن سورية «ممّا يساعد على تحقيق رؤية عربية مشتركة متّفَق عليها، وبلورَة آليّة تمويلية لتأمينِ الموارد اللازمة لتسهيل وتسريع عودة النازحين السوريين إلى بلدهم، حيث ينبغي التوقف عن استخدام هذه القضية التي باتت تهدد أمن واستقرار لبنان والدول المضيفة والمانحة على حد سواء».

وفي ظلّ شبه تخلٍّ أو استهتار حكومي سوريّ ونقابيّ عن متابعة أوضاع اللاجئين السوريين عامّة في لبنان وغيرها من الدول المجاورة، وخاصة أوضاع العمال منهم، وما يتعرضون له من ابتزاز واستغلال وممارسات عنصرية ونهب لقوة عملهم حيث يعملون بأجور بخسة جداً لا تكفيهم كفاف يومهم، وهُم مرغمون على العمل بأيّ شروط وظروف عمل ولو كانت غير إنسانية.

مع العلم أنّ ملف اللاجئين السوريين هو ملف إنساني وسياسي من الدرجة الأولى، وحلّه مرتبط بحلّ الأزمة السورية وإنهاء معاناة شعبها في الداخل والخارج، فاللاجئون السوريّون باتوا أداةً بيد الدول المضيفة تستغلّهم وفقَ مصالحها السياسية دون اعتبار لمعاناتهم الإنسانية ودون احترام لقواعد القانون الدولي التي تنظم حالات اللجوء.

العمال وأعداؤهم الطبقيّون

يتساءل العمال في جلساتهم المتاحة لهم سواء في مكان العملِ أو في أحيائهم، وخاصة عندما يحصلون على ما يسمى رواتبهم أو أجورهم، وعندما يذهبون إلى الأسواق التي في مناطق إقامتهم العشوائية والأحياء الفقيرة المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وشبه المعدومة من الخدمات العامة المختلفة من كهرباء ومياه وغيرها – يتساءلون: ترى من الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه؟

إنهم يتساءلون مَن هو ذلك الندّ الذي يبذل كلَّ ما في وسعه كي يجعل عيشتنا في القاع «وعم يجعلنا نركض ما نلحق». فعمّال قطاع الدولة بعضهم يشير بالبنان إلى الحكومة بأنّها هي خصمنا الأساسي، فهي تعمل دائماً على رفع الأسعار للمواد الأساسية والضرورية للحياة، وأزالت كلَّ أشكال الدعم المزعوم وبالتالي تقدّم كل المبرّرات للآخرين كي يقوموا برفع الأسعار ودون حسيب أو رقيب، بينما أجورنا ورواتبنا تضعها في مبرّدات كلّية القدرة على التجميد، والبعض الآخر من العمال يلقي باللّوم على التنظيم النقابيّ لأنّه يقف دائماً مع الحكومة، وكأنه ليس من العمّال، ويعتبر نفسه والحكومة شركاء حيث أكبر وسيلة ضغط لديه من أجل حقوقهم ومطالبهم لا تتعدّى المذكّرة تلوى المذكّرة، أو مطالبة الحكومة من خلال بعض الكتب والمداخلات في المؤتمرات النقابية أو الاجتماعات مع الحكومة أو ممثّليها من مدراء عامّين أو غيرهم. ويشتدّ النقاش والحوار بينهم فهذا يقول إنّ السبب وراء ما وصلنا إليه من حال اليوم هو هذه الحكومات وسياساتها الاقتصادية الاجتماعية التي لا تخدم إلا الناهبين والفاسدين، ومهما بذلوا من جهد ولبسوا من الأقنعة والوجوه المختلفة فهذا لا يغيّر من جوهر الواقع شيئاً، ونحن نعرفها وكذلك. وسكوتنا أو ضعفنا لا يعني أننا نجهل هذه الحقيقة. وآخر يقول: يا أخي كلّ الحق على النقابات لأنّها لحدّ الآن لم تتّخذ موقفاً واضحاً وصريحاً من سياسات الحكومات المتعاقبة، والتي ما زالت متّبعة إلى اليوم. أمّا هذه الأساليب والأدوات للمطالبة ببعض القشور فهي لا تُغني ولا تُسمن مِن جوع. أمّا عمال القطاع الخاص فيقول البعض منهم إنّ أرباب وأصحاب العمل هم شرُّ البليّة، فهم لا يدفعون لنا الأجر المجزي والمناسب للحياة، وهم ظالمون لنا ودائماً يهدّدونا بالطرد والفصل ليحرمونا لقمة عيشنا وعيش أولادنا. ويروي آخر:

«مو بس هيك يا خيو القوانين والحكومة كلها إلى صفهم وكمان يحرمونا من التسجيل لدى التأمينات الاجتماعية وإذا تكرموا علينا وسجّلوا حدا بسجّلوه براتب هزيل لا يحقق لنا شيء في حال وصلنا إلى التقاعد أو تعويض في حال الاستقالة، وما في حدا يدافع عنا. مرة اختلفنا نحنا وصاحب العمل من أجل بعض حقوقنا ومطالبنا من أمن صناعي وأجور وغيرها من الحقوق المفقودة، قام راح استنجد بالنقابة وإجت النقابة تفكّ الخلاف بتبويس الشوارب واللحى، يعني نحنا مو مخلّصين لا من أرباب العمل ولا من الحكومة والنقابات».

ويقول عامل سمع أطراف الحوار خلال تجمّعهم أمام بسطة الخضار: «بس رغم هيك بيني وبينكم ما لنا إلّا نحطّ إيدينا مع بعض ونكون صوت واحد».

ومن جهتهم يقول الصناعيّون القابضون على الجمر وما زالت تعمل منشآتهم بالحدود الضيّقة: لقد أنهكتنا الضرائب المفروضة من قبل الحكومة وزيادة أسعار الطاقة بأشكالها المختلفة، هذا عدا الإتاوات المفروضة علينا والتي تزيد من تكاليف الإنتاج ويقع عِبْؤها على المواطنين كافة.

الطبقة العاملة

نيجيريا: إضراب عمّالي عام ومفتوح

بدأت النقابات العمالية في نيجيريا، الإثنين 3 حزيران 2024، احتجاجاً على رفض الحكومة زيادة الحد الأدنى للأجور وإلغاء دعم المحروقات وارتفاع التضخم الذي وصل إلى أعلى مستوى له منذ ما يقرب من 30 عاماً. وقال الاتحادان النقابيان الرئيسيان في البلاد «مؤتمر العمال النيجيري» و«مؤتمر النقابات العمالية»، دعوْنا العمّال الى الإضراب بعد أنْ رفضت الحكومة زيادة للحد الأدنى للأجور. وشارك في الإضراب كل من عمّال النقل والموانئ والمطارات، وعمّال وموظّفو الشركات الخاصة والمصانع، وعمال وموظفو وطلاب الجامعات والمدارس، وعمال شركة الكهرباء الوطنية، وعمال شركة المياه الوطنية، إضافة إلى موظّفي البنوك. وتواجه نيجيريا أسوأ أزمة غلاء معيشة منذ أكثر من 20 عاماً في ظل تضخّم حاد، نتيجة السياسات النيوليبرالية.

كندا: إضراب عمال الحافلات ومترو الإنفاق

دخل عمّال الحافلات والترام ومترو الأنفاق في أونتاريو إضراباً في الأول من هذا الشهر. ويشارك في الإضراب عن العمل ما يقرب من 12000 موظف في لجنة تورونتو ترانزيت، بما في ذلك سائقو الحافلات ومترو الأنفاق، وقالت النقابة إنّ العمال الذين يمثّلهم اتحاد النقل سيبدؤون أوّل إضراب منذ حوالي عقد من الزمان إذا لم تتمكّن مدينة تورنتو والنقابة من التوصل إلى اتفاق: «لا يزال هناك الكثير من الوقت على الطاولة. ولكننا سنعمل دائماً على أي فرصة تتاح لنا، مع استمرار المحادثات، نأمل أن يتم التوصل إلى نتيجة». وفي عام 2022 اضطرت المقاطعة إلى التراجع عن تشريع إلغاء إضراب العاملين، وسحبه بعد مواجهة عنيفة من مجموعة متنوعة من نقابات القطاع العام الوطنية، التي هدّدت بالإضراب العام.

الولايات المتحدة: إضراب عمال نقابة أبسولوت أوف أليجاني

أفاد العمال النقابيون في شركة أبسولوت أوف أليجاني ومنشآت أخرى أنهم سيضربون عن العمل بدءاً من 13 حزيران بسبب توقف مفاوضات العقود المتعلقة بزيادة الأجور وغيرها من الحقوق. حيث أعلنت النقابة التي تمثل أكثر من 300 عامل في مجال الرعاية الصحية وكذلك في مرافق أخرى، أنهم سيضربون إلى أجَل غير مسمًّى. ومن المقرَّر أن يبدأ الإضراب في الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم. وقالت، نائبة رئيس النقابة لدور رعاية المسنين في نيويورك: «إنّ صاحب العمل يتفاوض بسوء نية وقد علمنا بالتهديدات والانتقام من العمال الذين انضموا إلى الإضراب، ويعمل العاملون في مجال الرعاية الصحية دون عقد منذ انتهاء مدة العقد السابق في نيسان الماضي. ولم تسفر المفاوضات المستمرّة منذ شباط عن اتفاق بين الطرفين.

نيوزيلندا: إضراب عمّال المختبر

انسحب ما يقرب من 300 عامل في مختبر خدمات الدم من عملهم يوم الثلاثاء الرابع من الشهر الجاري، وذلك ضمن سلسلة من الإجراءات التي تدعو إلى المساواة في الأجور. من جهتها تقول خدمة الدم الوطنية إنه ليس لديها تمويل إضافي لمطابقة رواتب الموظفين مع نظرائهم في وزارة الصحة النيوزيلندية. وأفاد الرئيس التنفيذي لخدمة الدم بأنّه خصّص ميزانيّة لزيادة الأجور بعد المفاوضات بين النقابات وشركة تي واتو أورا، لكنّ المعدلات الجديدة أكبر ممّا كان متوقّعاً. وقال رئيس نقابة عمّال مختبرات Apex union إنّ المفاوضات كانت مستمرة لمدة سبعة أشهر. وأضاف: إنّ خدمة الدم لا تحصل على تمويل حكومي لتسويات المساواة في الأجور، ونجري مفاوضات مستمرة مع وزارة الصحة حيث نسعى للتوصل إلى حلٍّ مرضٍ، بينما نعمل في بيئة من القيود المالية.

الأمريكان يعترفون بتراجعهم وأزلامهم ينكرون...

أصدر مركز الأبحاث الأمريكي المعروف «راند» Research ANd Development Corporation، تقريراً بحثياً في شهر نيسان الماضي بعنوان «مصادر الديناميكية الوطنية المتجددة»، وهو تقرير مطوّل يقع في 126 صفحة باللغة الإنكليزية «يمكن الوصول إليه عبر الرابط المرفق».

■ مركز دراسات قاسيون

لأهمية هذا التقرير، ولأهمية الجهة الصادر عنها، يقدم مركز دراسات قاسيون فيما يلي، قراءةً مكثفةً للأفكار الأساسية التي وردت في التقرير، وينتقل بعد ذلك لوضع بعض الخلاصات. وقبل ذلك، لا بد من تعريف سريع بمركز دراسات راند الذي سبق أنّ وقفت قاسيون عند عددٍ من تقاريره الخاصة بسورية.

أولاً: ما هو مراكز راند؟

تأسس مركز راند عام 1948 كمتعاقد مع شركة طائرات دوغلاس الأمريكية، وبهدف تقديم أبحاث ودراسات للقوات المسلحة الأمريكية. ويصل تمويل راند السنوي إلى ما يقرب من نصف مليار دولار، يحصل عليه من مصادر متعددة، أهمها: الحكومة الأمريكية، ووكالات حكومية أمريكية وجامعات وشركات خاصة كبرى وغيرها.

وقد لعبت مؤسسة راند منذ تأسيسها دوراً مهماً في صنع السياسات الأمريكية، وخاصة السياسات الخارجية، وتعتبر إحدى ركائز منظومة الحرب الباردة.

بما يخص سورية، فقد أصدرت المؤسسة عدة دراسات، بينها سلسلة من عدة أجزاء تحت عنوان «سلام من أجل سورية»، سبق لقاسيون أن وقفت عندها وعند غيرها من تقارير راند، في عدة مقالات، بينها:

السياسات الأمريكية حول العالم انطلاقاً من تقرير لـ«RAND» في جزأين «رابط الجزء الأول، رابط الجزء الثاني».

عن «قيصر» و«راند» والشمال الشرقي والحوار الكردي–الكردي «عبر الرابط المرفق».

«راند– النصرة»... صندوق باندورا «عبر الرابط المرفق».

ثانياً: راند وسورية

للتعرّف على راند أكثر انطلاقاً من الحالة الملموسة السورية، لا بد من التذكير بشكل مكثف بسلسلة التقارير المسماة «سلام من أجل سورية»، والتي لن نتوسع في الكلام عنها هنا، «يمكن الاطلاع على المزيد عبر الروابط السابقة»، ولكن نكتفي بالإشارة إلى أنّ مؤسسة راند منذ عام 2016، وبالتوازي مع انتقال البريطانيين وبعدهم الغرب بأسره من شعار «إسقاط النظام» إلى شعار «تغيير سلوك النظام»، قد بدأت بصياغة السياسات التي رأيناها في إطار التطبيق طوال السنوات الثمانية الماضية في سورية.

جوهر تلك السياسات هو أنّه لا ينبغي أن يكون هنالك حلٌ سياسي شامل في سورية «وتحت شعار لا يمكن»، وضمناً لا يمكن تطبيق 2254، ولذا لا بد من حل «من تحت إلى فوق»، يستند إلى الحلول المحلية والإدارات الجزئية هنا وهناك... الأمر الذي تطور مع الزمن إلى ما بات يعرف الآن بـ«خطوة مقابل خطوة»، بمفرداتها المختلفة من عقوبات إلى تعافٍ مبكر إلى بيئة آمنة ومحايدة وإلخ.

أي أنّه في الوقت الذي كان لدى الدبلوماسيين الأمريكيين، هامش من الحركة في الحديث عن 2254 وضرورة تطبيقه، في إطار الإيهام والخداع «كما جرى بما يخص اتفاقات مينسك»، كان العمل الملموس على الأرض يسير وفقاً للتصور العام الذي اشتركت مؤسسة راند بالتحديد في صياغته، بوصفها ذراعاً أمنية وعسكرية وفكرية للسلطة الأمريكية.

إما أن تتمكن القوة العظمى من تجاوز حالة الركود والتراجع عبر استباقها بشكلٍ نشيط بحيث تمنع المسار التاريخي من استكمال تطوره المعهود في صعود ثم هبوط القوى

ثالثاً: مقدمة حول تقرير راند الجديد

نبدأ هنا، في عرض الأفكار والاتجاهات الأساسية التي وردت ضمن تقرير راند الجديد المعنون «مصادر الديناميكية الوطنية المتجددة»، والصادر في نيسان 2024...

وفقاً للتقرير «يدرس المؤلفون الطرق التي يمكن من خلالها تجديد الديناميكية الوطنية الأمريكية – كيف يمكن للقوى العظمى التي تبدأ في الركود أو حتى التراجع أن تستعيد طاقتها وميزتها التنافسية». أي أنّ التقرير يبدأ باعتراف واضح بأنّ هنالك مشكلة كبرى أمام الولايات المتحدة، كقوة عظمى، هي أنها –على الأقل– قد دخلت في طور الركود أو حتى التراجع، ويجعل مهمته الأساسية هي البحث عن الديناميات والآليات التي تسمح بإيقاف الركود/التراجع، وعكس مجراه. ويعرف التقرير عملية التجديد الوطني، التي هي الغاية النهائية وراء التقرير بأنها: «عكس مسار الانحدار من خلال مزيج من الخصائص المتأصلة والسياسة المتعمدة، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين المكانة الوطنية في كل من التدابير المطلقة والنسبية».

ولهذا الغرض، قام مؤلفو التقرير «باستخدام الأدلة التاريخية لتطوير نماذج لأسباب التدهور الوطني، ومسارات وعمليات التجديد الوطني، والاستراتيجيات الوطنية المتميزة التي تنتج التجديد». أي أنهم قاموا بدراسة عدة حالات تاريخية ملموسة لقوىً عظمى مرت بمراحل التراجع والركود، ودرسوا الديناميات التي تم اعتمادها وصولاً إلى إحدى ثلاث نتائج أساسية:

إما أن تتمكن القوة العظمى من تجاوز حالة الركود والتراجع عبر استباقها بشكلٍ نشيط، بحيث تمنع المسار التاريخي من استكمال تطوره المعهود في صعود ثم هبوط القوى.

أو ألّا تتمكن من القيام بذلك، ولكن تتمكن بالمقابل من الحفاظ على مكانة متقدمة لها كقوة إقليمية مع إطالة دولية وليس كقوة عظمى.

أو أنها فشلت في تحقيق أيّ من الهدفين وانهارت بشكل كامل وتعرضت للتقسيم والتفتيت والاندثار.

وفي ختام التقرير، يجري تقديم «الدروس المستفادة من هذا الدليل التاريخي».

من خلال الأمثلة التاريخية التي اختارها مؤلفو البحث، يحاولون الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما الذي يكشفه السجل التاريخي عن التعافي الوطني من الانحدار الوطني طويل الأمد؟

ما هي العوامل التي تميز حالات التجديد الاستباقي الناجح عن الحالات التي فشل فيها هذا التجديد؟

هل لدى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم الشروط المطلوبة لتحقيق التجديد الاستباقي؟

قراءة في تقرير جديد صادر عن مركز «راند» «RAND»

رابعاً: المؤشرات التي تحدد «النجاح/الفشل» في عملية التجديد الاستباقي

يشير التقرير إلى أنّه يمثل المرحلة الثانية ضمن عمل بحثي واحد بغرض البحث عن إمكانيات التجديد الاستباقي في مواجهة التراجع. في المرحلة الأولى: قام الباحثون بتطوير 9 معايير/مؤشرات، يسمح تطبيقها مجتمعة على حالة تاريخية بعينها، بالوصول إلى النتيجة النهائية حول هل هنالك فرص لنجاح التجديد الاستباقي أم لا.

هذه المعايير/ المؤشرات التسعة هي التالية:

طول عمر الصمود أو استدامة الصمود «للقوة موضع الدراسة» من حيث المرونة الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية طويلة المدى، التي تحافظ على الهوية الوطنية على مدى فترة طويلة وتعزز التأثير الثقافي والاجتماعي الممتد.

القدرة السيادية على حماية سلامة ورخاء المواطنين ضد قدرات أو تهديدات الدول الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية والمخاطر النظامية.

حرية العمل الجيوسياسية من حيث القدرة على اتخاذ قرارات سيادية حرة وغير مقيدة واتخاذ إجراءات في النظام الدولي إلى أقصى درجة تسمح بها القوة النسبية.

التفوق أو الهيمنة العسكرية، محلياً أو عالمياً، والقدرة على إظهار القوة.

قيادة أو العضوية في التحالفات السائدة للقوة العسكرية والجيوسياسية.

القوة الاقتصادية السائدة – على مستوى العالم، أو داخل منطقة ما، أو داخل واحدة أو أكثر من الصناعات.

موقع قوي إلى مهيمن في التجارة العالمية والاستثمار وأسواق رأس المال «بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي وعوامل أخرى».

موقع قوي إلى مهيمن في التصنيفات الأيديولوجية والنموذجية والسرديات والمعايير العالمية، والقوة الجذابة «الناعمة»، والمؤسسات والمعايير الدولية.

مكانة قوية أو رائدة في مجال التكنولوجيا الأكثر تطوراً، الدور القيادي أو المهيمن في القطاعات الصناعية الناشئة الرئيسية.

خامساً: الأمثلة التاريخية المدروسة

يعطي التقرير أمثلة عن حالات الصعود والانحدار الوطني والتجديد المحتمل لعدة قوى تاريخية سابقة وحالية، وفي هذا السياق يصنف التقرير الولايات المتحدة فيما يتعلق بنوع الصعود أو الانحدار الوطني الذي تشهده على أنه مرتبط بالتنمية الصناعية؛ وأنها مؤهلة للقيام بالتجديد الاستباقي للديناميكية الوطنية، ويربط ذلك بالأحداث والخصائص الرئيسية التالية: «صعود طويل كقوة صناعية مهيمنة؛ قيادة عالمية مهمة بحلول أوائل القرن العشرين، وديمقراطية صناعية مهيمنة منذ الأربعينيات، وذروة القوة من عام 1989 إلى أوائل القرن الحادي والعشرين؛ التعافي من العديد من التحديات السابقة، بما في ذلك التوترات الاجتماعية في سبعينيات وعشرينيات القرن التاسع عشر؛ هناك جدل حول درجة التراجع في وقت كتابة هذا التقرير، لكن القوة النسبية «على سبيل المثال، تجاه الصين» انحسرت، والعديد من التحديات المحلية تخلق خطر التراجع المتوقع».

كما يدرس الاتحاد السوفييتي/روسيا كمثال آخر، ويصنفها فيما يتعلق بنوع الصعود أو الانحدار الوطني الذي شهدته على أنه مرتبط بالتصنيع، والجهود الفاشلة لتجديد الطاقة في الثمانينيات والتسعينيات. وربط ذلك بالأحداث والخصائص الرئيسية التالية: «فترة طويلة من الاعتماد على الحجم والسكان كأساس لمكانة القوة العظمى؛ ولم تحقق الجهود المتقطعة للتحديث نتائج مهمة حتى العشرينيات والستينيات من القرن الماضي، مما ساعد على صعود الاتحاد السوفييتي كقوة مهيمنة ثنائية القطب؛ أدى التدهور التدريجي للنظام السوفييتي إلى الركود والانهيار النهائي للإمبراطورية والأزمة الاقتصادية في التسعينيات؛ على الرغم من التعبير عن السلطة، لم يكن هناك تجديد عام بعد التسعينيات». واعتبر التقرير أن الاتحاد السوفييتي يُعتبر مثالاً عن «القوى التي تراجعت من ذروة النفوذ العالمي ولم تتعاف أبداً».

كان من المثير للاهتمام بشكل خاص في الحالة البريطانية دور النخب بما في ذلك أعضاء مختارون من الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي

واستخدم التقرير الصين كذلك كأحد الأمثلة، مصنفاً إياها في نوع الصعود أو الانحدار الوطني: «الصعود إلى قوة عظمى، ثم الانخفاض النسبي يليه التصنيع»، وربط ذلك بالأحداث والخصائص الرئيسية التالية: «يمكن اعتبارها قوة اقتصادية رائدة قبل عام 1800 بناءً على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحديثة، لكنها لم تكن لاعباً جيوسياسياً مؤثراً باستمرار خارج منطقتها المباشرة حتى القرن العشرين؛ علاوة على ذلك، أفسحت القوة المبكرة الطريق أمام عدم الاستقرار والضعف مقارنة بالقوى الأوروبية، فضلاً عن الغزو والهزيمة على يد اليابان في ثلاثينيات القرن العشرين؛ بدأت حملة التصنيع في السبعينيات، والتي دفعتها إلى قمة التسلسل الهرمي العالمي في العديد من المجالات، ولكن هذه ليست حالة تجديد وطني بقدر ما هي حالة تنمية».

ثم نظر التقرير فيما سماه «التجديد الاستباقي»، ولتقييم ذلك درس «العوامل التي أنتجت «1» تقديراً عاماً، أو في بعض الحالات، تقييماً رسمياً بأن نوعاً ما من التدهور أو الانهيار الأكثر خطورة وشيك و«2» قدرة المجتمع أو ميله إلى الاستجابة لمثل هذه الإشارات من خلال العمل المثمر».

في هذا السياق، «التجديد يعني عملية التعافي من الركود أو الانحدار الوشيك من جانب قوة كبرى أو عظمى كانت في السابق في مكانة قمة العالم، أو قريبة منها، سواء في القوة النسبية أو في بعض المقاييس المطلقة».

ونظر التقرير في ثلاثة أمثلة: بريطانيا في العصر الفيكتوري «1830–1900»، والولايات المتحدة ما بعد العصر المذهب «من أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين»، والاتحاد السوفييتي في أواخر الحرب الباردة. ووفق التقرير، مثالي بريطانيا والولايات المتحدة كانا ناجحين، وذلك نتيجة «زيادة عمل الدولة لصالح ما يمكن وصفه بالتغيير الاجتماعي التقدمي... وكانت الحركة الاجتماعية الشعبية لمواجهة التحديات أمراً أساسياً».

وفق التقرير وحول مثال بريطانيا، «بين عشرينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، اجتاحت موجة من الإصلاح مجالات متعددة من الحياة البريطانية. فقد وسعت التشريعات الرئيسية حق التصويت، وتناولت ظروف العمل للنساء والأطفال، ووسعت الفرص التعليمية، وتناولت التكلفة البيئية للتصنيع، وغير ذلك الكثير. والأهم من ذلك، أن هذه الأجندة لم يتم التخطيط لها من قبل الحكومة البريطانية أو مجموعة واحدة من الإصلاحيين: بل عكست اعترافاً شعبياً معقداً

ومتغيراً بالتحديات المتعددة التي تواجهها مجموعات مختلفة في المجتمع. وكانت النتيجة مجموعة مختلطة ومتوقفة، ولكنها في نهاية المطاف شاملة من الإصلاحات التي عالجت العديد من مصادر التدهور الوطني المحتمل. كان من المثير للاهتمام بشكل خاص في الحالة البريطانية دور النخب، بما في ذلك أعضاء مختارون من الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، في دعم عناصر هذه الإصلاحات. وكان هذا الدعم يعتمد في كثير من الأحيان على المصلحة الذاتية؛ على وجه الخصوص، مع توسع حق الانتخاب، أدركت النخب أن النجاح السياسي يعتمد جزئياً على جذب الدعم من الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة في نهاية المطاف».

حول مثال الولايات المتحدة في المرحلة المعنية، يقول التقرير: «إلى جانب التقدم الاقتصادي المذهل، جاء اتساع فجوة التفاوت، والتوترات الاجتماعية بشأن حقوق العمال، والمخاطر البيئية والاجتماعية الناجمة عن التصنيع غير المنضبط، وعناصر الفساد السياسي، بما في ذلك الروابط الوثيقة بين المصالح التجارية والجهات الفاعلة السياسية. رداً على ذلك، قامت مجموعة من السياسيين والناشطين والإصلاحيين الأثرياء، الذين اعتقدوا أن تحديات العصر الذهبي قد عرّضت استقرار وتضامن المجتمع الأمريكي في المستقبل للخطر، بقيادة ما أصبح يعرف بالحركة التقدمية... كان هذا التجديد يدور إلى حد كبير حول الفرص المشتركة، والمساواة الاجتماعية، والالتزام المتجدد، جزئياً بين مجموعة من النخب المفعمة بالحيوية العامة وعامة الناس».

ينتقل التقرير بعدها إلى مثال الاتحاد السوفييتي في أواخر الحرب الباردة، ويقول إنها «مثالاً على فشل التجديد الوطني. بحلول أواخر السبعينيات، واجه الاتحاد السوفييتي معضلات أساسية بدأت مع دور الحزب الشيوعي، الذي لم يكن من الممكن الهروب منه أو إصلاحه. وكان يعاني من بيروقراطية خانقة، وصناعات تديرها الدولة، تتدهور وتتخلف أكثر من أي وقت مضى عن الدول الصناعية الرائدة، وميزانية دولة مثقلة بالأعباء «جزئياً بسبب عشرات الالتزامات الأجنبية في خدمة الأيديولوجية الماركسية اللينينية»، والفساد والسعي وراء الريع في جميع أنحاء النظام... وفي حين أظهر الشعب الروسي، وإلى حد ما، الحكومة السوفييتية مرونة هائلة خلال الحرب العالمية الثانية، بحلول الثمانينيات، لم يعد النظام السوفييتي يُظهر مثل هذه الخصائص. حيث أصبح قوقعة هشة وضعيفة. ومن المحتمل أن الإصلاحات الأكثر عقلانية وتدريجية كان من الممكن أن تساعد في إبقاء النظام على قيد الحياة، ولكن من غير الممكن أن يكون هناك تجديد كامل النطاق».

سادساً: معايير مرتبطة بالتجديد الاستباقي وبالتراجع الوطني العام

ركز التقرير على ثلاثة معايير لتقييم الحالات الناجحة للتجديد الاستباقي:

هل طورت القوة العظمى مجموعة من الإصلاحات أو الاستجابات المحددة، إما من خلال التخطيط الحكومي والنوايا، أو من خلال الاستجابات الناشئة لمختلف المصالح والجهات الفاعلة في المجتمع والتي أنتجت نتائج قابلة للقياس؟

هل ظلت القوة العظمى قوة عظمى – متماسكة، ومحكومة بشكل جيد، وقادرة على المنافسة في فن الحكم العالمي، وقادرة على إبراز القوة الاقتصادية والعسكرية؟

هل ظلت مكانة القوة العظمى ونفوذها «بما في ذلك القوة الناعمة والنفوذ الثقافي» ثابتة تقريباً؟

وحدد التقرير أيضاً مجموعة من العوامل المرتبطة بالانحدار الوطني:

ضعف في الروح أو الطموح أو قوة الإرادة الوطنية، ويرتبط أحياناً بالشعور بالأحقية وحب الرفاهية.

التخشب والانحلال المؤسسي والبيروقراطي، مما يؤدي إما إلى عدم فعالية المؤسسات أو الفساد، أو كليهما.

طبقات النخبة المهتمة بمصلحتها الذاتية أو المنقسمة، وتصور الانقسامات الاجتماعية وانعدام الفرص المشتركة.

الفشل في مواكبة المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية لعصر ما، وتحديداً بمعنى عدم القدرة على التوافق مع النموذج التنافسي للعصر.

الشعور المتضعضع بالوحدة الوطنية والتضامن مع تزايد الانقسام السياسي والصراع الاجتماعي.

تجاوز قاعدة موارد المجتمع من حيث الموارد المالية أو الطاقة أو البيئة.

سابعاً: النتائج الرئيسية للبحث

بعد عملية مقارنة تاريخية مطولة مع عدة نماذج «سنعرضها باختصار تالياً»، يصل التقرير إلى جملة نتائج تتسم لغتها بعمومية كبيرة «وهذه العمومية هي الميزة المشتركة بين معظم أبحاث راند المنشورة، لأنه من المعلوم أنّ مثل هذا النوع من المؤسسات، غالباً ما يصدر نسختين من أي تقرير أو بحث ينجزه، نسخة للنشر، وأخرى للتداول الضيق، تكون أكثر مباشرةً وتحديداً، ولكن بكل الأحوال، ليس من المستحيل التكهن بقسم على الأقل من التفاصيل غير المنشورة في أي من التقارير...»

النتائج العامة التي يخلص إليها التقرير هي التالية:

إن التعافي من التدهور الوطني الكبير طويل الأمد أمرٌ نادر الحدوث، ويصعب العثور على أمثلة عنه في السجل التاريخي. عندما انزلقت القوى العظمى من موقع التفوق بسبب عوامل داخلية، فإنها نادراً ما تمكنت من عكس الاتجاه التراجعي. لكن السجل التاريخي يكشف أيضاً عن أنه حدثت عمليات إبطاء وتطويق للتراجع في بعض الحالات التاريخية، أدت إلى تحول الانحدار الكامل واحتمال السقوط النهائي إلى انحدار جزئي. تلك الحالات هي التي حصلت ضمناً عمليات تجديد استباقي ناجحة، جرى تطبيقها في الوقت المناسب؛ قبل أن يبدأ التراجع الفعلي.

تدخل الولايات المتحدة فترة تتطلب نوعاً من التجديد الوطني الاستباقي الموجود في العديد من الحالات التاريخية. في حالات قليلة، حددت المجتمعات التحديات التي تواجه وضعها التنافسي، وأجرت إصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة النطاق للحفاظ على قوتها. ومع ذلك، فإنها لم تكن قد تراجعت بعد بشكل ملحوظ «وغالباً لم يكن تراجعها قد بدأ فعلاً» عندما بدأت عمليات التجديد الاستباقي هذه.

يبدو أن هناك العديد من العوامل المشتركة التي تميز حالات التجديد الاستباقي الناجح عن حالات الفشل. هناك سبع خصائص مجتمعية رئيسية مرتبطة بالنجاح التنافسي «يحددها التقرير بشكل تفصيلي إلى حد ما، ويظهر الضعف النسبي للولايات المتحدة بما يخص كلاً منها».

لم تظهر الولايات المتحدة بعد اعترافاً مشتركاً واسع النطاق بالتحديات المجتمعية أو التصميم على الإصلاح في مجالات القضايا الرئيسية. لا يوجد إجماع حول العوائق التي تحول دون التجديد والتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، ويتم النظر إلى المشكلة الأساسية بمصطلحات مختلفة تماماً من قبل شرائح مختلفة من المجتمع ومجموعات من القادة السياسيين، الأمر الذي يخلق تحدياً واضحاً للجهود المتعددة لحل القضايا الرئيسية، لذلك فإنّ فرصة التجديد الاستباقي قد لا تنشأ من الأساس.

الولايات المتحدة لديها كل الشروط اللازمة لأجندة محتملة للتجديد الاستباقي. فهي تتمتع بقوى متبقية هائلة وقدرة مثبتة على الصمود والتجديد، وتتمتع بالحجم والأسس الصناعية والعلمية، وخزان غني من الفاعلين الاجتماعيين لتبقى واحدة من القوى العظمى في قمة السياسة العالمية «ورغم النبرة التفاؤلية التي توحي بها هذه النتيجة الأخيرة، إلا أنّ قراءة التقرير كاملاً، تدفع القارئ لاستنتاج مفاده: أنّ هذه النتيجة ليست «نتيجة» لما سبقها من دراسة، بل هي «رغبةٌ» يتم وضعها كنتيجة، خاصة وأنّ العوامل التي يستخدمها المؤلفون لتبرير هذه النتيجة، كانوا قد نسفوها أو شككوا فيها على الأقل، ضمن التقرير نفسه».

لم تظهر الولايات المتحدة بعد اعترافاً مشتركاً واسع النطاق بالتحديات المجتمعية أو التصميم على الإصلاح في مجالات القضايا الرئيسية

التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو أن موقعها التنافسي **مهدد من الداخل** «من حيث تباطؤ نمو الإنتاجية، والشيخوخة السكانية، والنظام السياسي المستقطَبْ، وبيئة المعلومات الفاسدة على نحو متزايد» ومن الخارج «من حيث التحدي المباشر المتزايد من الصين وتراجع إذعان العشرات من الدول النامية لقوة الولايات المتحدة».

«تشير دراسات الحالة التي أجريناها إلى أن أشكال التجديد الاستباقي يمكن أن تكون مدفوعة بشعور متزايد بالإلحاح في مجتمع لا يشهد حرباً فعلية أو ثورة. إن تراكم ما يكفي من الأحداث والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المثيرة للقلق يمكن أن يدفع مختلف الجهات الفاعلة في البلاد إلى رؤية الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. ومع ذلك، فإن النقص النسبي في حالات التجديد الحقيقي على نطاق واسع في العصر الحديث قد يدل على صعوبة تحقيق جميع متطلبات التجديد الوطني في غياب الكارثة».

«إن الخطوة الأولى نحو أي شكل من أشكال التجديد الوطني أو التنظيمي هي دائماً الاعتراف الجاد بمشكلة، أو مجموعة من المشكلات والوعي بأن التغيير مطلوب... وتثير بعض دراسات الحالة لدينا سؤالاً حول مدى كثافة وفورية هذا التأمل الذاتي لدفع الإصلاح الهادف... قد تكون بعض الأنظمة السياسية أكثر قدرة على التشخيص الذاتي من غيرها. يميل التشخيص الذاتي الوطني إلى الارتباط بالمجتمعات الديمقراطية المنفتحة التي تتميز بالتبادل الحر للأفكار، على الرغم من أنها لم تقتصر على أشكال الحكم الديمقراطي وحدها».

قراءة في التقرير ونتائجه

ربما أهم ما في التقرير الذي استعرضنا أعلاه نقاطه الأساسية، هو الاعتراف الواضح بالتراجع الأمريكي، وبأنّ التراجع قد بدأ فعلاً. ورغم محاولة التقرير أن يقدم صورة متفائلة إلى حد ما، عبر تطبيق غير موضوعي للمعايير التسعةً التي اعتمدها على حالة الولايات المتحدة الراهنة، إلا أنّه يقرع أجراس الخطر، ويطالب بالمباشرة بحلول كان ينبغي أن تبدأ قبل أن يصبح التراجع أمراً واقعاً كما يستنتج التقرير نفسه.

في قراءة التقرير للمؤشرات التسعة، يحاول الالتفاف على كوارث كبرى يواجهها الوضع الأمريكي، على رأسها، واستناداً لمنطق التقرير نفسه، ما يلي:

أولاً: إذا كان تراجع التصنيع إنذاراً خطراً حول التراجع والانحطاط الشامل، فإنّ استعادته تبدو عمليةً شبه مستحيلة، لأنّ تلك الاستعادة تعاكس إلى حد بعيد النمط الاقتصادي المبني على فكرة السعي نحو الربح الأعلى، الربح الأعلى الذي غادر منذ عدة عقود مساحة الأرض الأمريكية، وهاجر نحو شرق آسيا وأماكن أخرى حول العالم...

ثانياً: بالنسبة للهيمنة العسكرية وقيادة التحالفات، يسقط التقرير من الحساب ما يجري واقعياً في أوكرانيا ودول أفريقية عديدة، ومؤخراً في كامل منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها فلسطين.

ثالثاً: يكرر التقرير الكلام الممجوج حول جاذبية النموذج الديمقراطي، فيما يبدو أنه تعامٍ كامل عما يجري حول العالم من تداعٍ شامل لهيمنة المنظومة النيوليبرالية الغربية، وخاصة بجانبها القيمي... ما يعني ضمناً، أنّ عنصر القوة الناعمة قد تم فقده فعلياً، وربما من المفيد تذكّر ما خلص إليه المفكر الفرنسي المعروف إيمانويل تود خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث اعتبر أنّ الغرب خسر المعركة وانتهى الأمر، لأنه خسر جانبها الناعم/الثقافي.

العمل عن بعد خيارٌ إيجابيّ بالعادة لكنَّ سورية استثناء

ظهر مصطلح «العمل عن بُعد» منذ سبعينيّات القرن العشرين، أي منذ بدايات العصر الرقمي، وقد استُخدم للإشارة إلى العمل مِن مسافات بعيدة عن مقرّ العمل عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الحاسب الشخصي.

وانتشر هذا النمط من العمل بشكل كبير، خاصّةً في حالة الطوارئ التي فرضَها انتشارُ فيروس «كورونا»، حيث أعلَنَت الكثيرُ من الشركات العالمية والمحلّية تبنّي نظام العمل عن بُعد لتحافظ على صحّة موظّفيها وتمنعَ اختلاطَهم في أماكن العمل، وتضمَن استمراريّة وتيرة العمل بالشّكل المناسب، كشركات الاتصالات في سورية «إم تي إن، سيريتل» في محاولة لتحقيق الأهداف وتقليل النفقات والحد من خسائر الإغلاق.

وفي سياق تطوّرها الطبيعي أثبتت التجربة نجاحَها عالمياً من ناحية زيادة الإنتاج والحدّ من إنفاق ربِّ العمل على المكاتب والتوسُّع فيها وخفْض تكاليف البنية التحتية وغيرها من حاجات مكان العمل، كما أنها خفضت الوقت اللازم للعمّال للوصول إلى مكان العمل وتكاليف النقل والمواصلات، وأصبحت في بعض المهن ساعاتُ العمل مرنةً ودون قيود.

ولكن في سورية لم تكنْ تجربةُ العمل عن بعد وليدةَ الحاجة الطبيعيّة والتطوُّر في بنية بيئة العمل، بل كانت وليدةَ الأزمة المَعيشيّة وتقطُّع أوصالِ البلاد، وصعوبة التنقُّل وسوء حال المواصلات، وكذلك ارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية من جانب ربِّ العمل من نقل الموظفين والكهرباء اللازمة لتشغيل المكاتب وغيرها.

فهل ما زال العمل عن بعد فرصةً وتجربةً متطوِّرة؟ أم أنه غدا باباً إضافيّاً للفساد وشرعَنَة استغلالِ العامل؟

حقوقٌ باتت واجبات أثقلت كاهل العامل السوري

اجتمعت في سورية عدّة عوامل جعلت العمّال عن بُعد عرضةً لمزيد من الاستغلال، وأبرزها: عدم جاهزية المؤسّسات والشركات في سورية للتحوُّل إلى نظامِ العمل عن بُعد، بدءاً من غياب القوانين والتشريعات المحدِّدة والناظمة له ووصولاً إلى عدم توفر البرامج والأنشطة الداعمة لتطبيقه. وضعف مرونة الإجراءات الإدارية بل وترهّلها. إلى جانب صعوبة الحفاظ على أمنِ المعلومات، فضلاً عن غياب الدّعم الفنّي والتقني الكافي، واختلاف درجة وضوح المفهوم بين الموظفين. أضف إلى ذلك الصعوبة بتوفير البنية التحتية المناسبة «كهرباء، إنترنت...» التي تمّ تحميلها للعامل واعتبارها من واجباته. عدا عن غياب تعويض الاهتلاك الحاصل بمعدّاته الخاصّة المستخدَمة لأداء العمل المطلوب، سواء أكانت حاسباً أم معدّات مكتبيّة أم حتى كاميرات وإضاءة.

في حين كان من واجبات ربِّ العمل توفير بيئة العمل المناسبة للعامل لأداء مهامه، حيث كان لا بدّ في مكاتب العمل التقليديّ وجودُ تقنيّات وأجهزة متقدّمة وموثوقة لتجنّب أيّة مشكلات خلال العمل، وتيار كهربائي متواصل ومصادر طاقة بديلة، إضافة إلى توافر الإنترنت بسرعة جيّدة مع وجود فريق فني على مستوىً عالٍ يضمن صيانة وإصلاح المعدات اللازمة للعمل كافّة، بالإضافة إلى أنّه من البديهيّ وجود المكتب النظيف والمريح، وعلى الأقل عمّال نظافة وبوفيه.

العَملُ عن بعد أقحَم بيئةَ العمل بكلّ مشكلاتها داخل بيئة المنزل الذي يفترض أنّه مكان الرّاحة للعامل

تحوّلت واجبات ربِّ العمل هذه إلى واجبات على العامل، وفي حين كانت بعض هذه الحقوقُ تُعتبَر ميزات، كتقديم المشروبات أثناء العمل في المكاتب التقليدية، تمّ التخلّص منها بحجّة خفض النفقات، فأصبحَ على العامل إيجادُ بيئة العملِ المناسبة؛ حاسبه الشخصي، ومصادرَ الطاقة البديلة لمواجهة التقنين الجائر، وباقات إنترنت مكلفة، وحجز حيّز من مساحة منزله الخاصّ لتحويلها إلى مكتب أو شبه مكتب، حيث أصبح لا بدَّ من إقحام بيئة العمل بكلّ مشكلاتها داخل بيئة المنزل، الذي يفترض أنّه مكان الراحة للعامل. وعمّال آخرون آثروا الجلوس في المقاهي لعلّهم يجدون بعضاً من حقوقهم الطبيعية في العمل؛ كالكهرباء والإنترنت، ولكن على نفقتهم وليس على نفقة ربِّ العمل.

يعاني العمال عن بعد من بطء أو انقطاع في خدمة الإنترنت، ومن غياب التيار الكهربائي، إضافةً إلى تعطل الأجهزة وغيرها من المشكلات، التي بات من واجب العامل حلُّها والتعامل معها ليخلق بيئة عمل منزلية مناسبة على مسؤوليّته وحسابه. هذا ولم نتحدّث بعد التكاليف الإضافية التي غدتْ تُقاسِمُ العاملَ رزقَهُ؛ من عاملي تصليح للأعطال التقنيّة والبرمجية واردة الحدوث. فضلاً عن الجانب الصحّي، حيث على عكس ما يبدو للوهلة الأولى بأنّ العمل من المنزل «ميّزة تضفي أريحيّة» فإنّ أغلب هؤلاء العمّال يتبعون «نظام العمل بالقطعة» وكلّما زادت المنافسة وخُفّضَت الأجور، يغرقون في وقت عمل «مفتوح» لا يعرف ليلاً من نهار، ممّا يستنزفهم بشكلٍ أسرع.

فالعامل السوريّ المفقر انتقل من استغلال ربِّ عمل مباشر لاستغلال من نوع آخر أشدّ وطأة وكلّ ذلك على حسابهِ ومِن أجرِه.

فرصة بالدولار أم استنزاف واستغلال

في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة، من انتشار البطالة وواقع فرص العمل الميؤوس منها، بات العمل عن بعد هو الخيار الأمثل للعديد من السوريين الذين أقبلوا على العمل عن بعد، لمصلحة شركات في الخارج بأجرٍ شهريّ هو الأقلّ في المنطقة، في حين يرى العامل السوري العائد ممتازاً في ظلّ تدهور قيمة الليرة مقابل أيٍّ من العملات الأجنبية، إلّا أنّه في الواقع لا يصل إلى ربع الثمن الحقيقي لهذه الخدمات لو حصلت عليها الشركات من موظّفين محليّين أو أجانب يعيشون في بلدانهم. هذا من ناحية.

أمّا من الناحية الأخرى، فقد خلق ذلك بيئة منافسة غير عادلة، فمع غياب الارتباط الجغرافي الحَصريّ باتت المنافسة إقليميةً، لا بل دوليّة، مما أسهم بقبول العامل بالعمل لساعات طويلة مقابل أجرة زهيدة جداً، في استغلالٍ واضح لساعات لتصل لأكثر من 15 ساعة يومياً، وفي أوقات متفرّقة، فيتحوّل المواطن من عامل لدى الشركة بدوام 8 ساعات يومياً إلى عبدٍ مجبَر على العمل في أيّ وقت وخلال ساعات غير محدَّدة تبعاً للظروف والمستجدات، على حساب راحته وعائلته وبأجرٍ هو الأرخص في المنطقة، ليس هذا فقط بل تجاوز الاستغلال الحدَّ المقبول مع ظهور شركات وهميّة عانى العديد من الشباب العامل من احتيالها وعدم دفع المستحقّات لهم، دون وجود قانون يضمن حقهم أو مؤسّسة تحميهم.

فهل باتَ العملُ عن بعد في سورية باباً جديداً من أبواب الاستغلال؟ أم هو شكل من أشكال سعي الشركات لتحقيق وَفْر على حساب العمّال ومِن جيوبهم، أو ربّما تهرّبٌ من واجباتها ومسؤوليّاتها. أجرٌ فقط دون أيّة حقوق أخرى... عمّال دون عقود وبلا تأمينات.

بذريعةِ تجميل المدينة... قطع أرزاق الآلاف!

أطلقت محافظة دمشق أضخم حملة لإزالة البسطات والتعديات على الأملاك من أحياء المدينة مع بداية الشهر الحالي، لتتبعها محافظة ريف دمشق ومحافظة حلب بذلك أيضاً!

الحملات أتت بذريعة تجميل المدن، وبأن البسطات مخالفة وتسبب ازدحاماً ومضايقات لحركة المشاة ومرور السيارات ومختلف الآليات، إضافة إلى التشوه البصري والسمعي الذي تسببه، وغيرها من المبررات!

وقد أنتجت تلك الحملات شوارع وأرصفة خاليةً نسبياً من الباعة والبسطات حالياً، لكنها بالمقابل أفرزت الآلاف المؤلفة من العاطلين عن العمل، مع أسرهم التي باتت جائعة وبلا مورد رزق!

فالبسطات بالنسبة للعاملين بها هي فرصة العمل الوحيدة المتاحة أمامهم، وهي سبيل العيش الوحيد لأسرهم المفقرة معدومة الحال!

فما هو مصير أصحاب البسطات في ظل انعدام فرص العمل البديلة، ومن سيعيل أسرهم بعد فقدانهم مورد رزقهم؟!

حزم وجدّية وسقف زمني!

حملات المحافظة على البسطات ليست جديدة، فهي تتكرر بين الحين والآخر، حيث تعود البسطات لافتراش الأرصفة والطرقات بعد كل حملة!

لكن يبدو أن الحملة المنظمة التي تستهدف البسطات والتعديات على الأملاك هذه المرة ليست كسابقاتها من حيث كثافة الجولات، وتباين مواعيد تنفيذها خلال فترات اليوم من الصباح وحتى المساء، والأماكن والمناطق المستهدفة منها!

فقد كشفت مديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق المهندسة ريما جورية عن «انطلاق حملة لإزالة البسطات والتعديات على الأملاك العامة كافة وفي قطاعات دمشق كافة، بالتعاون مع شرطة المحافظة، وذلك للحفاظ على جمالية المدينة من التشوهات التي تسببها البسطات وتمهيداً لتفعيل الساحات التفاعلية»، وقالت جورية إنه «مع نهاية الشهر السادس ستزال الأكشاك كافة من مدينة دمشق، وخلال الشهر المقبل ستفعّل الساحات التفاعلية».

وأكدت أن «الساحات التفاعلية مخصصة لذوي الشهداء والجرحى، والتقديم عليها من خلال مديرية الأملاك في المحافظة».

كما أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الأملاك في المحافظة، مجد الحلاق على «عدم عودة البسطات لافتراش الأرصفة»، وقال إن الحملة الأخيرة التي أجرتها محافظة دمشق لإزالة البسطات استهدفت كل البسطات الموجودة على الأرصفة، مشيراً إلى أن «المحافظة تستقبل الطلبات لإشغال الساحات التفاعلية».

وأكد عضو المكتب التنفيذي لشؤون الخدمات في محافظة دمشق المهندس عبد الغني عثمان «إنّ هناك توجهاً بإزالة الأكشاك والبسطات كافة عن شوارع وأحياء العاصمة»، لافتاً إلى أن «المحافظة جادة كل الجد بذلك». موضحاً أنه كأقصى حد في نهاية 2024/7/31 ستتم إزالة كل الأكشاك والبسطات، ونقلها إلى الساحات التفاعلية المخصصة في كل منطقة، مشيراً إلى أن «منظر هذه البسطات غير لائق وغير حضاري»، مؤكداً أن «المحافظة تعمل بالتعاون مع جميع الجهات وخصوصاً شرطة المحافظة لحل مشكلة التعدي على الأرصفة وبما يضمن حقوق الجميع».

مزيد من البطالة والعاطلين عن العمل!

التصريحات أعلاه، على اختلاف مواقع مسؤولية أصحابها، بالتوازي مع كثافة الحملات المنفذة من المحافظة، مع وضع سقف زمني لاستكمالها مع نهاية الشهر القادم، موعد إطلاق عمل الساحات التفاعلية، تفرض التساؤل المشروع التالي:

هل تكفي الساحات التفاعلية المزمعة لاستيعاب الآلاف من أصحاب البسطات كي يستمروا بعملهم ويتمكنوا من إعالة أسرهم؟!

الجواب عن ذلك بسيط جداً، فالساحات التفاعلية مخصصة لذوي الشهداء والجرحى بحسب التصريحات أعلاه، وهي أصلاً محدودة الأماكن والمساحة!

فبحسب عضو المكتب التنفيذي لشؤون الخدمات في محافظة دمشق المهندس عبد الغني عثمان «حددت المحافظة مواقع الساحات التفاعلية في الزبلطاني وركن الدين وجانب مشفى ابن النفيس وحديقة ابن عساكر وحي الزهور خلف الحديقة بالزاهرة وسوق الخضر بمساكن برزة وسوق التضامن جانب مركز التضامن الصحي، وهناك خطة لزيادة مساحات الساحات التفاعلية لتتسع لأكبر عدد».

وللتذكير تجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 2023/6/20 صرحت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات والمرافق في محافظة دمشق ملك حمشو لموقع «أثر برس» بقولها: «بعد عطلة عيد الأضحى المبارك الساحات التفاعلية في الخدمة؛ لأننا انتهينا من تجهيزها كاملة».

عبارة «انتهينا من تجهيزها» أعلاه استغرقت حتى تاريخه سنة كاملة!

فما هو الوضع اليوم وفقاً للحديث عن الساحات التفاعلية؟

وهل فعلاً سيستلم كل أصحاب البسطات أماكنهم ضمنها، أم إن كل الوعود والأحاديث مجرد ذر للرماد في العيون؟

والأهم، هل الجهات المعنية في المحافظة على دراية بأن كل يوم يمر دون أن يعمل هؤلاء المسحوقون هو يوم جوع إضافي لأسرهم وأطفالهم؟!

فالأماكن المخصصة للساحات التفاعلية على مستوى المحافظة محدودة العدد والمساحات، وهي سلفاً مشغولة ومكتظة ولا تستوعب المزيد من البسطات فيها، وما سيجري بأحسن الحالات هو إعادة هيكلة المستفيدين منها على ضوء أعداد المتقدمين لإشغالها، مع أولوية ذوي الشهداء والجرحى!

والنتيجة أن الآلاف من أصحاب البسطات سيجدون أنفسهم عاطلين عن العمل، وعاجزين عن تلبية احتياجات أسرهم، وما قد ينجم عن ذلك من ظواهر وآفات لا تقف عند حدود زيادة الفقر والجوع فقط، بل قد تتعداها إلى آفات وظواهر اجتماعية أكبر وأعمق، بل وأخطر!

أليس اختيار العمل بشرف على بسطة مخالِفة أفضل من اللجوء إلى التسول مثلاً أو إلى الأعمال الأكثر سوءاً كخيارات مأساوية وكارثية على المستوى الفردي والمجتمعي

معالجة التشوه بتشوه أكبر وأعمق!

لن نبرر مخالفات البسطات وما تخلفه من تشوهات طبعاً، ولكن التشوه الحقيقي هو الفقر المترافق مع قلّة فرص العمل، والذي دفع بالكثيرين إلى اللجوء إلى العمل بالبسطات، بما في ذلك بعض الخريجين الجامعيين، بل وخريجي الدراسات العليا، الذين أغلقت أمامهم السبل بالحصول على فرصة عمل باختصاصهم تكفيهم شرور العوز!!

فغالبية أصحاب البسطات والعاملين عليها هم من معدمي الحال الذين لم يستطيعوا تأمين عمل يؤمن لهم ولأسرهم حدود الاكتفاء، بالإضافة إلى البعض من ذوي الدخل المحدود، بما في ذلك بعض المتقاعدين من المسنّين، الذين لجأوا إلى العمل على بسطة بعد ساعات الدوام بغية زيادة دخلهم لتأمين مستلزمات حياتهم وضروراتهم!

فما الذي يدفع إنساناً إلى العمل في ظروف شديدة القساوة، منتصباً لساعات طويلة في لهيب الصيف أو صقيع الشتاء في الشارع، حيث انعدام النظافة والمرافق والظروف الصحية، عدا العوز والفقر والحاجة؟

فالسبب الرئيسي لانتشار البسطات وزيادة أعدادها، وإن كانت مخالفة بحسب توصيفات المحافظة، هو عدم وجود البديل عنها كفرصة عمل شريف في ظل الأوضاع المعيشية السيئة التي يعاني منها معظم السوريين بغالبيتهم المفقرة!

فاستمرار الجهات الرسمية بملاحقة وتقييد عمل أصحاب البسطات، دون إيجاد حلول جذرية لمشكلتهم، قد يوصل البعض من هؤلاء إلى ما هو أكثر سوءاً من خلال الدفع بهم نحو بوابات الأعمال الهامشية وغير المشروعة، وما أكثرها، وصولاً إلى الوقوع في براثن مَن لا يرحم من كبار مشغلي ومستثمري هذه الأعمال

وشبكاتها، اعتباراً من العمل في شبكات السوق السوداء، وليس انتهاءً بشبكات المخدرات والدعارة والسلب والابتزاز والسرقة!

أليس اختيار العمل بشرف على بسطة مخالفة من قبل هؤلاء أفضل من لجوئهم إلى التسول مثلاً، أو ربما إلى الأكثر سوءاً مما ورد أعلاه من خيارات مأساوية وكارثية على المستوى الفردي والمجتمعي؟!

فمعالجة التشوه البصري والمحافظة على جمالية المدن، وفقاً للنمط والإجراءات المتبعة من قبل المحافظة، لن ينتج إلا المزيد من التشوهات الأكبر والأعمق والأخطر!

مسؤولية الدولة وعهدة الحكومة الافتراضية!

لا شك أن معالجة مشكلة البطالة والفقر ليست من مسؤولية المحافظة، لكنها من مسؤولية الدولة وبعهدة الحكومة افتراضاً، لكن في ظل استمرار سياسات الإفقار يبدو أن معدلات البطالة ستزداد، وكذلك معدلات الفقر بنتائجه وموبقاته!

فمن المعروف أن حل أي قضية يستدعي البحث بمسبباتها وتحليل العوامل المحيطة بها، وانطلاقاً من هذا المنظور نستطيع الجزم بأن جوهر المشكلة هو البطالة، وبالعمق هو انعدام العدالة بتوزيع الثروة!

فمن دون حل مشكلة البطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والفرص، لن نصل إلى إنهاء ظاهرة البسطات المخالفة، ولا أية ظاهرة سلبية أخرى، على اختلاف درجات انتشارها وعمقها!

فالحل الحقيقي والوحيد الذي يجب العمل الجدي عليه من قبل الحكومة والرسميين، بحال توفر النوايا والقرار بذلك، هو بخلق جبهات عمل حقيقي توفر فرص عمل مناسبة تستقطب وتستثمر قوة عمل فئات المجتمع جميعها، كل باختصاصه وبحسب إمكاناته ومقدراته، عندها لن يجد الطفل والشاب والمرأة والموظف المعدم والمسن المتقاعد أنفسهم مجبرين على العمل أمام البسطات والأكشاك، أو غيرها من الأعمال الهامشية المتكاثرة، وفي ظروف قاهرة!

والوصول إلى ذلك لا يمكن إلا من خلال نظام توزيع عادل للثروة، يضع مصالح القوى المنتجة والعاملة في المقدمة، ويقضي على مسارب النهب والفساد الكبيرة والصغيرة!

وهذا الحل، وإن كان ليس سريعاً بنتائجه، لكنه ليس من المستحيلات طبعاً، لكنه مشروط كما أسلفنا بالنوايا الجادة والقرار، وهنا المشكلة الحقيقية!

فمثل هذه الحلول مغيبة عن خارطة العمل الرسمي، بل إن جملة السياسات المتبعة تكرس المزيد من التردي والسوء على المستويات كافة، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، معيشياً وخدمياً، وبما يضمن مصالح القلة المحدودة من كبار أصحاب الأرباح، تجاراً وناهبين وفاسدين ونافذين!

ماذا عن التعديات المشرعنة على الأملاك العامة!

المحافظة التي بدأت حملتها المكثفة على أصحاب البسطات، باعتبارهم الحلقة الأضعف، بذريعة الحفاظ على جمالية المدينة ومنع التعدي على الأملاك العامة، هي نفسها أول المعتدين على هذه الأملاك، والمشرعنة لها!

فالتعدي على الأرصفة مشرعن من قبل المحافظة لمصلحة أصحاب بعض المطاعم والكافيهات المحظيين، لقاء فرض رسوم إشغال مقترنة بعدد الطاولات والكراسي والمساحة، حيث أصبحت بعض الأرصفة عبارة عن مساحات مضافة إلى هذه المطاعم على حساب حق المواطنين بها، ناهيك عن التعديات المسكوت عنها على الوجائب، وخاصة تلك التي تشغلها بعض المولات الكبيرة في العاصمة، والتعدي على الأرصفة والاستئثار بالشوارع من قبل أصحاب مكاتب السيارات المنتشرة داخل العاصمة!

والتعدي الأكبر من قبل المحافظة هو شرعنة منح مساحات داخل الحدائق العامة لإقامة منشآت إطعام وكافتيريات بداخلها لبعض المستثمرين المحظيين على حساب حقوق المواطنين بالحدائق العامة كمتنفَّسات تتقلص يوماً بعد آخر على أيدي المحافظة!

مع العلم أن هذه التعديات المشرعنة من قبل المحافظة لا تقل سوءاً بنتائجها على المستوى الجمالي للمدينة بشوارعها وأرصفتها وحدائقها، وعلى مستوى التشوه البصري والسمعي أيضاً!

لكن الحملات التي تنفذها المحافظة اقتصرت على أصحاب البسطات من المفقرين فقط، بينما تركت كل التعديات الأخرى الخاصة بالمترفين والمحظيين!

دير الزور.. زيارة رسمية كبيرة بنتائج هزيلة!

قام وفد حكومي كبير ضم رئيس الحكومة ووزراء الموارد المائية والسياحة والزراعة والإصلاح الزراعي والنفط بزيارة إلى محافظة دير الزور بتاريخ 2024/6/1، وقد تم خلال الزيارة وضع عدد من المشروعات الخدمية والتنموية والسياحية في الخدمة، وذلك بحسب وكالة سانا!

ويشار بهذا الصدد إلى أن بعض المشروعات التي تم وضعها بالخدمة كانت حكومية، وبعضها الآخر من إنجاز بعض المنظمات الدولية، وبعضها يعتبر تشاركي «عام وخاص ومشترك»، وهي بغالبيتها مشاريع قديمة مؤجلة، وبعضها موضوع بالخدمة سلفاً، وما زال هناك الكثير غيرها من المشاريع الضرورية والهامة المطلوبة على مستوى المحافظة، الواسعة كمساحة، والهامة على مستوى الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، لكنها قيد الانتظار!

فالزيارة بجوهرها ونتائجها إعلامية ودون المستوى المطلوب منها، على الرغم أنها ضمت رئيس الحكومة والعديد من الوزراء مجتمعين، وهي كسابقاتها من الزيارات الرسمية التي تكلف خزينة الدولة بأعباء مالية ومصاريف تكون المحافظة أولى بها، وبنتائج هزيلة بالنسبة للمواطنين بمختلف شرائحهم على مستوى خدماتهم ومعاشهم ومستقبلهم!

فالوفد الحكومي التقى ببعض الفعاليات الأهلية والمجتمعية في المحافظة، وقد جرى طرح العديد من القضايا الهامة والصعوبات التي تواجه الأهالي وبعض الجهات الحكومية في المحافظة، مع قطع بعض الوعود لمعالجتها، دون اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها، بل تجييرها إلى الجهات المعنية لمعالجتها مجدداً، على الرغم أن ذلك كان ممكناً باعتبار أن رئيس الحكومة بنفسه كان حاضراً ومستمعاً ومحاوراً!

وخلال جلسة الحكومة بتاريخ 2024/6/4 استعرض المجلس الواقع الخدمي والتنموي والاقتصادي في محافظة دير الزور، وأكد أهمية إعادة المنشآت السياحية على نهر الفرات للاستثمار لتنشيط الواقع السياحي، بالإضافة إلى تحسين المشهد البصري داخل المدينة، ورفع مستوى الخدمات لتشجيع عودة المزيد من الأهالي والكوادر العاملة لمناطقهم وأراضيهم ومؤسساتهم، وطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دراسة المساهمة بتحسين واقع بعض المنازل المتضررة التي عاد إليها أصحابها، كما طلب من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اتخاذ ما يلزم لإعادة إطلاق التعليم في كلية الطب في جامعة الفرات، بما يساهم في تأمين الكوادر الطبية للمحافظة.

الحديث الحكومي عن أهمية الواقع الخدمي والتنموي والسياحي، وعن تحسين المشهد البصري ورفع مستوى الخدمات، بعد عودة الوفد الحكومي من زيارته إلى محافظة دير الزور واطلاعه على الكثير من القضايا والصعوبات فيها عياناً، هو حديث إعلامي أيضاً، حيث لم يقترن بتكليف الجهات المعنية المسؤولة عن ذلك كما هو مفترض، كما لم يقترن بتوفير الاعتمادات اللازمة لهذه الغايات والأهداف مع وضع جداول زمنية لتنفيذها، بالمقابل، فقد تم الطلب من وزارة التعليم العالي، صراحة وبشكل مباشر، لإعادة إطلاق التعليم في كلية الطب في جامعة الفرات، على اعتبار أن ذلك من واجباتها، وجزءاً من مسؤولياتها!

أما الأكثر غرابة فهو الطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دراسة المساهمة بتحسين واقع بعض المنازل المتضررة التي عاد إليها أصحابها!

فالطلب الحكومي من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمهمة من خارج اختصاصها ومسؤولياتها وواجباتها المفترضة، هو تعدٍّ على مسؤوليات وواجبات الوزارات المعنية بهذا الجانب، وهي وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الأشغال العامة والإسكان كما يفترض، وتغييب لهذه الواجبات والمسؤوليات، ولعل ذلك يندرج ضمن حدود عدم تحمل الحكومة مسؤولية التكاليف المالية لإنجاز هذه المهمة، والتهرب من مسؤولياتها تجاهها، ومحاولة استقطاب تمويلها عبر بعض الجهات المانحة «محلية أو دولية» من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بل والأكثر من ذلك مفردة «المساهمة» ضمن الطلب الحكومي، ما يعني إمكانية ترجمة الطلب بالمزيد من التحلل من المسؤوليات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أيضاً!

ونختم بعبارة أحد الموطنين تعقيباً على زيارة الوفد الحكومي لمحافظة دير الزور ونتائجها: «كأنك يا بو زيد ما غزيت»!

أسعار عظيمة ومدروسة!

«أسعار عظيمة ومدروسة... وينك يا أبو العيال» هي عبارة لافتة يبدأ العم أحمد نهاره بها في سوق الخضار بمنطقة كشكول!

عند النظر للشق الأول من عبارة العم أحمد بتعميمها وبعمقها، وإسقاطها على واقع الأسعار الحالية في الأسواق، نجدها فعلاً مدروسة، ولكنها مدروسة فقط لتحقيق الأرباح الفاحشة لمصلحة جيوب كبار حيتان السوق، وعظمتها لا تتأتى إلا من ارتفاعها الخيالي، المستمر وغير المسقوف، والبعيد عن الرقابة الجدية!

أما الشق الثاني من العبارة، المرتبط بـ «أبو العيال»، فهي ليست للتعميم، وربما المقصود بها الأسعار التي يبيع بها العم أحمد دون غيره في السوق بغاية الاستقطاب، من بوابة المنافسة المعتادة عبر هذا النمط من الترويج المتبع في أسواق الخضار عادة!

فبورصة أسعار المواد، الغذائية وغير الغذائية، لا تستقر، فكل يوم سعر جديد يختلف عن سابقه دون التقيد بالتسعيرة الرسمية طبعاً، ودون رقيب أو حسيب، بل وتختلف من محل إلى آخر دون أي تفسير، بما في ذلك ذرائع متغيرات سعر الصرف المعتادة باعتبارها مستقرة نسبياً!

فموضة ارتفاع الأسعار، وخاصة المواد والسلع الغذائية الأساسية، باتت حديث الساعة، مما عمق حالة الانفلات السعريّ في الأسواق غير المبررة، والنتيجة الطبيعية لذلك مزيد من العوز والجوع والفقر للغالبية العظمى من الأسر المفقرة!

لقمة المواطن رهن لعبة الأسعار والمتحكمين بها!

جالت قاسيون في بعض الأسواق الشعبية راصدةً المتغيرات في أسعار الفواكه والخضار، وبعض السلع الغذائية الأساسية، ومما تم رصده نختصر فنذكر الآتي:

وصل سعر كيلو السكر إلى ما يقارب 15 ألفاً، أما كيلو الأرز الفرط فيبدأ من 16 ألف ليرة وصولاً إلى 40 ألف ليرة، في حين بلغ سعر كيلو البرغل 14 ألف ليرة بحده الأدنى، أما سعر كيلو الفريكة فيبدأ من 40 ألف ليرة وصولاً إلى 50 ألف ليرة، وبلغ سعر كيلو الطحين الفرط 10 إلى 12 ألف ليرة، أما سعر كيلو الشعيرية فبلغ 14 ألف ليرة!

أما القهوة فقد تأرجحت بين 150 ألفاً وصولاً إلى 170 ألفاً للكيلو، في حين بلغ سعر كيلو الشاي الفرط 180 ألفاً، وعلبة المتة نصف الكيلو 40 ألف ليرة!

كما وصل سعر كيلو السمنة النباتية الفرط إلى 36 ألف ليرة، ولتر الزيت النباتي الفرط 25 ألف ليرة!

الفواكه لم تسلم من متلازمة الانفلات السعري أيضاً، حيث بلغ سعر كيلو الدراق 55 ألف ليرة، فيما وصل سعر المشمش إلى 40 ألف ليرة، والموز 30 ألف ليرة، والجانرك 35 ألف ليرة، والتوت الشامي العلبة بوزن نصف كيلو 25 ألف ليرة، على الرغم من بدء موسم الفواكه الصيفية، إلا أن الأسعار لا تزال مرتفعة بشكل ملحوظ، وتظل ثابتة عند الأسعار الحالية، ما ينذر بعدم انخفاضها قريباً!

هل من الممكن إشباع بطون السوريين الجائعة في ظل هذا النمط من التوحش السعري المنفلت الذي تجاوز كل الحدود وبرعاية رسمية مباشرة وغير مباشرة

الخضار كان الأرخص فيها هو البصل الذي سجل 2500 ليرة للكيلو، أما البطاطا فلم تنخفض أسعارها عن 10 آلاف ليرة للكيلو، رغم بدء موسم القلع الجديد، ورغم استيراد كمية كبيرة منها، بذريعة تخفيض وضبط أسعار هذه المادة الأساسية في السوق، إلا أن الواقع لم يتغير!

كذلك أسعار الخضار الموسمية كالبندورة والخيار التي سجل الكيلو منها 8 و10 آلاف ليرة، في حين بلغ سعر كيلو الكوسا 8 آلاف ليرة، والفول 7 آلاف، أما البازلاء فقد بلغت 10 آلاف ليرة، لتتجاوز 25 ألف ليرة للكيلو المفروط منها!

أما عن أسعار الحليب ومشتقاته فقد سجل كيلو الحليب البقري 8500 ليرة، أما الغنم فقد تجاوز 12 ألفاً، وعليه سجلت اللبنة 36 ألفاً «الفرط العادية»، أما البلدية فقد تجاوزت 45 ألفاً، في حين بلغ سعر كيلو الجبنة الشلل 70 ألفاً!

أسعار الفروج تحلق أيضاً!

لم تسلم أسعار الدجاج من جائحة الارتفاعات الخيالية، حيث بلغ سعر كيلو الفروج 40 ألف ليرة، بعد أن كان 32 ألفاً، أي بواقع 8000 ليرة زيادة، كما وبلغ سعر كيلو الشرحات 72 ألفاً، وهو مرشح للمزيد من الارتفاع!

وعن أسباب هذه الارتفاعات السعرية، صرح مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد خير اللحام لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/6/3 بقوله: «إن ارتفاع أسعار الفروج هو نتيجة العرض والطلب... في العيد ترتفع الأسعار نتيجة طلب المطاعم ومحلات الشاورما، حيث يلجؤون إلى شرائها وتخزينها من الآن وحتى العيد». وتابع: «سعر الفروج ارتفع 4000 ليرة، ومن الممكن أن يرتفع أكثر».

لا أمل بانخفاض الأسعار!

هل هناك أمل بانخفاض أسعار السلع؟ هذا ما أجابنا عنه أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة حيث صرح لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/5/28 أن أسعار الفواكه الصيفية لن تنخفض، مضيفاً: «فبعد فترة يبدأ موسم التصدير بالنسبة لبعض الأصناف كالمشمش الذي يصدر لتصنيع الكونسروة والمربيات... في حال انخفاض سعر بعض الأصناف فسيكون انخفاضاً طفيفاً لأن كميات الأصناف من الفواكه التي توجد في الأسواق تكون قليلة وعندما تكثر يبدأ تصديرها، فتعود لتقل كمياتها فيرتفع سعرها!

في حين أكد مدير سوق الهال وليد العايش لصحيفة «الوطن» أن توريدات الفواكه إلى سوق الهال كافية للاستهلاك المحلي وجيدة جداً لكون الفترة الحالية تشهد بداية مواسم الكثير منها، وهي تزداد يوماً بعد يوم، وبالتالي لا يوجد أي حجج لحدوث أي ارتفاعات بالأسعار!

فماذا عسانا نقول، ومن نصدّق؟!

ففي حال عدم وجود سبب منطقي لارتفاع

الأسعار، فلماذا تحلق بكوكب آخر إذاً؟!
لعل الجواب يكمن بتصريح عضو لجنة الخضار والفواكه في سوق هال دمشق محمد العقاد لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/5/11 حيث كشف عن استئناف الحركة التصديرية للخضار والفواكه من سوق الهال إلى دول الخليج، بعد أن توقفت لأيام عدة بسبب وجود مشكلات على معبر نصيب الحدودي، وعدم وجود كميات جاهزة للتصدير في السوق. وتابع العقاد إن السوق أصبح يصدر يومياً نحو 5 برادات محملة ببعض الحمضيات، الجانرك، الكرز، والبندورة، على أن يرتفع عدد البرادات مع زيادة الكميات في السوق!

تسعير متحكم به!

الانفلات السعري كبير وفاقع وغير مبرر، وهو احتكاري ومتحكم به من قبل كبار الحيتان، مع تغطية شبه رسمية لذلك!
وتأكيداً على ذلك صرح عبد الرزاق حبزة أمين سر جمعية حماية المستهلك لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2024/5/28 بأن التسعيرة الرسمية غير مطبقة في المحال التجارية، كما أن الفواتير التي يقدمها البائعون والمنتجون ليس بالضرورة أنها تعبر عن قيمة المادة وسعرها الحقيقي، فليس هنالك ضابط للكلفة يمكن من خلاله الاستدلال على السعر الحقيقي للمادة المستوردة وتكاليفها. وأضاف إن تطبيق آلية التسعير الفعلي أو الحقيقي استغلّها التجار والمنتجون، وبدأوا بوضع تكاليف غير واضحة، وبالتالي الفواتير هي الأخرى لا تعبر عن القيمة الحقيقية للمادة!

ماذا تبقّى للبطون الجائعة؟!

منذ عدة سنوات، صرح مسؤول حكومي بأن الجوع ليس قضية في سورية، و«ليس هنالك أحد جائع»!
لن نعلق على هذا التصريح فالواقع الذي يحدثنا به العرض السعري أعلاه يشي بالمدى الذي وصل إليه سوء الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة السورية؛ مما يدفعنا إلى طرح تساؤل محق على الحكومة والجهات المعنية:
هل من الممكن إشباع بطون السوريين الجائعة، في ظل هذا النمط من التوحش السعري المنفلت الذي تجاوز كل الحدود، وبرعاية رسمية مباشرة وغير مباشرة؟!
فرغم التصريحات الحكومية والبيانات الرسمية الواعدة بتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، إلا أن الواقع يفضح المساعي الحقيقية للجهات الرسمية التي انتهجت من سياسات تخفيض الإنفاق وإلغاء الدعم سبيلاً لها، مورثةً المزيد من الفقر والجوع والعوز!
وخير دليل على ذلك متوسط تكاليف المعيشة لعائلة مكونة من خمسة أفراد، الذي قارب 13 مليون ليرة، في حين أن الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 280 ألف ليرة!
لا شك هي مفارقة كبيرة، فكيف لـ 280 ألف ليرة أن تسد رمق العائلة في ظل همجية الأسواق؟! فهنالك ملايين السوريين الذي لا يعانون من الجوع فحسب، بل من الجوع الفاقع والمدقع!
فماذا فعلت السياسات الاقتصادية المعيشية لتتعامل مع هذه الأزمة؟ لا شيء طبعاً!
فالجهات الرسمية التي سعت إلى تعميق أزمة الجوع بسياساتها الممنهجة، استمرت كذلك بفرض المزيد من الضرائب والرسوم، وبطرق الجباية المختلفة بمسمياتها، مثل الضميمة التي يتم فرضها على بعض السلع بذريعة دعم الإنتاج المحلي، والتي يتم تحصيلها من جيوب المواطنين بالمحصلة!
مقابل ذلك لا دعم للإنتاج الصناعي بل مزيد من التقويض له، ولا دعم للإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، بل مزيد من الصعوبات للإجهاز على ما تبقى منه! فحيتان المال من كبار أصحاب الأرباح، المحميين بالسياسات والتوجهات الرسمية، هم المتحكمون بالسوق وبالأسعار، وكذلك باتوا متحكمين بلقمة عيش المواطن، بل وبقدرته على البقاء على قيد الحياة مع أفراد أسرته!
فإلى متى سنستمر بهذا الحال؟ فسياسة الشراء بالحبة، والتقشف والتقنين بالغذاء، التي فرضت على المفقرين، استنفدت حتى الرمق الأخير، والوضع ما زال يزداد سوءاً وجوراً على مدار الساعة!
فالناهب يستمر بنهبه، والفاسد يستمر بفساده، والدولة مغيبة، وتم ابتلاع الكثير من مهامها، والحكومة متملصة من مسؤولياتها وواجباتها، ليس تجاه الرقابة على السوق ومصلحة المواطن فقط، بل تجاه مصلحة المجتمع والوطن!

تمهيد إعلامي بشأن تكاليف المياه وأسعارها وغراماتها!

نقل موقع «غلوبال» بتاريخ 2024/6/6 عن مصدر خاص بوزارة الموارد المائية قوله «وفقاً للأنظمة والقوانين هناك عقوبات رادعة بحق المخالفين والذين يضبطون وهم يهدرون المياه، ووفقاً لنظام الاستثمار فإن الذي تم تعديله منذ سنتين هي العقوبة المالية بحق المخالفين لتصل إلى 60 ألف ليرة، علماً أنه تجري دراسة جديدة لرفع قيمة المخالفة».

وكذلك كشف المصدر بأن «تكلفة ضخ كل متر مربع من المياه على المؤسسة ووفقاً للحسابات التي أجريت العام المنصرم نحو ألف ليرة». ووفقاً للمصدر فإن «صرف المياه خلال فصل الصيف يزداد لدى المواطنين بنسبة 100%، علماً أن 78 % من المشتركين يستهلكون خلال دورة المياه الواحدة نحو 35 متراً مكعباً، بمعدل نصف متر مكعب يومياً، وفاتورتهم لا تتجاوز 1500 ليرة، علماً أن أول 5 أمتار مكعبة لا تحتسب قيمتها بالفاتورة وتكون مجانية».
حديث المصدر الخاص أعلاه بدأ بموضوع هدر المياه والعقوبات المتمثلة بالغرامات المفروضة على المخالفين، والدراسة المعدة من أجل زيادتها، ومر على حساب تكاليف ضخ المياه وفقاً لحسابات مؤسسة المياه العام الماضي، ووصل إلى معدلات الاستهلاك المنزلي التي تزيد خلال فصل الصيف!
فهل يذكرنا الحديث شبه الرسمي أعلاه بالممهدات التي تسبق عادة قرارات زيادة التعرفات والأسعار الرسمية على بعض الخدمات والسلع؟!
فالواضح أن النوايا بما يخص غرامات المخالفين بهدر المياه باتت معلنة، وهي مبوبة بدراسة معدة وجاهزة للاعتماد، ووضعها بالتنفيذ على ما يبدو في القريب العاجل، وهو أمر ربما تكون له مبرراته بظل محدودية الموارد المائية، وخاصة مياه الشرب!
أما عن تكاليف ضخ المياه التي تم حسابها العام الماضي، وإعادة التذكير بها، فربما تكون تمهيداً لزيادة تعرفة استهلاك مياه الشرب خلال الفترة القادمة، وذلك استناداً لدراسة التكاليف المستجدة، ومبررات زيادتها الحالية!
وللتذكير، فإن تعرفة استهلاك مياه الشرب كانت قد ارتفعت في شهر آب من العام 2023، حيث حافظت الشرائح الأربع الأولى على تعرفتها المنخفضة في حينها، بينما طالت الزيادة الشرائح الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة، والتي تحسب على أساسها كامل كمية الاستهلاك اعتباراً من أول متر مكعب تم استهلاكه، حيث ارتفعت تعرفة الشريحة الخامسة «36–50» متراً مكعباً بنسبة 400% في حينها، وبواقع 150 ليرة/متر مكعب، وهي الشريحة التي تصل إليها معدلات الاستهلاك المنزلي، وبحيث باتت قيمة فواتير الاستهلاك المنزلي الطبيعية تتراوح بين 5000–10000 ليرة!
ويبدو أن تعرفة استهلاك الشرائح الأربع الأولى، حتى حدود استهلاك 35 متراً مكعباً في الدورة الواحدة، باتت هي المستهدفة في التعديل المرتقب، تماماً كما جرى مع تعديل تعرفة استهلاك الطاقة الكهربائية الذي طال شرائح الاستهلاك الأولى، والذي صدر بداية العام الحالي، ووضع بالتنفيذ الحسابي والمالي في دورة آذار ونيسان الأخيرة!
والخلاصة تقول: إن جيب المواطن مستباح من قبل الجهات الرسمية عبر فرض المزيد من الزيادات السعرية، التي تسحب منها على السلع والخدمات المقدمة من قبلها، أو من خلال آليات وأدوات الجباية المتكاثرة التي يتم اللجوء إليها بين الحين والآخر تحت مسميات وذرائع مختلفة، مع تكرار الحديث الرسمي عن الدعم الكبير الذي يرهق الخزينة العامة طبعاً!

شبح «الدعم النقدي» في

في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي يعيشها الشعب السوري اليوم، تعود فكرة التحول من الدعم الحكومي الاستهلاكي إلى الدعم «النقدي» إلى الواجهة مجدداً، فبحسب تقارير إعلامية محلية «يبدو أن حظوظ خيار استبدال دعم السعر النهائي لبعض السلع بتقديم دعم نقدي مباشر للأسر المستحقة باتت كبيرة هذه الأيام. وحسب ما أوضح مسؤول حكومي في جلسة نقاش عقدت مؤخراً فإن هناك اجتماعات حكومية مكثفة تجري لمناقشة هذا الخيار».

■ أحمد الرز

سبق لـ«قاسيون» وأن تناولت هذا الموضوع قبل عامين، وتحديداً بعد جلسة مجلس الشعب التي جرت يوم الإثنين 2022/11/07، والتي أكدت خلالها وزارة المالية أنه ستتم «مناقشة تحويل الدعم إلى بدل نقدي في مجلس الوزراء». وقد ناقشتْ «قاسيون» آنذاك بإسهاب المخاطر المحتملة لهذا التحول على الاقتصاد والمجتمع السوري. ومع ظهور هذه الفكرة مرة أخرى في وسائل الإعلام المحلية، يصبح من الضروري إعادة التأكيد على المخاطر والتحديات التي قد تواجهها الفئات الأكثر ضعفاً في حال تم تطبيق هذا النظام، آخذين بعين الاعتبار التطورات التي جرت خلال العامين الماضيين.

نقاط استناد أساسية في فهم مسألة الدعم

يعبر الدعم الحكومي في الأساس عن اختلال موجود في العلاقة بين الأجور التي يتقاضاها الناس ووسطي تكاليف معيشتهم الضرورية لإعادة تجديد قوة عملهم. وفكرة الدعم بحد ذاتها ناتجة عن «اعتراف ضمني» من جهاز الدولة بأن الأجور التي يدفعها للعاملين لا يمكنها أن تغطي تكاليف المعيشة الضرورية. وبالتالي، تتدخل الدولة في محاولة منها لسد الفجوة أو جزء منها على الأقل.

ويعتبر الدعم أيضاً مؤشراً على اختلال في توزيع الناتج الوطني بين الأرباح والأجور. ففي سورية، ووفقاً لـ«الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة» الصادر عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي، فإن حصة قوة العمل من الناتج المحلي الإجمالي هي أقل من 14,9% في عام 2021، وهذا يعني أن حصة أصحاب الأرباح تصل إلى أكثر من 85% من الناتج المحلي.

ماذا يعني دعم استهلاكي ودعم نقدي؟

نظرياً، يعتبر الدعم القائم في سورية دعماً استهلاكياً، أي أن الحكومة تخصص جزءاً من موازنتها العامة السنوية لتخفيض أسعار سلع وخدمات معينة.

ومع ذلك، فإن قيمة هذا الدعم تتآكل سنوياً، إذ انخفضت التقديرات لفاتورة الدعم من حوالي 5,5 مليار دولار في عام 2012 إلى أقل من 0,5 مليار دولار في 2024.

والضربة الأكبر التي طالت منظومة الدعم المتآكلة أصلاً هي ما جرى في بدايات عام 2022، عندما رفع الدعم عن نحو 3 ملايين مواطن سوري «على الأقل». فهل تشكل فكرة الانتقال نحو «الدعم النقدي» محاولة لتوجيه الضربة الثانية القاضية والنهائية لمنظومة الدعم هذه؟

تشكل فكرة الانتقال نحو «الدعم النقدي» محاولة لتوجيه الضربة الثانية القاضية والنهائية لمنظومة الدعم

ما هي المشكلة فعلياً بـ«الدعم النقدي»؟

التحول إلى الدعم النقدي يعني عملياً توقف الدولة عن تعهدها بالحفاظ على أسعار سلع محددة عند حدود معينة، والمضي نحو تحرير أسعار السلع في سورية، مما سيؤدي إلى ارتفاعها بشكل كبير، في مقابل التعهد بتقديم مبلغ مالي من المفترض أن يكون «تعويضاً» للأجر.

وتحرير الأسعار دون تحرير الأجور «أي ضمان أن تكون الأجور قادرة على تغطية تكاليف المعيشة» ودون ربط الأجور بالأسعار المتغيرّة في السوق «أي أن يكون هنالك مؤشر متغير شهري أو فصلي... يضمن التوازن بين الأجور وتكاليف المعيشة بشكل مستمر»، دون هذين الشرطين فإنّ لا تفسير آخر لمشروع تحويل الدعم الاستهلاكي إلى دعم نقدي سوى أنه ضربة قاصمة للدعم على طريق رفعه تماماً، ولا سيما أنه ووفقاً لتجارب دول أخرى، فإن هذه الخطوة كانت الخطوة الأخيرة التي تسبق رفع الدعم تماماً.

وفوق ذلك، فإن خطوة تحويل الدعم الاستهلاكي إلى دعم نقدي ستمكّن الحكومة أن توقفه بسهولة متى أرادت ذلك، بل والأهم من ذلك أن قيمة مبلغ الدعم النقدي بحدّ ذاتها ستتلاشى بسرعة عندما لن تستطيع مواكبة التضخم الذي سيتسارع بالتوازي مع تحرير أسعار السلع.

الدعم النقدي المفترض، وأياً كان حجمه، لا يعني شيئاً إذا لم يستطع أن يربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لتكاليف

الحد الأدنى الرسمي للأجور مقابل الحد الأدنى لتكاليف المعيشة خلال الربع الأول من 2024

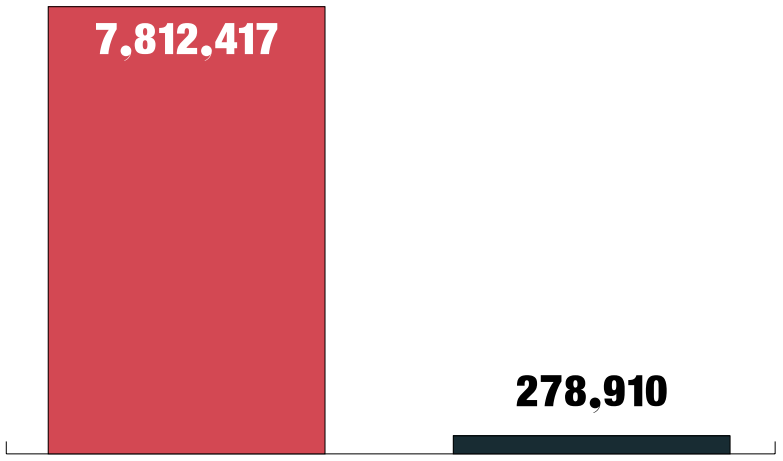

سورية يطل برأسه من جديد

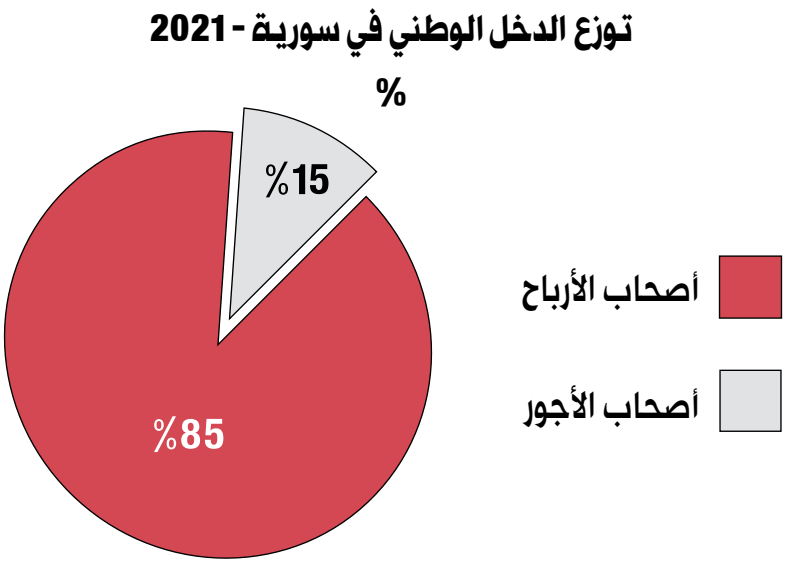

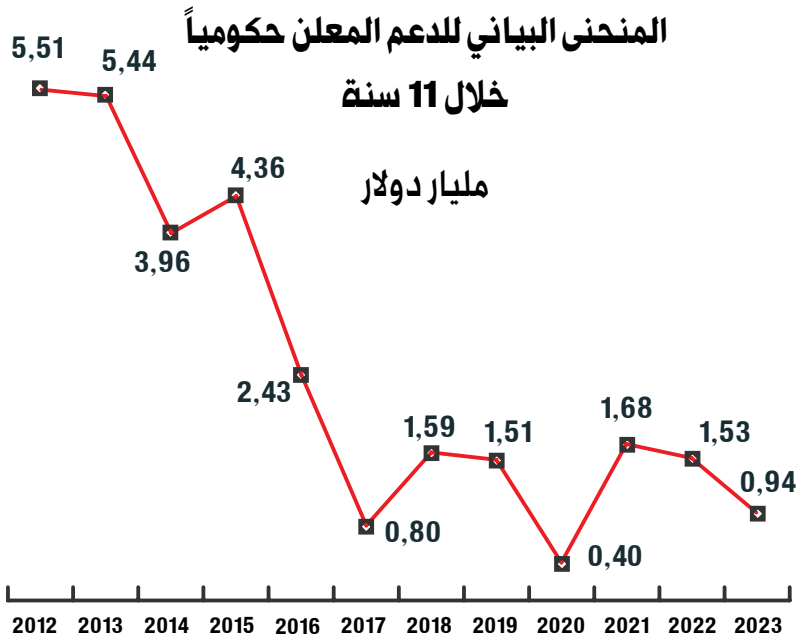

معيشة الأسرة في سورية، فمهما بلغت قيمة الدعم النقدي، فإن قيمة الأجر سرعان ما ستتبخر جراء الارتفاعات الكارثية التي ستشهدها أسعار السلع في السوق «وفق آخر حساب لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة عن الأشهر الثلاث الأولى من العام 2024، فإن الحد الأدنى للأجور في البلاد والذي لا يتجاوز 278,910 ليرة سورية لا يشكل سوى 2,2% من الحد الأدنى لتكاليف المعيشة الذي يبلغ 7,812,417 ليرة سورية».

وفي حال تحرير أسعار السلع في السوق، فإن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة سيتضاعف مرات ومرات بمقابل «ارتفاع» الأجر اسمياً وانخفاض قدرته الشرائية فعلياً. وبالتالي، فإن الخطورة في فكرة التحول نحو «الدعم النقدي» لا تقتصر فقط على أنها ستسحب مبالغ الدعم التي كانت تنفقها الحكومة، بل في أنها «ستشفط» أيضاً جزءاً كبيراً من القيمة الحقيقية للأجر ذاته.

ذرائع واهية لفكرة الدعم النقدي

الاسطوانة المكررة التي نسمعها دائماً على لسان المسؤولين هي أن هذا التحول نحو الدعم النقدي سيضمن وضع حد لعمليات الفساد التي تشوب الطريقة الحالية في توزيع الدعم عبر البطاقة الذكية «هم ذاتهم الذين كانوا متحمسين لفكرة البطاقة الذكية في بداياتها ويقنعون الشعب السوري بحسناتها وبأنها ستحول الدعم إلى مستحقيه مرة وإلى الأبد».

والسؤال البديهي الذي طرحناه سابقاً: هل سيقف الفساد الكبير عاجزاً عن الاستفادة من أي شكل يجري اعتماده لتوزيع ما تبقى من الدعم؟ وهل عدم الوسيلة سابقاً للاستفادة من الأشكال القديمة؟

ثم هل الطريق الأمثل لمكافحة الفساد يكون بتغيير أشكال تقديم الدولة للدعم أم باجتثاث الفساد من جذوره؟ وفوق ذلك، تكمن واحدة من القطب المخفية في طرح مسألة الدعم النقدي في أن هذا النقد – وفقاً لبعض التقديرات – لن يكون موّحداً للجميع، وبالتالي، سيُفتح باب الفساد على مصراعيه أمام المعنيين بتقدير حاجة هذه العائلة أو تلك للدعم.

في حال تحرير أسعار السلع في السوق فإن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة في سورية سيتضاعف مرات ومرات

تبديد مصادر إيراد الدولة وتجاهل الحلول المتاحة

يؤكد المسؤولون أن عمليات رفع الدعم «تحت المسميات التي يستخدمونها: عقلنته أو إعادة هيكلته أو تحويله إلى نقدي... إلخ» هي خطوة تهدف إلى تأمين موارد إضافية في خزينة الدولة، وإعادة تذكيرنا دائماً بأن الدعم هو من يتحمل المسؤولية الأكبر عن عجز الموازنة العامة.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من إعادة طرح السؤال:

على عاتق من تقع مسؤولية وجود عجز في الموازنة العامة للدولة؟ هل يتحمل المواطنون ذلك أم السياسات الحكومية التي لم تعدم وسيلة كي تبدّد مصادر إيراد الدولة بكل الطرق الممكنة؟

وقامت – فوق ذلك– بتصفية مختلف قطاعات الإنتاج الوطني من صناعة وزراعة وسياحة، ودفعت العملة الوطنية دفعاً نحو الانهيار المتسارع جرّاء السياسات التي لم تأخذ في الاعتبار يوماً سوى مصلحة كبار الناهبين في البلاد الذين يجب أن تكون جيوبهم هي مصادر الإيراد الإضافي للدولة لا جيوب المواطنين الذين يقاتلون بالكاد لتأمين أدنى ضرورات بقائهم على قيد الحياة.

وهنا لا بد من ذكر واحد من الأمثلة الفاقعة عن السياسة المتبعة في التعامي عن المصادر الممكنة لتمويل الدعم والرفع الحقيقي للأجور في سورية، وهو التهرب الضريبي الذي خصصنا له العديد من المقالات سابقاً، ووضحنا كيف أن الضرائب لوحدها «لو جرى ضم قيمة الفاقد الضريبي إليها» كانت كافية لتغطية 147% من تكاليف الدعم الاجتماعي في 2010، و143% في 2019، و115% في 2022.

أمريكا: ثروة أكبر وأيضاً فقراء أكثر!

مقارنة بالماضي القريب، فإن كوفيد-19 لا يقتل عدداً كبيراً من الناس. من ناحية أخرى، لا يزال فيروس التفاوت في الثروة في الولايات المتحدة يزداد ضراوة، وكما هو واضح في انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتشرد، وغير ذلك من العلل الاجتماعية. بمرور الوقت، شهد فيروس عدم المساواة في الثروة، صعوداً وهبوطاً في الأضرار التي يسببها. تُظهر الأرقام المتعلقة بتوزيع الثروة الأسرية التي قدّمها مجلس الاحتياطي الفيدرالي أنه عندما يتعافى فيروس عدم المساواة في الثروة بعد الانكماش، فإنه يُنتج عموماً مستويات جديدة من عدم المساواة.

■ ريك باوم
ترجمة: قاسيون

باستخدام أرقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي، من الربع الثالث من عام 1989 إلى الربع الرابع من عام 2023، نمت الممتلكات الاسمية للأثرياء بسرعة أكبر من تلك التي يملكها أفقر 50% «أكثر من 11 ضعف لأغنى 0,1%، وأكثر من 9 أضعاف لأغنى 1%»، في حين زاد فقر أفقر 50% أكثر بقليل من 5 أضعاف، وأفقر 90% أعلى بقليل من 6 أضعاف.

خلال هذه الفترة نفسها، عندما زادت الثروة الاسمية لأفقر 50% من السكان من 0,71 تريليون دولار إلى 3,61 تريليون دولار، ارتفع نمو الفارق في الثروة الاسمية بين أغنى 1% مع أفقر 50% من السكان من 3,95 تريليون دولار إلى 40,91 تريليون دولار.

يمكن أن يُعزى نمو ثروة أفقر 90% من السكان في الفترة من 2017 إلى 2023 إلى حد كبير إلى زيادة قيمة المساكن لأولئك الذين يمتلكون منازلهم، وهو جزء من الثروة يستخدم لسد حاجة أساسية. كما أنها تشكل جزءاً أكبر بكثير من ثرواتهم مقارنة بالأثرياء، الذين لا يتم استخدام معظم ثروتهم/دخلهم لدفع تكاليف الاحتياجات الأساسية مثل: السكن.

منذ عام 1989 وحتى نهاية عام 2022، ارتفعت الحصة من دخل الدولة التي تذهب إلى أولئك الذين يحققون أكبر قدر من الدخل، والذين هم في أعلى 5%، من 18,9% إلى 23,5%، في حين أن حصة أدنى 60% انخفضت من 29,1% إلى 25,2%، ومعظم هؤلاء من أعضاء الطبقة العاملة الذين يمارسون عملاً.

خلال هذه الفترة نفسها، انخفضت حصة دخل الدولة المخصصة لأولئك الذين يشكلون أدنى 20% من السكان من 3,8% إلى 3% في عام 2022، ارتفع متوسط دخل هؤلاء بمقدار 1060 دولار فقط على مدى 30 عاماً «من 15060 دولار إلى 16120 دولار». بينما على النقيض من ذلك، ارتفع متوسط دخل أولئك الذين ينتمون إلى أعلى 5% خلال الفترة ذاتها «1989–2022» بمقدار 202300 دولار «من 297600 دولار إلى 499900 دولار».

ناشرو فيروس عدم المساواة الأكبر

السبب الرئيسي لانتشار فيروس عدم المساواة في الثروة هو عمل الرأسمالية، أو ما يسميه البعض نظام السوق الحرة لدينا. المستفيدون الرئيسيون من هذا النظام هم الأثرياء الفاحشون. في نهاية عام 2023، وفقاً لمؤشر بلومبرج للملياردريات، كانت ثروة أغنى 25 مواطناً أمريكياً مجتمعة تبلغ 2026 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من 1,38% من إجمالي ثروة حوالي 330 مليون مواطن أمريكي.

واعتباراً من مايو 2024، أظهر مؤشر بلومبرج للملياردريات أن ثروات أغنى 25 مواطناً أمريكياً، وحدهم، زادت منذ بداية العام 390 مليار دولار لتصل إلى 2416 مليار دولار، بزيادة أكثر من 19%، وذلك على الرغم من تراجع ثروة أحد أفرادهم البارزين: إيلون ماسك، بمقدار 38 مليار دولار. وفي حين جمع البعض ثروات مفرطة، فإن العديد من أولئك الذين يعيشون في الولايات المتحدة يعانون من صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

منذ عام 1989، لم ينخفض عدد الأشخاص الذين تعتبرهم الحكومة أنهم يعيشون في فقر عن 31 مليوناً، بل ازداد إلى 46,6 مليوناً. وفي عام 2022، وهو العام الأخير الذي تمّ فيه الإحصاء، صُنّف 37,9 مليون شخص على أنهم يعيشون في فقر، وهو ما يمثل 11,5% من سكان الولايات المتحدة. في عام 2022، شمل أولئك الذين يعيشون في الفقر 15% من جميع الأطفال دون سن 18 عاماً، و1,9% من السكان الذين يعملون بدوام كامل طوال العام.

من المهم، أن نعلم أنّ المعايير التي تضعها الحكومة لتحديد من يعيش في فقر هي معايير مثيرة للسخرية. لكي يتم تصنيف شخص على أنّه يعيش في فقر في عام 2022، يجبّ أن يكون دخل الشخص الواحد الذي يقل عمره عن 65 عاماً أقل من 15,225 دولاراً. في بعض المدن، قد لا يغطي هذا المبلغ حتى تكاليف السكن اللائق. بالنسبة لأسرة مكونة من شخصين بالغين وطفلين، كانت النقطة الفاصلة بالنسبة لهم الذين يعيشون في فقر هي الحصول على دخل أقل من 29678 دولار منذ عام 2007 وحتى عام 2016، انخفض التقدير الوطني للحكومة لعدد الأشخاص الذين يعانون من التشرد من 647,258 إلى 549,928. ومنذ ذلك الحين، ارتفع العدد كل عام ليصل إلى 653,104 في عام 2023 وهو «أكبر عدد من الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن تعرضهم للتشرد في ليلة واحدة منذ بدء الإبلاغ في عام 2007». من بين أولئك الذين كانوا بلا مأوى، كان 111,620 طفلاً تحت سن 18 عاماً، وكان 10,548 منهم بلا مأوى مطلقاً.

أمّا بالنسبة للجوع، فيما يلي كيفية وصف الإحصاءات والرسوم البيانية الرئيسية لوزارة الزراعة الأمريكية للأسر التي يعاني أفرادها من انعدام الأمن الغذائي: «في بعض الأحيان خلال العام، كانت هذه الأسر غير متأكدة من حصولها أو عدم قدرتها على الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات جميع أفرادها، لأنه لم يكن لديها ما يكفي من المال أو الموارد الأخرى للغذاء».

وتشمل النتائج التي توصلوا إليها ما يلي: «– يعيش 44,2 مليون شخص في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي. – 12,8% «17 مليون» أسرة أمريكية كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي في وقت ما خلال عام 2022. – يعيش 7,3 مليون طفل في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني الأطفال والبالغين من انعدام الأمن الغذائي. – كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في عام 2022 أعلى بشكل ملحوظ إحصائياً من عام 2021، حيث كان 10,2% «13,5 مليون».

أليس وجود هذا العدد الكبير من الفقراء والمشردين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مثل هذا البلد الغني مؤشراً على مجتمع مريض للغاية؟ ربّما تبدأ الانتفاضات العمالية الأخيرة، إذا استمرت ونجحت، في عكس اتجاه زيادة عدم المساواة في الثروة، خاصة إذا تمكنت من التغلب على المقاومة المتزايدة من الرأسماليين وأتباعهم. سيتطلب تخليصنا من فيروس عدم المساواة إجراء تغييرات كبيرة تشمل سياسات المصادرة والاستيلاء على جزء كبير من ثروات الأثرياء، واستخدامها لصالح الجميع.

سيتطلب تخليصنا من فيروس عدم المساواة إجراء تغييرات كبيرة تشمل سياسات المصادرة والاستيلاء على جزء كبير من ثروات الأثرياء واستخدامها لصالح الجميع

مشروع تشاركي يبصِر النور... والنور في البيوت لم يبصَر!

خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2024/6/4، وفيما يتعلق بموضوع التشاركية، أثنى المجلس على جهود الكوادر الوطنية التي أنجزت عمليات الصيانة في محطة توليد الكهرباء في دير علي، وطلب من وزارة الكهرباء التوسع في صيانة وإعادة تأهيل محطات أخرى وفق قانون التشاركية.

الثناء الحكومي أعلاه، مع الطلب من وزارة الكهرباء التوسع بالعمل وفق قانون التشاركية لصيانة وإعادة تأهيل محطات أخرى، كان تتويجاً للزيارة التي قام بها رئيس الحكومة لمحطة دير علي بمحافظة ريف دمشق بتاريخ 2024/5/30، لتفقد مراحل الإنجاز والعمل في أول مشروع تشاركي بين القطاعين العام والخاص في مجال الكهرباء!

وأوضح رئيس مجلس الوزراء في تصريح للصحفيين خلال الزيارة التفقدية أن نهج التشاركية هو نهج استراتيجي معتمد في سورية، وهو ضروري ومهم في مختلف المجالات ومنها الكهرباء. وبيّن أن نجاح مبدأ التشاركية في محطة دير علي يدفعنا إلى التفكير بالتشاركية في أماكن أخرى مثل محطتي تشرين وحلب، معتبراً أن قمة العمل الرابح هي التشاركية عندما تكون مبنية بشكل صحيح ويحصل كل طرف على حقه، وعندما تكون المصلحة واحدة من خلال إنجاز العمل بشكل دقيق وفي وقت قصير.

فهل يمكن اعتبار مشروع التشاركية في محطة دير علي ناجحاً، وعلى أي أساس؟!

توضيحات!

مشروع التشاركية في محطة دير علي الذي تفقده رئيس الحكومة يتضمن إعادة تأهيل وتشغيل وإدارة المحطة، وإنشاء مجموعة جديدة باستطاعة 700 ميغا واط، ليبلغ مجموع الاستطاعة الكلية للمحطة 2100 ميغا واط عند استكمال العمل بشكل نهائي.

وأوضح وزير الكهرباء أن عقد التشاركية هو الأول في سورية الذي أقر بنهاية العام 2022 وتم وضعه موضع التنفيذ في 27 شباط عام 2023 بهدف إعادة تأهيل وتشغيل القسمين الأول والثاني، والتوسع بإنشاء قسم ثالث باستطاعة 700 ميغا واط بالمحطة لإنشاء عنفتين غازيتين إضافة إلى عنفة بخارية بمدة تنفيذ ثلاث سنوات، مشيراً إلى أنه عند وضع العقد بالتنفيذ تم إيقاف المجموعات مباشرة وتأمين قطع التبديل وبعد تنفيذ الصيانات عادت المجموعات إلى استطاعتها العظمى بوثوقية عالية، وموضحاً أن محطة دير علي رئيسية ومهمة جداً ويشكل إنتاجها ثلث إنتاج سورية من الكهرباء.

عقد مبهم ولم يستكمل التنفيذ!

الحديث عن التشاركية «التي أخرجت الزير من البير» يثبت أن محطة دير علي كانت بحاجة لعمليات صيانة ولتأمين بعض التجهيزات وقطع التبديل اللازمة لذلك فقط، مقابل ذلك هناك تأكيد بأن الأعمال التي تم تنفيذها جرت من خلال جهود الكوادر الوطنية العاملة بالمحطة، ومع ذلك فإن الأعمال المتفق عليها مع الشركة المحظية التي تعمل بموجب قانون التشاركية لم تنتهِ بعد وفقاً لحيثيات العقد الموقع معها، بحسَب حديث وزير الكهرباء أعلاه، وبالتالي ربما من المبكر الحديث عن نجاح هذه التجربة التشاركية، وصولاً إلى طلب تعميمها على محطات أخرى، مثل حلب وتشرين!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مفردات وتفاصيل العقد المبرم مع الشركة المحظية لم يتم نشرها أو تداولها، وجل ما هناك القليل مما يرشح بين الحين والآخر بهذا الصدد، بما في ذلك الحديث أعلاه عن «إعادة تأهيل وتشغيل وإدارة المحطة»، ما يعني أن الأمر لن ينتهي بانتهاء عمليات الصيانة وإعادة التأهيل لمحطة دير علي، بل سيستمر بالإدارة إلى أجل غير واضح السقوف الزمنية، وربما الأكثر من ذلك ما هو مغيب على مستوى استثمار الكميات المولدة من المحطة بالمحصلة وبسقف 2100 ميغا واط، والتي قيل إنها تشكل ثلث الاحتياجات من الطاقة الكهربائية، حيث لم تتضح تفاصيلها بحال من الأحوال حتى تاريخه، وغيرها من التفاصيل التي يفترض أنها حيثيات عقدية بموجب قانون التشاركية!

ولعل الأهم من كل ذلك أن مضمون الحديث عن كميات إضافية من الطاقة المولدة عبر محطات التوليد، أو تكرار الوعود المعسولة بذلك، ليس له أي أثر على مستوى ساعات الوصل والقطع التي يعاني منها المواطن، فالوضع على ما هو عليه من سوء وتردٍّ بما يخص آليات التزود بالطاقة الكهربائيةً المخصصة للاستهلاك المنزلي!

التباهي بنجاح التجربة التشاركية فيه اعتراف بالإجحاف الكبير الذي تعاني منه العمالة في قطاع الدولة وبالرغبة الإرادوية من الرسميين التي تريد منح القطاع الخاص امتياز المرونة

العمالة الكفوءة والإدارة المرنة!

أما ما تجدر الإشارة إليه فهو حديث المدير الفني العام لشؤون محطات التوليد المهندس محمد خير الإمام، الذي أوضح أن المحطة كانت بحاجة إلى صيانة وقطع تبديلية وشركة «إنفنيتي سكاي لايت» تمكنت من تأمين القطع التبديلية وإنجاز الصيانة العامة للمحطة وفق المواصفات العالمية، لافتاً إلى أن عملية الصيانة حافظت على المحطة وعلى العمالة الموجودة فيها وحسنت من أوضاعهم، ولا سيما أن الاختصاصات الموجودة في المحطة كفوءة!

التوضيح أعلاه يؤكد أن التشاركية كانت من أجل القيام بعمليات الصيانة، ومن أجل تأمين القطع التبديلية، أما عن التنفيذ فقد كان بالعمالة الموجودة والكفوءة في المحطة!

بعبارة أخرى كان من الممكن القيام بتنفيذ تلك العمليات بحال تم السعي لتأمين القطع التبديلية اللازمة، سواء عبر عقود توريد من قبل القطاع الخاص، أو من خلال التوريد المباشر من قبل الدول الصديقة، بعيداً عن مبررات وذرائع العقوبات والحصار، ودون الخوض في تجربة التشاركية من أصلها!

ويبقى الفارق التوضيحي الأهم وهو أن الشركة قامت بتحسين أوضاع العمالة التي قامت بتنفيذ العقد التشاركي، أو بالأحرى تلك العمالة الكفوءة التي اختارتها الشركة من إجمالي العاملين في المحطة لهذه الغاية، مقابل التحسين الذي أقرته الشركة على مستوى حقوق هؤلاء بالأجور والتعويضات، متخطية بمرونة قانون التشاركية الذي تعمل في ظله القوانين الرسمية الخاصة بأجور وتعويضات العاملين في قطاع الدولة، وبما حقق امتيازاً لهؤلاء بالمقارنة مع أقرانهم الذين ما زالوا يعملون في المحطة بأجورهم وتعويضاتهم الرسمية والهزيلة نفسها!

الإرادوية المجيَّرة لمصلحة الخصخصة!

على ذلك فإن التباهي بنجاح التجربة التشاركية وفقاً للسياق أعلاه، فيه اعتراف مباشر بالإجحاف الكبير الذي تعاني منه العمالة في قطاع الدولة على مستوى أجورها وتعويضاتها، وبالرغبة الإرادوية من الرسميين التي تريد منح القطاع الخاص امتياز المرونة، مقابل التصلب المفروض على إدارات القطاع العام المحكوم بالقوانين الظالمة، وبما يحقق الغاية النهائية بتكريس الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في هذا القطاع، وخاصة في بعض القطاعات الهامة، مثل الكهرباء، مع الإعلان الرسمي عن النية بتوسيع ذلك!

فالنهج التشاركي الذي تحدث عنه رئيس الحكومة أعلاه بأنه استراتيجي لا يعني إلا المزيد من التفريط بالقطاعات العامة تباعاً، وخاصة تلك الهامة والكبيرة والرابحة، ولتبقى بقية القطاعات تأكلها أمراض التصلب والتموّت البطيء!

كيف نقاوم التلاعب بالوعي؟ «1»

يلخّص العالم الروسي-السوفييتي سيرغي قره-مورزا في خاتمة كتابه الشهير «التلاعب بالوعي» مجموعة من الطرائق والتقنيات التي يلجأ إليها المتلاعبون بوعي الناس، وخاصةً المتلاعبون سياسياً بالرأي العام، وكيفية كشف ومقاومة هذا التلاعب. المادة التالية مبنية على قراءة في نص قره مورزا في هذا المجال، وما يمكن أن يستنتج منه مع أمثلة تخص واقعنا. «أصدر قره-مورزا كتابه بالروسية عام 2000، محلّلاً خصوصاً عمليات التلاعب بالوعي لتفكيك الاتحاد السوفييتي. ولم يُترجَم للعربية سوى نصفه الأول فقط: «التلاعب بالوعي»، ترجمة عياد عيد، منشورات وزارة الثقافة – الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012».

■ إعداد: د. اسامة دليقان

1- اللغة

قيِّمْ لغة المتحدث الذي يخاطبك. هل التعبيرات والأساليب اللغوية التي يستعملها توصل إليك أفكاراً ورسائل مفهومة أم تشعر وكأنه يحدثك بلغة أجنبية لا تفهمها؟ طالبْهُ بالتوضيح فهذا حقّك إذا كان هو يزعم حَقاً أنه يريد إفهامك أو التأثير عليك إيجابياً. أما عندما يتكلم خطيبٌ ما –سياسيٌّ أو مثقّف مثلاً– بلغة غامضة أو ملتبسة وكأنها لغة أجنبية أو محشوة بالمصطلحات التي تبدو مقحمةً بشكل مصطنع ومتكلّف ويتم الإكثار منها على نحو مريب، فهذه قد تكون علامةً على أنّه يمارس التلاعب بوعيك. فالمتحدث الصادق وخاصةً إذا كان يخاطب جمهوراً واسعاً عاماً إذا كان حريصاً حقاً على أن يفهم الناس ماذا يريد أو عن ماذا يتحدّث، وليس أن تعلق في وعيهم و«لاوعيهم» إشارات خفيّة، فيفترض به أن يستخدم لغة واضحة مفهومة والأفضل أن يكون كلامه حوارياً. ففي حياتنا اليومية –إذا استثنينا المجالات المهنية التخصصية كالعلوم والتكنولوجيا– يفترض ألّا توجَد مشكلةٌ أو قضية لا يمكن شرحها أو تقريبها بدرجة كافية لأذهان عامة الناس، والأمر هنا يعتمد على مهارة المتحدث وقدرته على الإفهام والتوضيح وإبداعه في التفسير والشرح. بالمقابل فإنّ الحديث الغريب أو الملتبس يميل إلى قمع السامعين أو الإيحاء لهم بأنه فوقيٌّ ونازلٌ من سُلطة «خبيرة» – أو يجعل منه أشبه بالساحر الذي يلقي التعاويذ المصمَّمة لجعل سامعيه يتسمّرون في أماكنهم وينكمشون على أنفسهم وهم يحاولون فكّ طلاسم كلامه.

2- قاومْ المتلاعبين بعواطفك

إذا شعرت بأنّ المتحدث بدأ يمارس الضغط على حواسك وعواطفك بشكل يثير الريبة، فمن الأفضل هنا أن تتوقف برهةً وتتماسك، كي لا تنجرف عاطفياً تحت تأثير ما يمكن أن يكون خداعاً – مثلاً في الصوت المُتَهدِّج أو الدموع المتلألئة أو الصَّخَب أو العبوس أو التبسُّم أو القهقهة...إلخ. هذا لا يعني طبعاً بأنّ أيّ شخص يُظهر العواطف والتأثر أثناء خطابه هو كاذب، المسألة تحتاج إلى تقدير صحيح، ولا يمكن الوصول إليه سوى عبر تقييم موضوعي اعتماداً على أن نبقي في أذهاننا في المقام الأول الإجابة على السؤال التالي، وخاصةً تجاه خطابات السياسيّين: ما هي المصلحة المحدَّدة التي ينطلق منها المتحدث في المكان والزمان والظرف الملموس «طبقية – وطنية – شعبية – حزبية – شخصية، إلخ...»؟

3- فكّر بما وراء التكرار؟

في القسم الأخير «الخلاصة» من كتابه، يصف قره–مورزا التكرار بأنه «الوسيلة الرئيسة للبروباغاندا غير العادلة». هذا الحُكم صحيح إذا كان المقصود التكرارات التي يستعملها المتلاعبون بوعي الناس بغرض الاستغلال والإخضاع والاستبداد أو الإساءة عموماً. فلنقلْ إنّ ما قصده قره–مورزا هنا «التكرار الخبيث». ولكن بالطبع يمكن أن يكون التكرار حميداً لا يهدف إلى التلاعب بالوعي، بل إلى استنهاض وعي تحرّري وتقدّمي. يمكن أن نورد أمثلة على كلّ من النوعين: الخطاب الأمريكي–الصهيوني يركّز على تكرار صيغة «الدفاع عن النفس» ليحاول تبرير كلّ عدوان ومجزرة تُرتكَب بحق الشعب الفلسطيني، حتى أنّ جيش الاحتلال يسمّي نفسَه «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وبالمقابل يكرّر نَعتَ المقاومين بأنهم «مخرّبون» و«إرهابيّون»، ويسمّي كيانه «دولة إسرائيل» رغم أنّه محتلّ وغير شرعيّ ولا يلتزم بحدود. بالمقابل يحرص الخطاب المقاوم على استعمال تكرارات حميدة، مثل «كيان الاحتلال الصهيوني» و«المستوطنين» وليس «مواطني/سكان إسرائيل»...إلخ. كذلك تكرر أنظمة التطبيع العربية وصف الشهداء الفلسطينيين بأنهم مجرّد «قتلى». ومن الأمثلة المتعلقة بالأزمة السورية: التكرار الخبيث لدى المتشدّدين في كلّ من النظام والمعارضة معاً لتعابير «الانتصار» و«السحق» و«الحسم/الإسقاط» وذلك بغرض الهروب من استحقاقات الحلّ السياسي والتفاوضي للأزمة وعرقلتها. وقد يكون التكرار الخبيث ليس لمصطلح بعينه بقدر ما هو تكرار لـ«ثيمة» أو فكرة مركّبة من «اقتضاءات منطقية» قد تصاغ بعدة أشكال، على سبيل المثال نلاحظ لدى الرافضين للحل السياسي تكراراً خبيثاً لسلسلة الأفكار التالية: 1–«صدرت قرارات عن مجلس الأمن الدولي تخصّ منطقتنا والأراضي المحتلة منذ عشرات السنين وما زالت حبراً على ورق». 2– «القرار 2254 صادر عن مجلس الأمن الدولي أيضاً». 3– من «1» و«2» نستنتج منطقياً بأنّ الحل السياسي للأزمة السورية سيظلّ حبراً على ورق وسيبقى وَهماً لعشرات السنين القادمة.

يحاول المتلاعبون بوعي الناس عزل القضية الوطنية عن القضيتين الاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية بينما هي مترابطة ومؤثرة بعضها في بعض

نقطة الضعف الكبرى الأساسية في السلسلة «المنطقية» المزعومة أعلاه تكمن في أنها تنتمي إلى «المنطق الميتافيزيقي» أيْ السكونيّ الذي يرى التاريخ جامداً ثابتاً على حالة واحدة بخلاف المنطق الديالكتيكي الذي يرى التاريخ في حركته وتطوّره – والحالة التي يتوهّم ثباتَها المحتجّون بالمنطق السكونيّ الغشيم المذكور أعلاه «كلمة غشيم بالعربية الفصحى تحمل معنَيَين في آن معاً: الجهل والفظاظة – لاحظ «غاشم» مثلاً» هي حالة الهيمنة المطلقة للأحادية القطبية الأمريكية، والتي كانت بالفعل تعطّل تطبيق العديد من القرارات الأممية التي تقرّ بحقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال وتنص على إنهاء الاحتلال. والمنطق الغشيم هذا يتجاهل تماماً كلّ التغيير الكبير الذي طرأ على ميزان القوى الدولي خلال السنوات الماضية، وأنّ واشنطن والصهاينة صاروا أضعف ولم يعودوا بالقوة السابقة حتى يعوّلوا عليهم لعرقلة تنفيذ القرار 2254 «لعام 2015» كما عرقلوا مثلاً تنفيذ القرار 242 «بشأن الأراضي المحتلة بعد عدوان 5 حزيران 1967»، كما ويتجاهلون أنّ قوى دولية على رأسها روسيا والصين تصعد بتسارع وتناقض مع مصالح الهيمنة الإمبريالية، وتدفعها التطوّرات والضغوط الموضوعية إلى أن تصطف أكثر فأكثر إلى جانب الشعوب المضطهَدة في العالَم بما فيها شعوب منطقتنا، وتضيفُ تطوراتُ مواقف هذه القوى تجاه العدوان الجاري على غزة والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، أدلة إضافية على ذلك.

4- تفكيك القضايا وانتزاعها من سياقها

إحدى الوسائل التي يلجأ إليها المتلاعبون بالوعي هي تفكيكُ القضايا المترابطة وكذلك انتزاع كلّ قضية من سياقها التاريخي أو نسيجها الملموس. وحول هذا كتب قره–مورزا: «المتلاعب يقود تفكيرنا، وبالتالي تصرفاتنا بناءً على تأويل رسالته، إلى زقاق ضيّق». وربما من الطرق المساعدة لتكتشفَ فيما إذا كان أحدٌ –أو جهةٌ– يتلاعب بوعيك بطريقة تفكيك القضايا، هي أن تتساءل عمّا أغفلَه المتلاعبُ ولم يذكره، وخاصةً عندما يحاول أن يحشر تفكيرك بالقضية التي يركّز عليها فقط وكأنها معزولة عمّا سواها ولا تتأثر أو تؤثر بباقي القضايا. يكتب قره–مورزا: «حالما يكون هناك شبهة بأنّ سياسياً أو دعائياً ما يلتزم الصمت بشأن الإطار الخارجي للمشكلة، فهذا كفيل بأنْ يثير حذرنا من أنّه يتلاعب». ويمكننا تحت هذا العنوان العريض استنتاج تقنيات «تفكيك» تلاعبيّة فرعيّة: مثلاً، يمكن أن يحاول المتلاعب بالوعي تفكيك قضية رئيسية عن قضايا رئيسية أخرى مترابطة معها، ومثال هذا في بلادنا من يحاولون عزل القضية الوطنية عن القضيتين الاقتصادية–الاجتماعية والديمقراطية، في حين أنّ القضايا الثلاث مترابطة بشكل وثيق ومؤثرة في بعضها بعضاً. كذلك يجري فصل المشكلات الاقتصادية مثلاً وكأنّ لا صلة لها بالنظام السياسي. يمكن أيضاً أن يحاول المتلاعب تفكيك المكونات الداخلية للقضية الواحدة بعضها عن بعض وخاصّةً بهدف التعمية عن المكونات الأكثر جوهرية فيها، ومثال ذلك عندما يتم الحديث عن الفساد، كثيراً ما تجري محاولات حصر تفكير الناس بظواهر الفساد الصغير وكأنها مستقلة عن الفساد الكبير، بينما الحقيقة هي أنّ الفساد الكبير هو مكوّنها الأساسي وباقي مستويات الفساد الأصغر مشتقة منه.

«مبادرة بايدن» تكشف وجهها الحقيقي

يتبدد الضباب تدريجياً وتتضح حقيقة المبادرة الأمريكية التي أعلن عنها بايدن مؤخراً، وتحديداً بعد بدء تداول تفاصيل ومواقف رسمية من الأطراف المعنية، وظهور أنباء من مصادر مختلفة تتحدث عن دور أميركي مباشر في عملية استعادة الأسرى في منطقة النصيرات وسط القطاع، العملية التي راح ضحيتها حوالي 150 شهيداً معظمهم من المدنيين.

■ علاء ابوفرّاج

منذ خروج الرئيس الأمريكي لإعلان عمّا أسماه «مبادرة [إسرائيلية] لوقف الحرب» كان هناك الكثير من الشكوك المشروعة، والمرتبطة بشكل أساسي بأن الحرب هي حرب واشنطن أيضاً ولم يكن بإمكان الكيان شن هذه الحرب الواسعة دون موافقة ودعم عسكري ومالي من الولايات المتحدة، ومع ذلك تركت كلمات بايدن أملاً لدى البعض، وتحديداً مع وجود احتمال أن تضطر واشنطن في لحظة ما لإيقاف هذه الحرب، لا خوفاً على المدنيين بل لأنها لا تعطي النتائج المرجوة منها. لكن ظل السؤال: هل فعلاً قررت واشنطن إيجاد مخرج؟ أم أننا أمام مشروع مشبوه آخر؟

حول مبادرة بايدن

إذا أردنا توضيح طبيعة ما يجري، يمكننا القول ببساطة: إن الرئيس الأمريكي خرج ليعلن عن مبادرة «إسرائيلية» ليظهر لاحقاً أن هذه المعطيات لم تكن دقيقة، إذ تبين أن رئيس الحكومة وأعضاء فاعلين في مجلس الحرب لا يعرفون بالضبط عمّا يتحدث بايدن، هذا لا يلغي بالطبع أن يكون الرئيس الأمريكي صاغ هذه المقترحات مع أطراف ما داخل الكيان، لكنه ذلك يعني أن المبادرة تحتاج موافقة رسمية من قبل الحكومة «الإسرائيلية» وهو ما لم يحدث، ويمكن استنتاجه بشكل واضح من خلال عرض مثال، من أمثلة كثيرة يمكن رصدها، وهو موقف رسمي أصدره نتنياهو قال فيه: إنّه مصر على شروطه في «تدمير قدرات حماس العسكرية والحكومية، وضمان ألّا تشكل غزة تهديداً [لإسرائيل]، وإطلاق سراح جميع المختطفين» وهو ما يعني أن رئيس الوزراء يرى أن السبيل للوصول للصفقة هو أن تخضع حماس وتنفذ الأهداف التي لم تنجح «إسرائيل» في تحقيقها خلال ثمانية أشهر من العدوان المتواصل على القطاع، ما يعني في الواقع رفض التعاطي الجدي مع المبادرة التي تحمل في تفاصيلها كثير من القضايا الإشكالية!

كيف تعاملت المقاومة مع المسألة؟

تعاطت المقاومة الفلسطينية بنوع من الإيجابية مع وجود مبادرة تنهي الحرب على القطاع وتضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار، وتضمن انسحاباً شاملاً لقوات الاحتلال «الإسرائيلي» من غزّة. لكن سرعان ما بدأت تظهر الكثير من التفاصيل أوّلها: أن حماس اعتبرت أن المبادرة الأمريكية «كلمات» ولم تستلم الحركة مقترحاً مكتوباً شاملاً، هذا بالإضافة إلى أن طلبها الأساسي لقبول أي مبادرة هو تعهد مكتوب من قبل الكيان يقبل فيه بوقف إطلاق نار دائم وانسحاب من القطاع. لكن هذا لم يتحقق ولا يبدو أنه قابل للتحقق أصلاً! فالمبادرة تبدو كخديعة كبرى يفترض على أساسها أن تسلّم حماس كل الأسرى المحتجزين لديها في المرحلة الأولى، ويمكن للكيان أن يخرج من هذه المفاوضات في المرحلة الثانية ويعود إلى القتال! وتعتقد واشنطن أن جملة مثل «يبذل ضامنو هذه الاتفاقية قصارى جهدهم لضمان استمرار تلك المفاوضات غير المباشرة» أنّه «تعهدٌ كاف» لتقبل حماس هذه المبادرة، دون أن نفهم حتى ما طبيعة ذلك «الجهد» الذي يتحدث عنه بايدن؟

وكذلك الأمر بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي، إذ عبّر نائب الأمين العام، محمد الهندي، في تصريحاته الأخيرة أن: «المقاومة تريد أن ينص مقترح اتفاق التبادل على وقف إطلاق النار نهائياً في غزة، وعدم ترك الأمر لتأويل الرئيس الأميركي جو بايدن أو الوسطاء».

كيف يمكن تفسير ما يحدث؟

قدّمت الإدارة الأمريكية بالواقع مقترحاً تعتقد بشكل جازم أنّه مرفوض من قبل المقاومة، وهو ما يبدو هدفاً مرحلياً لخطوة لاحقة.

فأمام المقاومة الفلسطينية الآن واحد من احتمالين، فإما أن تقبل بهذه الصفقة المجحفة، وإما أن تظهر كطرف معرقل لـ «مبادرات سلام» يقدّمها «الإسرائيليون» والأمريكيون! ومن هنا يمكن فهم درجة المرونة التي تعاملت فيها «حماس» في اللحظات الأولى مع المبادرة.

وفي السياق ذاته، هناك تقارير تتحدث عن ضغوط شديدة تمارس على حماس بهدف القبول بهذه الصفقة مع وجود «تهديدات» بطرد ممثليها من قطر، ومنع تواجدهم هناك، وهو ما جاء الرد عليه في تصريحات هنية الأخيرة التي قال فيها: «إنه لن يوافق على صفقة لا تلبي شروط الحركة». إذا ما تطورت هذه المسألة في اتجاه كهذا يمكن أن يؤدي إلى توتير كبير للأجواء بين دول عربية وحركة حماس.

تسعى الولايات المتحدة إلى المناورة بشكل مستمر، لتضمن مسألة واحدة وأساسية، هي إطالة أمد الحرب إلى أطول وقت ممكن، وتعقيد كل ما يرتبط بالقضية الفلسطينية، من رفع للتوتر بين الفصائل الفلسطينية من جهة، وبينها وبين الدول العربية من جهة أخرى، في محاولة لتقديمها امتداداً لـ«مشروع إيراني لا جذور حقيقية له في المنطقة»، من جهة أخرى تعطي مبادرات من هذا النمط مدّاً لأولئك المتمسكين بالعلاقات مع واشنطن، وتعرقل بالتالي تطور التيارات الأخرى التي يفترض أن تكون صاحبة المبادرة في هذه المسألة.

قضايا الشرق

«أعداء الولايات المتحدة أصدقاؤنا»

كانت التصريحات الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين التطور الأبرز في ظل سياسة التصعيد الغربية في أوكرانيا والعالم، وتحديداً إذا ما حاولنا فهم معنى هذه التصريحات بعمق مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من تقدير أدق للمعركة المشتعلة في بناء عالم جديد بعيد عن عالم القطب الواحد.

في لقاء جمع الرئيس الروسي مع رؤساء وكالات الأنباء العالمية في سانت بطرسبورغ، تحدث بوتين عن أن عزم أوكرانيا توجيه ضربات داخل الأراضي الروسية باستخدام أسلحة ذات تقنية عالية يعني تجاوزاً لشكل الدعم السابق، إذ إن أسلحة كهذه تحتاج إشرافاً مباشراً من قبل دول كبرى، مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا. وبالتحديد هي صواريخ لا يمكن استخدامها إلا من قبل هذه الدول، ويبقى على «الأوكرانيين ضغط الأزرار».

ومن هذه النقطة أعلن الرئيس بوتين أن روسيا «تحتفظ بالحق في التصرف بطريقة مماثلة»، ويحق لموسكو أن تزود أطرافاً أخرى في العالم بأسلحة مشابهة يمكن استخدامها «لضرب أهداف حساسة لتلك الدول [الغربية المعادية]».

ثم عقّب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف على هذا التصريح قائلاً: «إن من يعتبرون الولايات المتحدة عدوَّهم هم أصدقاء لروسيا» وتابع موضّحاً: «هؤلاء الأفراد والمناطق لم يتم ذكر أسمائهم عمداً... لكنهم يمكن أن يكونوا أياً ممن يَعتبرون الولايات المتحدة وتوابعها أعداء لهم».

ما يثير الانتباه في هذه المسألة، أن الحديث يتجاوز الأسلحة البسيطة التقليدية، ليشمل أنواعاً عالية التقنية منها، والتي لا يمكن استخدامها دون تتبع مصادرها، وقد تشمل الصواريخ فرط الصوتية.

وما يمكننا قوله في هذا السياق يتعدى مسألة تقدير مستوى التصعيد المتزايد، بل يرتبط بشكل كبير بأثر ذلك على القدرة على إلحاق ضربات بالولايات المتحدة الأمريكية «وتوابعها» حسب تعبير ميدفيديف، وهو ما يمكن أن تجري ترجمته بشكل ملموس أكثر عند الحديث عن منطقتنا.

وربما يكون المثال الأوضح الذي يمكن ذكره في هذا السياق، هو أننا نشهد اليوم وفي منطقتنا هذه بالتحديد اشتباكاً مباشراً بيننا، وبين الولايات المتحدة والمشروع الصهيوني، ولا نبالغ إن قلنا: إن المنطقة برمّتها أصبحت ساحة اشتباك واحدة بحدة متباينة من مكان إلى آخر في الإقليم، وهذا الحديث يعنينا بشكل مباشر نحن أعداء الولايات المتحدة الأمريكية إذ إنه يؤكد مجدداً أن ميزان القوى بات من صالحنا في معركتنا المقدّسة هذه.

السودان... المعارك تشتد والاصطفافات تتغير!

شهدت الأسابيع الأخيرة تطورات كثيرة في السودان، أبرزها ملف العلاقات الثنائية بين السودان وروسيا، وربما يفسر ذلك ارتفاع حدة المعارك في الفترة الأخيرة.

■ كنان دويعر

بعد مضي شهر من القتال بين قوات الدعم السريع ومجلس السيادة جرى التفاوض بينهما بواسطة سعودية أمريكية وفق ما سمي «منبر جدة» في أيار 2023، ولم يتم التوصل إلى اتفاق، خاصة أن الوسيط الأمريكي الراعي للمبادرة يسعى بشكل واضح إلى نشر الفوضى وتغذية الصراعات، وتظهر الرغبة الأمريكية في استثمار الأزمة السودانية للضغط على الدول المجاورة، وبشكل رئيسي على مصر والسعودية، لرفع درجة وحدّة التناقضات علّها مع غيرها من عوامل التوتير في المنطقة أن تصل لمرحلة الانفجار الداخلي.

يبدو أن استمرار القتال بين القوى العسكرية المنتمية فعلياً إلى الفضاء السياسي القديم، وغياب وضعف القوى السياسية، وعدم قدرتها على الأقل ضمن الإحداثيات الحالية على قيادة البلاد نحو التغيير المطلوب، سيفتح المجال لعدد من المحاولات من قوى دولية وإقليمية للدخول على مسار حل الأزمة، وذلك رداً على محاولات التوتير ومفاوضات «طبخة البحص» القائمة، وفي هذا السياق تأتي المحاولات من قبل روسيا والصين للدخول على خط الأزمة على أساس اعتبار مجلس السيادة السوداني الممثل الشرعي للشعب السوداني، وهذا الموقف يسمح بتفعيل دور الوساطة وفق القوانين والشرعية الدولية.

ماذا عن العلاقات مع روسيا؟

تشهد العلاقات الثنائية بين روسيا والسودان تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، ما أعاد الحديث حول نقطتين، الأولى: ترتبط بالقاعدة العسكرية الروسية على البحر الأحمر، وأما الثانية: فهي دعم عسكري وسياسي يمكن أن تقدمه موسكو إلى الجيش السوداني في صراعه مع قوات الدعم السريع، لكن هاتين المسألتين، وبالرغم من أهميتهما إلا أنّهما لا تكفيان لتقديم توصيف دقيق، وهو ما سنتوقف عنده في الختام.

إذا أردنا عرض ما يجري تداوله نجد نفسنا أمام الكثير من الأخبار والأحاديث حول القاعدة الروسية التي بدأ الحديث عنها منذ 2017، وتعرض وسائل الإعلام المسألة بوصفها ورقة «ابتزاز روسيا للسودان» أو بالعكس كـ «ورقة ابتزاز من قبل قادة السودان للروس مقابل الحصول على الدعم العسكري واللوجستي».

كذلك تكثر التحليلات حول عدد القوات والقطع البحرية وطبيعة القاعدة إن كانت قاعدة عسكرية متكاملة أم مجرد نقطة تزود بالوقود والمؤن، ولا شكّ أن التفاصيل مهمة في فهم ما يجري، ولكن اقتصار الحديث عن الدور الروسي في السودان على صفقة سلاح مقابل قاعدة عسكرية بحرية هو محاولة لتقزيم الدور الروسي، الذي يسعى من خلال علاقاته الإيجابية مع الجيش السوداني إلى تأمين خروج السودان من الحرب الأهلية موحداً، ليتمكن من تقرير مصيره بنفسه، بالإضافة إلى أنه لا يمكننا فهم الدور الروسي والصيني أيضاً في دولة إفريقية بشكل منفرد دون النظر لتحرك هاتين الدولتين في مجمل الإقليم والقارة الإفريقية، حيث عبرت كل منهما وبأكثر من مناسبة عن رغبتهما ببناء علاقات جيدة ومتطورة مع دول إفريقيا، وخاصة تلك الدول التي تبحث عن تعزيز استقلالها وسيادتها من خلال وضع حدٍّ للتدخلات الغربية في شؤونها المحلية بما فيها تغذية الصراعات والفوضى، كل ذلك يسمح بفهم الدور الروسي في السودان لما يمثله موقعه الجيوسياسي في الربط بين البحر الأحمر وعمق القارة الإفريقية، وكذلك مجاورته وتأثيره على مجموعة من الملفات الهامة كمصر واليمن وصولاً إلى القرن الإفريقي.

بشكل متصل ظهرت إشارات من قبل قادة مجلس السيادة السوداني على رغبة السودان بتطوير العلاقات مع الجانب الروسي، حيث قام نائب رئيس «مجلس السيادة» السوداني مالك عقار مع وفد يضم وزراء الخارجية، والمالية، والمعادن، بزيارة روسيا للمشاركة في «منتدى سان بطرسبرغ»، كما تأتي هذه التطورات في أعقاب الزيارة التي أجراها، نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ميخائيل بوغدانوف، إلى مدينة بورتسودان في أبريل «نيسان» الماضي، برفقه وفد من وزارتي الخارجية والدفاع.

لا شك أن العلاقات السودانية الروسية شهدت تقلبات عديدة خلال السنوات الماضية، ويبدو وضوحاً أن هناك فرصة لانفراجة في هذا الملف، ولكن الزاوية التي يجري نقاش المسألة ضمنها لا تزال محدودة، فإذا ما نظرنا إلى استراتيجية روسيا في إفريقيا يمكننا أن نستنتج أن الهدف الأساسي للعلاقات مع السودان لا يرتبط فقط بالقاعدة أو المصالح الاقتصادية، لكنه يرتبط أيضاً بالدور الغربي المستقبلي في هذه المنطقة الاستراتيجية، فبالنسبة لموسكو الهدف النهائي هو دعم التيار المتنامي داخل إفريقيا لإخراج الغرب والولايات المتحدة، وهذا ينطبق على السودان، إلّا أن طبيعة القوى الفاعلة داخل المشهد السياسي لا تتسم بالجذرية في هذه المسألة حتى اللحظة، لكننا نرى أنّهم مقتنعون اليوم بضرورة إصلاح العلاقة مع روسيا، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة لمراجعة العلاقة مع الغرب، وهذا ما عبّر عنه عقار في انتقاداته الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، وقال: إن الأخير «تحدث مع البرهان بطريقة غير مقبولة تحمل استخفافاً واستفزازاً» وأضاف: إنه لا يمكن التعامل معهم «كالأغنام» وفي الوقت الذي قد تبدو هذه التصريحات كنوع من المناورة السياسية، لكنها يمكن أن تُردَّ إلى ظهور مؤشرات أكثر وضوحاً على تورط الولايات المتحدة في الصراع، ودعم قوات الدعم السريع عبر الإمارات.

أوستن يحاول استمالة كمبوديا متأخراً

بدأ وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن جولة خارجية من المتوقع أن تستمر لـ 10 أيام، زار حتى الآن سنغافورة والتقى بوزير الدفاع الصيني، ثم مضى إلى كمبوديا، في مسعى لاستمالة رئيس الوزراء ووزير الدفاع باتجاه واشنطن وبالضد من الصين.

■ ملاذ سعد

كان واضحاً أن النفوذ الصيني يتزايد في كمبوديا خلال السنوات الأخيرة، وتتطور العلاقات بشكل إيجابي بين البلدين حتى الآن، ويجري تعاون عسكري بينهما، ففي شهر كانون الأول الماضي أرسلت الصين سفينتين حربيتين لها إلى قاعدة ريام البحرية الكمبودية الواقعة على خليج تايلاند بالفعل، وحينها قال الصينيون: إن الخطوة في إطار «مشروع مساعدة» لتعزيز البحرية الكمبودية، وفي الوقت نفسه أكد الكمبوديون أن هذا المشروع يتوافق مع دستور البلاد، ولا يعني إقامة قواعد عسكرية أجنبية فيها. وفي الشهر الماضي أجرى البلدان جولة أخرى من المناورات العسكرية السنوية المشتركة التي بدأت منذ 2016.

والآن، وبعد تزايد وتيرة الخلافات والمناورات حول مسألة سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي، والتوترات مع البحرية الفلبينية، باتت تدور الأحاديث حول منح كمبوديا صلاحيات حصرية للجيش الصيني للوصول إلى إحدى قواعدها البحرية، وهو ما استدعى زيارة أوستن الذي أعرب خلال لقائه برئيس الوزراء هون مانيه وضوحاً عن مخاوفه من تمويلات الصين للبلاد، وتواجدها في القاعدة البحرية، ودعا إلى تعاون أوسع بين بلاده وكمبوديا، علماً أن العلاقات بين واشنطن وبنوم بنه ليست بأفضل حال، فيذكر أنه في عام 2017 ألغت كمبوديا تدريبات عسكرية لها مع الولايات المتحدة، وفي 2020 اعتبرت الخارجية الأمريكية أن الانتخابات الكمبودية غير حرة وغير نزيهة، كما فرضت عقوبات على مجموعة من الأفراد الكمبوديين بذرائع حقوق الإنسان والديمقراطية.

تحدّث بيان صدر عن البنتاغون بعد الاجتماع، أن البلدين اتفقا على «استئناف عمليات تبادل التدريب العسكري» وقال أوستن عبر منصة تويتر: «أجرينا محادثات جوهرية حول سبل تعزيز العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة وكمبوديا، وأنا أتطلع إلى مزيد من الحوار».

تدور في الأوساط الأمريكية أحاديث متفائلة عن إمكانية التقارب بين الولايات المتحدة وكمبوديا، وتجاوب هون مانيه مع المبادرات الأمريكية، لكن العلاقة مع الصين قادرة على تقديم باقة متكاملة من المنافع، وهو ما تعجز واشنطن عن تقديمه، ما يقلل من احتمال حدوث تحول جذري في السياسة الخارجية الكمبودية.

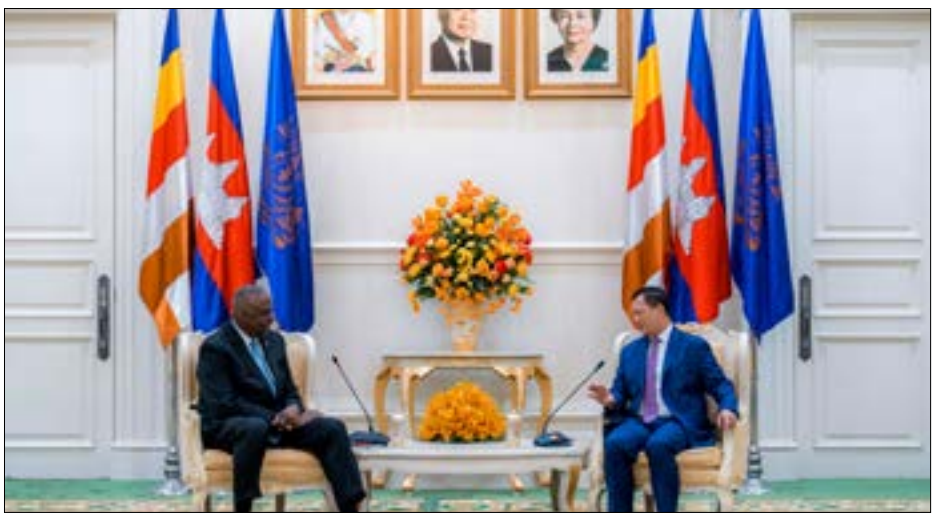

تحولات المشهد السياسي بعد انتخابات 2024

انتهت مؤخراً الانتخابات البرلمانية الهندية للعام الجاري 2024، الانتخابات التي شهدت تنافساً شديداً بين الائتلاف الحاكم، الذي يقوده حزب بهاراتيا جاناتا «الشعب» «BJP» تحت قيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، والتحالف المعارض الجديد، الذي يُطلق عليه اسم الائتلاف الوطني للتنمية والشمولية في الهند، الذي يقوده حزب المؤتمر الوطني الهندي «INC» وعدد من الأحزاب الإقليمية. ونتائج هذه الانتخابات أظهرت تغييرات كبيرة في المشهد السياسي الهندي.

■ أحمد علي

حزب الشعب يتراجع

فاز حزب الشعب وائتلافه، الجبهة الديمقراطية الوطنية «NDA»، بـ 293 مقعداً، بينما حقق التحالف الجديد «INDIA» 234 مقعداً، بما في ذلك 99 مقعداً للمؤتمر الوطني الهندي، مما أعاد له مكانة المعارضة الرسمية لأول مرة منذ عشر سنوات.

وعلى الرغم من التوقعات التي أشارت إلى فوز تاريخي لحزب الشعب، إلّا أنّه لم يتمكن من تحقيق الأغلبية المطلقة بمفرده كما في الانتخابات السابقة، وهو ما يعكس تغييراً في تفضيلات الناخبين وتأثير التحالفات الجديدة، وربما أيضاً داخل جهاز الدولة في الهند.

التغيير الذي طرأ يُظهر تحديات جديدة، حيث سيحتاج حزب الشعب ورئيس الوزراء مودي إلى تعزيز التحالفات الجديدة، والحفاظ على الدعم داخل البرلمان لتنفيذ برامجه السياسية. من جهة أخرى، يظهر التحالف المعارض «INDIA» كقوة سياسية موحدة قادرة على تحدي الحزب الحاكم في العديد من الولايات والمقاطعات.

من الضروري الآن لحزب الشعب «BJP»، تكوين تحالفات مع أحزاب أخرى للحفاظ على أغلبية قوية في البرلمان الهندي. والأحزاب التي من الممكن أن يتحالف معها بناء على التوجهات والعلاقات، لديها توجهات مختلفة تتراوح بين اليمين المتطرف ويمين الوسط، وهي: شيف سينا «SS»، وجاناتا دال «المتحدة» «JD(U)»، وأكالي دال، تحالف ديمقراطي شمال شرق «NEDA».

المعارضة تتقدّم

على الجانب الآخر، حقق حزب المؤتمر الوطني الهندي «INC» تحسناً ملحوظاً مقارنةً بالانتخابات السابقة. في انتخابات 2019، كان قد حصل الحزب على 52 مقعداً فقط، بينما في انتخابات 2024، نجح الحزب في الفوز بـ 99 مقعداً. هذا يمثل زيادة كبيرة بـ 47 مقعداً. الحزب هو واحد من أقدم وأبرز الأحزاب السياسية في الهند. تأسس في العام 1885 ولعب دوراً محورياً في حركة الاستقلال الهندية ضدّ الحكم البريطاني. كان من بين قادته البارزين مهاتما غاندي، وساهم الحزب في تشكيل الدولة الهندية الحديثة ودستورها. بعد الاستقلال في عام 1947، حكم حزب المؤتمر الهندَ لعدة عقود تحت قيادة عائلة نهرو–غاندي، وهي سلالة سياسية بارزة في الهند. الحزب معروف بسياسته الوسطية والعلمانية، حيث يسعى إلى تمثيل مختلف الطوائف والأديان في الهند، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

يؤكد الحزب في برنامجه على ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية، ودعم الصناعات، وتحسين الزراعة، ويعمل الحزب على تعزيز السياسات التي تدعم الفئات المهمشة والأقليات والنساء.

إشادة دولية واسعة

الفوز الانتخابي لناريندرا مودي وتحالفه الوطني الديمقراطي «NDA» حظي بإشادة واسعة من عدة دول، مع تركيز خاص على أهمية الهند في الشؤون العالمية. زعماء دول، مثل: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، والإمارات العربية المتحدة، أرسلوا تهانيهم إلى مودي، مشيرين إلى رغبتهم في تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون في قضايا متعددة تشمل الدفاع عن حقوق الإنسان والتنوع، وكذلك التعاون في مجالات القانون والاقتصاد. الرئيس الفرنسي ورئيس وزراء سنغافورة، على سبيل المثال، أشادا بالشراكة الاستراتيجية مع الهند وأعربا عن تطلعهما لمواصلة تعزيز هذه العلاقات.

وأيضاً، هنأ الرئيس الروسي مودي، مؤكّداً على العلاقة الاستراتيجية الخاصة بين الهند وروسيا، وأهميتها في تعزيز التعاون المتبادل. بينما حتى الآن، لم تقم الصين بإرسال تهنئة رسمية للهند بعد انتخابات 2024. وبدلاً من ذلك، احتجّت الصين رسمياً على تهنئة تايوان لرئيس الوزراء ناريندرا مودي، مؤكّدة على موقفها ضدّ أي تفاعلات رسمية بين تايوان والدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين، وذلك بناءً على مبدأ «الصين الواحدة» الذي تتبعه بكين.

التوازنات تتغيّر...

ما جرى في الهند هو مؤشر مهمّ على طبيعة توازنات القوى هناك، التوازنات التي بدأت بالتغيّر باتجاهات تفرض التعامل مع التحديّات الجوهرية والكبرى بعين اليقظة والحذر، بظل التغيرات الكبرى التي تحدث عالميّاً. وأولى ما ينبغي التعامل معها هي المحاولات المستمرة للتحريض الطائفي والقومي، والتي كان حزب الشعب عنصراً مهمّاً فيها، عبر تصريحات وصفت المسلمين بال «الدخلاء»، والتي لم تمر مرور الكرام كما يبدو واضحاً من النتائج الانتخابية وتركت تأثيرها على الناخبين.

الهجمات والاغتيالات السياسية... مرحلة جديدة من الصراع

مع اتضاح وجود أزمات سياسية واقتصادية في أوروبا، وتزايد الاستياء والاحتقان الشعبي، ونشوء استقطاب سياسي، وما ينتج عن كل ذلك من ارتفاع في نسبة التوتر عموماً، تصدر وتبرز تعبيرات متطرفة ومكثفة عن هذه الأمور من بينها الاغتيالات السياسية التي بدأنا نشهدها في أوروبا.

■ حمزة طحان

خلال الفترة الماضية جرت محاولة اغتيال رئيس وزراء سلوفاكيا روبرت فيتسو، وفي ألمانيا جرى للمرة الثانية خلال فترة قصيرة هجوم بالسلاح الأبيض على سياسيين، كان آخرهم سياسي من حزب البديل لأجل ألمانيا في مدينة مانهايم. كما يتعرض العديد من السياسيين في أوروبا والولايات المتحدة لتهديدات ومواقف عدائية بوتيرة أكبر.

لا يعدّ كل هجوم على السياسيين سواء في الأحزاب السياسية أو الحكومات، موجهاً ومنظماً بالضرورة، أو عفوياً بالضرورة، لكن كلا الشكلين على حدّ سواء يعبران عن درجة توتر عالية ناشئة، وانسداد أفق حل هذا التوتر والأزمات بالطرق والوسائل «الديمقراطية»، وأكثر منه، أن يجري تكثيف هذا الاستياء وتوجيهه ضد شخصيات محددة كرموز تحمل توجهاً سياسياً محدداً.

يعني هذا السلوك وجود افتراض لدى صاحبه أن استبعاد إحدى الشخصيات السياسية سيؤدي لتغيير سياسي بطريقة ما، إلا أنه على المستوى الاجتماعي والسياسي العام يعني هجوماً واضحاً على تيار أو موقف سياسي محدد، ويدفع بهذا الشكل نحو استقطاب أكثر حدة وتوتير أكبر، عبر الترهيب بالفعل ورد الفعل.

سياسياً وإعلامياً، يجري تفسير وتقزيم هذه الأحداث على الطريقة الغربية حسب مصلحتهم من كل حادث على حدة، فإما أن يكون هجوماً إرهابياً، وعليه يستدعي إجراءات جوابية ما، أو هجوماً فردياً يعبّر عن «مشكلة نفسية» لدى صاحبه، ويجري بذلك نسف المشكلة السياسية والاجتماعية التي أدت لهذا الأمر.

محاولة اغتيال فيتسو جاءت نتيجة الاستقطاب الكبير الحاصل بسبب عدة عوامل، أساسها الخلاف السياسي بين تيار فيتسو والليبراليين الذي ينتمي إليهم مهاجمه، ومُغذّى بالتحريض الكبير نتيجة الصراع الأوكراني والموقف من روسيا. وفي ألمانيا ما يشبه ذلك، فالهجمات الأخيرة على السياسيين اليمينيين، أساسها الخلاف السياسي، ومغذّى بالتحريض الديني عبر مهاجمة «الإسلام» الذي يجري بطريقة ممنهجة في ألمانيا والسويد والدنمارك بالدرجة الأكبر.

ورغم تباين طبيعة الخلافات السياسية، والأسباب والدوافع خلف كلّ محاولة من محاولات الاغتيال والهجمات هذه، إلا أنها بمجموعها وبتزايد وتيرتها وصولاً لاستهداف رئيس وزراء إحدى الدول مباشرة، فإنها تشير إلى بدء مرحلة جديدة من مستوى الانقسام والصراع الداخلي لدى الغربيين، وتعد حالة ترامب في الولايات المتحدة حدثاً مشابهاً، حيث كان ولا يزال يسعى أحد الأطراف الأمريكية إلى «اغتياله سياسياً» وهو ما يسبب ردود فعل متطرفة من أنصار ترامب.

هذه الأحداث تهدد بحال تطورها أكثر، بارتفاع فرص نشوب حرب أهلية بالفعل، سواء في البلدان الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى تقدير، ويمكن أن تؤدي في حدّها الأدنى إلى تأجيج التناقضات القائمة حالياً.

الانتخابات الهندية: ما الذي حدث وسيحدث؟

في 4 حزيران، ظهرت النتائج النهائية للانتخابات العامة الهندية لعام 2024 - فاز حزب بهاراتيا- جاناتا «BJP» والتحالف الوطني الديمقراطي «NDA» الذي يقوده، وسيصبح مودي نفسه ثاني رئيس وزراء يتم انتخابه لثلاث فترات متتالية بعد زعيم الاستقلال الهندي نهرو. ومع ذلك، كان نمط التصويت النهائي بمثابة صاعقة بالنسبة لحزب بهاراتيا- جاناتا. إذن، ما هي خصائص العملية الانتخابية والنتائج النهائية لهذه الانتخابات؟ ما هو تأثير النتائج النهائية للانتخابات على الوضع السياسي المستقبلي في الهند؟ بعد الانتخابات، ما هي السياسات التي سيعتمدها مودي في الهند؟

■ عدد من الكتاب
ترجمة: قاسيون

كان الهدف الأصلي لحزب بهاراتيا- جاناتا هو الحصول على 400 مقعد، في حين توقعت معظم استطلاعات الرأي الحصول على 350 مقعداً. وفي النهاية، فاز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 293 مقعداً فقط، وهو انخفاض كبير عن 352 مقعداً في عام 2019. ومن بينها، فاز بهاراتيا- جاناتا بنحو 240 مقعداً بشكل مستقل، وفشل في الوصول إلى 272 مقعداً المطلوبة للأغلبية البرلمانية. ولذلك، فهو بحاجة إلى الاعتماد على دعم التحالفات الصديقة والأحزاب المحلية الأخرى لتشكيل الحكومة. وقد يمنحهم وضع التحالفات الودية هذا مزيداً من التأثير في مجلس الوزراء، وقد يمارس تأثيراً على الحكومة خلال الولاية الثالثة لبهاراتيا- جاناتا.

على العموم، على الرغم من فوز بهاراتيا- جاناتا في الانتخابات بنجاح ودخوله التاريخ بإعادة انتخابه، فإنه سيواجه مستقبلاً سياسياً أكثر صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الخصائص الرئيسية في عملية التصويت في هذه الانتخابات والتي تستحق الاهتمام.

أولاً، هناك تراجع عام في نسبة إقبال الناخبين. بعد المرحلة الأولى من الانتخابات، أصبح الانخفاض الكبير في إقبال الناخبين هو السمة الأبرز في ذلك الوقت، حيث بلغت نسبة إقبال الناخبين حوالي 66,1%، وهو انخفاض بنحو 4% عن 2019. وهذا في تناقض صارخ مع اتجاه زيادة إقبال الناخبين تدريجياً في كل انتخابات عامة منذ عام 1999. على سبيل المثال، في راجاستان، حيث فاز بهاراتيا- جاناتا للتو في انتخابات الولاية في 2023، انخفض إقبال الناخبين في المرحلة الأولى بشكل حاد بنسبة 17,6%. وعلى الرغم من انتعاشها في المراحل اللاحقة، إلا أنها كانت لا تزال أقل بكثير من الانتخابات العامة 2019.

ثانياً، خلال الانتخابات، تزايدت إساءة استخدام بهاراتيا- جاناتا للموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة واضطهاد حزب المعارضة. على سبيل المثال، في آذار 2023، قضت محكمة في سورات بولاية غوجارات في دعوى رفعها وزير سابق في بهاراتيا-جاناتا في ولاية غوجارات ضد زعيم حزب المؤتمر راهول غاندي بتهمة التشهير، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين. أثّر الحكم بشكل مباشر على أهلية راهول غاندي لخوض الانتخابات العامة في 2024 و2029، كما سيضرب بشكل مباشر الآفاق الانتخابية لحزب المؤتمر، أكبر حزب معارض. وبعد إطلاق سراحه تحت الضغط، تلاعبت حكومة مودي أيضاً بإدارة الضرائب لتجميد الحسابات المصرفية لحزب المؤتمر، ومن ثم إلزامه بدفع ضرائب إضافية بقيمة 18,2 مليار روبية، مما تسبب في فوضى في دوران أموال حزب المؤتمر وحملته الانتخابية.

قبضة مودي سترتخي كثيراً وسيضطرّ إلى تقديم تنازلات كبيرة لحلفائه وللشارع الهندي بشكل عام لضمان عدم التعرض لانتكاسات مستقبلية تتعلق بانفراط عقد تحالفه

فوز بطعم الهزيمة

يرى مراقبون أن أهم أسباب تراجع حزب بهاراتيا- جاناتا هو تركيزه الشديد خلال الحملة الانتخابية على «الوفاء بالوعود القومية الهندوسية وعلى القوة الشخصية لمودي»، التي لم تكتسب جاذبية كافية بين الناخبين الذين اعتبروا أنفسهم محرومين من الفوائد جميعها، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والغلاء وتكاليف المعيشة.

وعلى الجهة المقابلة، ركزت المعارضة على هذه القضايا الجوهرية خلال حملتها الانتخابية، وعلى فضح سياسات الحكومة غير العادلة أمام الجمهور. وتناولت الصحافة العالمية طريقة مودي في التعامل مع «تسونامي الفقراء» في بلاده، الذين لم يطلهم شيء من برامجه الاقتصادية سوى مشاهدة الأغنياء وهم يتباهون بأموالهم. وقالت تايمز البريطانية في مقال تحت عنوان «هكذا عاقب فقراء الهند حزب مودي في الانتخابات». إنّ «جعل الأغنياء أكثر ثراء ليس بالأمر الجيد، وإن فقراء الهند كانوا يريدون أن يروا تحسنا في حياتهم».

ربما شعر البعض بالقلق من «تجاوزات» حزب بهاراتيا- جاناتا، ومن أنّ أجندة «التفوّق الهندوسي» حرّضت المعارضة، وأنّ هذا قد يؤدي إلى زعزعة استقرار مؤسسات الدولة الهندية. لكن بالرغم من ذلك، فالبرجوازية الهندية الخائفة من التهديد القادم من الأسفل، ظلت إلى فترة طويلة تنشر النداءات الطائفية والاجتماعية كوسيلة لتوجيه الغضب الاجتماعي والإحباط الناجم عن الفقر المزمن والتفاوت الاجتماعي إلى نحو خطوط رجعية ومثيرة للانقسام.

من السمات اللافتة للنظر في هذه الانتخابات، غياب أي نقاش حول الحرب العالمية التي بدأتها الإمبريالية الأمريكية، ومنها الحرب التي حرّض عليها الناتو مع روسيا في أوكرانيا، والإبادة الجماعية «الإسرائيلية» المدعومة من الإمبريالية ضدّ الفلسطينيين في غزة، والهجوم العسكري الاستراتيجي الذي تشنّه واشنطن ضد الصين من خلال محاولات تطويقها. تقدّم الهند دعماً حاسماً لواشنطن في هذه الحرب، خاصة فيما يتعلق بسعيها إلى تطويق الصين استراتيجياً وإحباط صعودها اقتصادياً. في عهد مودي، تحولت الهند إلى دولة على خط المواجهة تابعة للولايات المتحدة، ومرتبطة بشكل وثيق بواشنطن من خلال شبكة موسعة من العلاقات العسكرية الاستراتيجية الثنائية والثلاثية والرباعية مع الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: اليابان وأستراليا. أصبحت الموانئ الهندية مفتوحة الآن للاستخدام الروتيني للإصلاح وإعادة الإمداد من قبل السفن الأمريكية والبريطانية والفرنسية واليابانية.

وفي حين أن نيودلهي لم تذعن لمطالب الولايات المتحدة بقطع علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا، فإنها لا تزال تعمل مع واشنطن لتقليل اعتمادها على الأسلحة الروسية وتكثيف تعاونها مع واشنطن على مستوى العالم. والأهم من ذلك، أن الدعم الذي تقدمه نيودلهي للإمبريالية الأمريكية في ساحة المحيطين الهندي والهادئ يشجع الولايات المتحدة على مواصلة سعيها إلى الهيمنة العالمية في كل مكان. وفي الصيف الماضي، أعلن الجيش الهندي أنه يستجيب لطلب عاجل من البنتاغون بشأن الدعم الذي سيقدمه في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان. ومع ذلك، لم يكن أي من هذا موضوعاً لأي نقاش ضمن ما هللت له الصحف الغربية بأنّه: «أكبر ممارسة للديمقراطية في العالم».

هناك سببان وراء مؤامرة الصمت بشأن الشراكة الاستراتيجية الهندية الأمريكية، والدور الذي تلعبه الهند في الحرب العالمية الناشئة. فأولاً، تقف الطبقة الحاكمة الهندية وأحزابها السياسية بشكل مباشر وراء الاستراتيجية المتهورة المتمثلة في تحويل الهند إلى قوة عظمى من خلال التمسك بأذيال الإمبريالية الأمريكية الرثّة في سعيها اليائس إلى تعويض انحدارها الاقتصادي من خلال العدوان والحرب العالمية. ثانياً، أنهم يدركون تمام الإدراك أن هناك مشاعر كامنة هائلة معادية للإمبريالية بين الجماهير الهندية ومخاوف من أنها قد تحفز- إذا دخلت النقاش العام- الطبقة العاملة والكادحين المضطهدين لكسب مساحات أكبر تهددهم وتجعلهم مضطرين لمواجهة حقيقة تحوّل الهند إلى مطيّة رأسمالية تعيث فيها الإمبريالية الأمريكية فساداً.

لكن بأي حال، وفي ظل هذه النتائج، سيكون هذا التحالف في حالة أضعف من السابق، وهو ما يعني أن قبضة مودي سترتخي كثيراً، وسيضطرّ إلى تقديم تنازلات كبيرة لحلفائه، وللشارع الهندي بشكل عام، لضمان عدم التعرض لانتكاسات مستقبلية تتعلق بانفراط عقد تحالفه.

الملك البريطاني وارتباطه بالمخابرات وبائعي الأسلحة

انتشرت في الآونة الأخيرة صورة للملك تشارلز على خلفيّة صورة تحوي خريطة حمراء اللون للشرق الأوسط. قال تابيش خان، الناقد الفني في لندن، إنّ الخلفية الحمراء الصارخة «تشير تقريباً إلى نوع من المذبحة التي كان جزءاً منها... بالنظر إلى تاريخ العائلة المالكة وعلاقاتها بالاستعمار والإمبريالية، ليس من الصعب على الناس أن ينظروا إليها ثم يستنتجوا بأنّها مرتبطة بطريقة أو بأخرى بذلك».

■ فيليبا جين وينكلر
ترجمة: قاسيون

بريطانيا دولة «ديمقراطية برلمانية»، أي من المفترض أن يظلّ الملوك محايدين وأن ينسحبوا من الشؤون السياسية. لكن هل يلعب أفراد العائلة المالكة دوراً نشطًا أكثر من مجرد دور احتفالي؟ الملك تشارلز قريب من وكالات الاستخبارات المحلية والدولية في بريطانيا– أجهزة الأمن 5IM، وجهاز المخابرات السرية 6IM، ووكالة الاستخبارات الإلكترونية QHCG. يتضح مدى هذا القرب من خلال البيان المشترك الصادر عن الوكالات الثلاث والذي ظهر في السيرة الذاتية المعتمدة: «تشارلز، قلب الملك» بقلم كاثرين ماير منذ عام 5102.

جاء في البيان: «إن مشاركة صاحب السمو الملكي مع أجهزة المخابرات تحظى بتقدير كبير من قبل أعضاء الوكالات الثلاث ونرحب بها ترحيباً حاراً». يعمل جهاز المخابرات السرية 6IM والوكالات الأمنية الأخرى خلف أبواب مغلقة، لذلك لا نعرف المدى الكامل لـ«مشاركة» تشارلز. ما نعرفه من رئيس سابق لجهاز 6IM هو أنّ ضباط الاستخبارات «يعتمدون على العلاقات الإنسانية لتزويد الحكومة بمعلومات سرية، وتحقيق أشياء كان من المستحيل تحقيقها لولا ذلك».

يتمتّع تشارلز بوضع فريد يسمح له بالاعتماد على علاقات شخصية طويلة الأمد مع أقرانه، النبلاء والملوك غير المنتخبين في العالم. كتبت كاثرين ماير بطريقة مبهمة: «إنّ مهمات تشارلز الخارجية ونشر القوة الناعمة الملكية لا تهدف إلى تعزيز المصالح البريطانية والحفاظ على الكومنولث فقط، بل إلى الوصول إلى حيث لا تجرؤ الحكومات أيضاً». إن ثقافة السرية تكتنف أفراد العائلة المالكة وهم يصلون حيث لا يمكن للحكومات ذلك. يُعفي قانون حرية المعلومات الاتصالات بين كبار أفراد العائلة المالكة والهيئات العامة من التدقيق العام، إذا اعتبرت أنها غير مرتبطة بالمصلحة العامة. لكن ما الذي يفعله تشارلز ولا يريدك أن تعرفه؟

جاء في البيان إن مشاركة صاحب السمو الملكي مع أجهزة المخابرات تحظى بتقدير كبير من قبل أعضاء الوكالات الثلاث ونرحب بها ترحيباً حاراً

أوسكار أفضل جاسوس!

ليس من المعروف على نطاق واسع أن تشارلز أصبح، بناءً على طلبه، أول راعي ملكي لأجهزة المخابرات. في عام 2102، أطلق جوائز «مجتمع أمير ويلز للاستخبارات»، في شقق سانت جيمس بالاس الحكومية. يشكر الحفل عملاء 5IM على إحباط الهجمات والأنشطة الإرهابية، مثل تفكيك عصابات الجريمة والكشف عن عمليات مكافحة التجسس. الأمر الذي يصبح غامضاً بشكل خاص هو وصول تشارلز إلى المعرفة حول العمليات الجيوسياسية رفيعة المستوى. وفقاً لصحيفة ديلي إكسبريس، فإن حفل توزيع «جوائز الأوسكار للجاسوس» هو المكان الذي يتم فيه تكريم ضباط 6IM أيضاً، حيث أشاد الملك بهم على العمليات الدولية مثل تلك التي تتم في روسيا والصين وإيران.

ما نعرفه هو أن أجهزة الاستخبارات تنفذ عمليات في الخارج يمكن أن تنتهك القانون، إذا سمح لها وزير الخارجية بذلك. المادة 7 من قانون أجهزة الاستخبارات لعام 4991 صريحة: «يكون الشخص مسؤولاً في المملكة المتحدة عن أي فعل يتم القيام به خارج الجزر البريطانية، ولا يكون مسؤولاً إذا كان الفعل مرخصاً بالقيام به بموجب تفويض صادر عن وزير الخارجية بموجب هذا القسم». هذا يعني أن العملاء السرّيين لا يخضعون للمساءلة بموجب القانون البريطاني عن الأفعال التي يمكن أن تتراوح من الرشوة إلى القتل أو الاختطاف أو التعذيب– طالما أن أفعالهم قد تم التصريح بها كتابياً من قبل وزير الخارجية. وفقاً لتقرير ديلي إكسبريس حول حفل «توزيع جوائز الأوسكار للجواسيس»، فإنّ «الأمير ويليام قام بخبرة عملية جنباً إلى جنب مع الجواسيس في 5IM و6IM وفي مركز الاتصالات QHCG»، وهي منظمات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة.

سمسار الأسلحة

ومن المجالات الأخرى التي تحيط بها السرية عمل تشارلز نيابة عن وزارة الخارجية وعن صناعة السلاح في المملكة المتحدة. تعمل مبيعات الأسلحة على تعزيز التحالفات العسكرية، وبالتالي فهي بمثابة موصل رئيسي للشؤون الخارجية. لقد أصبح من المعتاد بالنسبة للعائلة المالكة تعزيز مبيعات الأسلحة البريطانية في الزيارات الرسمية إلى الخارج. وفقاً للموقع الاستقصائي kudeifissalced في 1202، عقد تشارلز 59 اجتماعاً مع ثماني ممالك قمعية في الشرق الأوسط. ولعبت هذه الزيارات «دوراً رئيسياً في شراء أسلحة بريطانية بقيمة 5,41 مليار باوند». لدى المملكة المتحدة قوانين ضد تسليح الدول القمعية. ويجب رفض الترخيص إذا كان هناك «خطر واضح» من إمكانية استخدام المعدات العسكرية في انتهاك للقانون الدولي، مثل القمع الداخلي أو ضد المدنيين الأبرياء في حروب خارجية.

وتمتد أنشطة تشارلز إلى شمال إفريقيا، إلى الغرب التي تحتل الصحراء الغربية كمثال، حيث تعرض المئات من النشطاء الصحراويين المؤيدين للاستقلال للتعذيب والقتل. وفي عام 1102، أظهر تشارلز وكاميلا الدعم البريطاني لملك المغرب محمد السادس من خلال زيارته. مهما كانت تعاملات تشارلز مع الزعماء الأجانب فهي حساسة للغاية بحيث لا يمكن الكشف عنها، كما تقول كاتبة سيرته الذاتية المعتمدة كاثرين ماير: «المحادثات التي يجريها، على سبيل المثال، خلال رحلاته إلى الشرق الأوسط... يمكن أن تتعرض للخطر إذا تم إجراؤها على مرأى ومسمع من العالم». ذكرت ماير بشكل قاطع أنّ تشارلز ينتمي إلى «فريق المملكة المتحدة». إنه «أحد الأصول الفعّالة لوزارة الخارجية ومجتمع الاستخبارات البريطاني في بعض المناطق الرئيسية، فهو قادر على نقل وجهة النظر البريطانية إلى اللاعبين الرئيسيين وجمع المعلومات التي قد لا يتم الكشف عنها بسهولة لوزير دولة أو دبلوماسي».

كان نورمان بيكر وزيراً في حكومة ديفيد كاميرون الائتلافية وعضواً في مجلس الملكة الخاص، وهو الهيئة الرسمية للمستشارين لسيادة المملكة المتحدة. انشق عن صفوفه لإدانة «هوس تشارلز بمقابلة أصحاب السلطة غير المنتخبين من الأنظمة المراوغة في كثير من الأحيان والتي تظهر ازدراء الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أمر محرج ووصمة عار على جبين هذا البلد». لكن يمكنك الحكم على الرجل من خلال الشركة التي يحتفظ بها «وقد خلص بيكر في كتابه الذي نشره العام الماضي إلى النتيجة الآتية عمّا يجب أن نعرفه عن العائلة الملكية البريطانية: «في حين أنّ جميع الملَكيات الأوروبية الأخرى قد انتقلت إلى الأمام، وتقلص حجمها، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الدستورية الديمقراطية، فإنّ الملكية البريطانية لا تزال ترى نفسها، وتتصرف، باعتبارها ملكية إمبراطورية. لقد حان الوقت ليدرك تشارلز وبقية أفراد العائلة المالكة أن هذا هو عام 3202 وليس 3281».

من الواضح أن الملك يلعب دوراً رئيسياً نيابة عن الطبقة الحاكمة في المملكة المتحدة والإمبراطورية الغربية. اللقاءات الملكية مع رؤساء الدول يجب أن تكون مهذبة وخالية من كل مضمون سياسي. أفراد العائلة المالكة ليسوا سفراء. من المفترض أن يلعب الملك دوراً احتفالياً فقط مع كبار الشخصيات الأجنبية.

من آراء غرامشي في التربية والتعليم...

يرى غرامشي أنّ «المَدرسة» أيْ النشاط التعليمي المباشر «ليست سوى جزءٍ صغير من حياة التلميذ الذي يتصل بكلٍّ من المجتمع البشري وبما يسمّى عالَم الأشياء «sociitas rerum» وتتشكل لديه من هذه المصادر الـ«خارج-مدرسيّة» معاييرُ أكثر أهمية بكثير مما يُظَنّ بشكلٍ شائع».

ويرى غرامشي بأنّ المدرسة التي تجمع بين النشاط «اليدوي» –بمعنى العمليّ– والذهني لها أفضليةُ أنّها «تجعل الطفل على اتصال مع التاريخ البشري وتاريخ «الأشياء» تحت سيطرة المعلّم في الوقت نفسه».

بالمقابل فإنّ من مذاهب التربية والتعليم التي انتقدها غرامشي، تلك التي تنتهج «العفوية» في التربية، وكأنها تتخيل عقل الطفل «خصلة شعر» متشابكة، وما وظيفة المعلّم سوى أن يساعد في حلها وتسريحها. في حين «لم تؤخذ في الاعتبار حقيقة أنه منذ أن يبدأ الأطفال في الرؤية واللمس، وربما عندما يبلغون من العمر بضعة أيام فقط، فإنهم يراكمون الأحاسيس والصور التي تزداد تعقيداً مع اكتساب اللغة». «دفاتر السجن، الدفتر1، الملحوظة 123».

وقد ذكر غرامشي هذا الانتقاد كمأخذ على التقليد الروسويّ «من جان جاك روسو» الذي أثّر في المذاهب السويسريّة بالتربية والتعليم، مع أنّ غرامشي في الوقت نفسه أقرّ بأنّ هذا الاتجاه حقق تقدّماً بالمقارنة مع التعصّب وضيق الأفق في التعليم الكنسي التقليدي السابق، فكتب غرامشي: «كانت أفكار روسو ردّ فعل عنيفاً ضدّ طرائق التدريس والتعليم الجزويتية، وبذلك مثّلت خطوة إلى الأمام». ولكنها بعد ذلك أقامت هي نفسها، كما يتابع غرامشي: «نوعاً من الكنسيّة التي شلّت الدراسات التربوية وولّدت جوانب نُكوص مثيرة للفضول».

تربية «قادة» أفراد أم طبقة قياديّة؟

يعلّق غرامشي «في دفتره التاسع، الملحوظة 119» على معلومات بشأن المدارس في أوروبا بدايات القرن العشرين – والتي قرأ عنها في كتاب كارلتون ووشبورن «مدارس جديدة في العالَم القديم، نيويورك 1930»، فيذكر غرامشي: «مدرسة أوندل العامّة هي من أقدم المدارس الإنكليزية، تختلف عن المدارس الأخرى التي من النوع نفسه في شيء واحد فقط، وهو أنها إلى جانب الدورات النظرية في المواد الكلاسيكية، أنشأت دورات يدوية وعملية، حيث يتعين على جميع الطلاب الاختيار بين ورشة الآلات ومختبر العلوم. يصاحبُ العملَ اليدوي عملٌ فكري، وعلى الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين الاثنين [في تلك المدارس]، إلا أنّ التلاميذ ما زالوا يتعلمون كيفية تطبيق معارفهم وتطوير قدراتهم العَمليّة».

بعد ذلك يذكر غرامشي الملاحظة التالية: «يوضح هذا المثال مدى ضرورة إعطاء تعريف صحيح لمفهوم المدرسة العامة التي يرتبط فيها العمل والنظرية ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما – فالتجاور الميكانيكي بين النشاطَين يمكن أن يكون مجرَّد مُباهاة فارغة؛ حيث يَسمع المرءُ أنّ بعض المثقفين العظماء يقومون على سبيل التسلية بتشغيل المخارط، وصنع الأعمال الخشبية، وتجليد الكتب، وما إلى ذلك... ولكن لا يمكن القول إنّ هذه أمثلة على وَحدة العَمل العقليّ واليدويّ، فالعديد من هذه المدارس الحديثة تتبنّى في الواقع أسلوباً متعجرفاً لا يحتوي على شيء –إلّا سطحياً– فيما يتعلق بقضية إنشاء نوع من المدارس لتعليم الطبقات الخادمة والتابعة [المُستَضعَفة] أن تقوم بدور قيادي في المجتمع كطبقة بأجمَعها وليس كأفراد منفردين».

من اللافت هنا أن نلاحظ بأنّ جوانب سلبية من التي انتقدها غرامشي في هذه الطريقة البرجوازية في مناهج «المدارس المهنية العامة» لتربية وتعليم أبناء الطبقات المنتجة «الأغلبية الفقيرة»، ما زالت موجودة في يومنا هذا. وحتّى أنّ ملاحظته بخصوص الحرص البرجوازي على أن تخرّج هذه المدارس قادةً «أفراداً» مُختارين يناسبون احتياجات الرأسمالية، وليس أن تربّي الطبقة الكادحة تربيةً جماعية لكي تطوّر مهارات قيادية جماعية لها كطبقة – لعلّ ملاحظة غرامشي هذه تبرز اليوم بشكل أكثر حدّة إذا ما أخذنا بالاعتبار ما أدخلتهُ الليبرالية الجديدة على أنماط التربية والتعليم من تعزيز إضافي وتضخيم للفردانية والتشجيع للخلاص الفردي البحت وليس لقيم التعاون والجماعية.

قدّم غرامشي عدة ملحوظات وانتقادات لطرائق التربية والتعليم بما فيها مدى جدّية المدارس في الربط بين النظري والعملي

انتقاد مدرسة «مونتيسوري»

يتحدث غرامشي بعد ذلك عن نموذج مدرسة ستريثام هيل الثانوية الحكومية للبنات جنوبيّ لندن، وكانت مديرتها قد التقت بالمعلمة التربوية الشهيرة ماريا مونتيسوري وتأثرت بها، فتبنّت أفكاراً مثل السماح للأطفال بتنظيم برامجهم الخاصة لجزء من اليوم من المدرسة الخاصة في دالتون، ومن هنا جاء اسم «نظام دالتون».

فكتب غرامشي: «تطبق مدرسة ستريثام هيل الثانوية للبنات نظام دالتون، الذي يسميه فيراندو «تطويراً لطريقة مونتيسوري»، حيث للفتيات الحرية في متابعة الدروس العملية والنظرية التي يردْنها طالما، في نهاية كل شهر، ينفّذن البرنامج المخصص لهن. فالانضباط الصفي ترك بأيدي التلاميذ. إنّ هذا النظام فيه عيب كبير وهو أنّ الطلاب بشكل عام يتركون واجباتهم حتى الأيام الأخيرة من الشهر مما يضرّ بجدّية المدرسة ويشكل إزعاجاً كبيراً للمعلّمين الذين يضطرّون إلى مساعدتهم وهم في حالة ارتباك... بينما في الأسابيع الأولى ليس لديهم سوى القليل للقيام به أو لا شيء على الإطلاق. إنّ نظام دالتون ليس أكثر من توسيع لطريقة الدراسة المتبعة في الجامعات الإيطالية بحيث شملت المدارس الثانوية، والتي تترك للطالب كل الحرية في الدراسة. ففي بعض الكليات يقدّمون عشرين امتحاناً في السنة الرابعة بالجامعة، ثم يحصلون على شهادتهم في الوقت الذي لا يعرف فيه الأساتذة الكثير عن طلابهم».

تساؤلات حول مَدرسة بلا مقرّرات...

في نص الملحوظة نفسها من دفاتر سجنه يذكر لنا غرامشي المثال الآتي من كتاب ووشبورن آنف الذكر: «في قرية كيرسلي الصغيرة، قام إي. إف. أونيل بتأسيس مدرسة ابتدائية تم فيها إلغاء أيّ «مقرَّر دراسيّ ثابت»... يحاول المعلم فهم ما يحتاج الأطفال إلى تعلّمه ثم يبدأ بالتحدث عن هذا الموضوع المحدد، بهدف إثارة فضولهم واهتمامهم؛ وبمجرد أنْ ينجح ذلك، يتركهم ليتابعوا بأنفسهم، ويقصر مهمّته على الإجابة على أسئلتهم وتوجيههم في أبحاثهم. إنّ هذه المدرسة، التي تمثل ردَّ فعل ضد جميع أنواع الصيغ، وضد التعليم العقائديّ الجامد، وضد الميل إلى تحويل التعليم إلى شيء ميكانيكي قد «أعطت نتائج مذهلة». الأطفال متحمسون للغاية للدروس لدرجة أنهم يبقون في المدرسة أحياناً حتى المساء، ويتعلقون بمعلميهم ويتأثرون بهم أخلاقياً، فيصبحون رفاقهم بدلاً من أن يكونوا معلمين مستبدّين. وعلى المستوى الفكري أيضاً، فإنّ تقدمهم أكبر بكثير من تقدّم تلاميذ المدارس العادية».

فماذا كان رأي غرامشي بهذه الطريقة التربوية؟ لقد كتب الآتي: «كتجربة، إنها مثيرة للاهتمام للغاية، ولكن هل يمكن تعميمها؟ هل يمكن العثور على عدد كاف من المعلّمين لتحقيق الغاية؟ وهل ستكونُ هناك أحداث غير مرغوب فيها لم تتم الإشارة إليها هنا؟ على سبيل المثال، الأطفال الذين يضطرون إلى مغادرة المدرسة وما إلى ذلك؟ يمكن أن تكون مدرسة للنخبة أو نظاماً «لما بعد المدرسة» يحلّ محل الحياة الأسرية».

تغييرات عالم التواصل الاجتماعي

تشير تطورات الأحداث إلى أن تأثير طوفان الأقصى الفلسطيني وما تبعه ليس ما زال مستمراً فقط، بل ويأخذ بالاتساع ويتشعب ليطال قضايا في مجالات وقطاعات مختلفة تتطلب إعادة النظر فيها بجدية، قضايا عديدة ومتنوعة، لم يكن ثمة إمكانية للبحث فيها سابقاً.

■ إيمان الأحمد

في منتصف تشرين الثاني الماضي صرّح إسحق هرتسوغ رئيس دولة الاحتلال أن: «تيك توك غسل عقول المستخدمين حول العالم»، في محاولة تفسير أسباب تحول تفكير ومواقف شرائح متنوعة في المجتمع الغربي وخاصة الشباب منهم إلى مواقف سلبية تجاه الكيان الصهيوني.

يشير التصريح السابق إلى تخوف الكيان وقادته من خسارة المعركة الإعلامية على خلفية أحداث «طوفان الأقصى»، ولذلك اتجهت إلى أساليب مختلفة لمواجهة التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي. فكان قانون فرض بيع تيك توك على شركة «بايت دانس» الصينية المالكة له، تكفي هنا ملاحظة أن أول من أعلن عنه وطالب به قبل أن يصبح قانوناً نافذاً في الولايات المتحدة كان النائب الجمهوري مايك غالاغر، الذي دخل الكونغرس الأمريكي عام 2022 بدعم مالي من اللوبي الصهيوني «إيباك AIPAC».

كما قامت شركة «ميتا» مؤخراً بطرد المهندس فراس حمد، وهو فلسطيني-أمريكي، بعد محاولته معالجة مشكلة قمع المنشورات المناصرة لفلسطين على إنستغرام، فقام برفع دعوى قضائية أمام محكمة كاليفورنيا اتهم الشركة فيها بالتحيز في تعاملها مع المحتوى المتعلق بالحرب المستمرة على غزة ضد الفلسطينيين حيث جرى منع المنشورات الفلسطينية من الظهور في عمليات البحث والتايم لاين. وقال إن الشركة حذفت محادثات الموظفين الداخلية التي تشير إلى أقاربهم الذين قتلوا في غزة، بينما سمحت بالرموز التعبيرية لعلم كيان الاحتلال. تكشف هذه القضية ممارسات «ميتا» المتحيزة والمستمرة منذ سنوات عديدة فيما يتعلق بكيان الاحتلال وحقوق الشعب الفلسطيني. وفي وقت سابق، كتب ما يقرب من 200 موظف رسالة مفتوحة إلى الرئيس التنفيذي لشركة «ميتا»، مارك زاكربيرغ، عبروا فيها عن مخاوفهم بشأن قمع الأصوات المؤيدة للفلسطينيين، إلا أنّ شيئاً من ذلك لم يتبدّل.

ورغم أن فيسبوك يواصل تركيز جهوده لاستعادة الشباب الذين فقد بريقه بينهم حسب دراسة أجراها مركز «بيو» في عام 2022، أفاد فيها أن 33 في المئة فقط من الشباب يستخدمون فيسبوك، إلا أن الخبراء في هذا المجال يشككون في قدرته على استعادة مكانته السابقة، تؤكد خبيرة منصات التواصل الاجتماعي، لوري هندرسون: «يريد فيسبوك أن يعرف الشباب أنه من الرائع قضاء الوقت على فايسبوك مرة أخرى، ولكن إخبار الناس بأنك رائع هو عكس كونك رائعاً بالنسبة إلى هذه الفئة العمرية». هذا غيض من فيض ما يحدث في عالم التكنولوجيا والتواصل الذي لم يعد بالإمكان التحكم به كما في السابق.

أخبار ثقافية

«مبدعون من أجل فلسطين»

اجتمع أكثر من 100 من صانعي المحتوى المشهورين عبر منصات التواصل الاجتماعي بما في ذلك يوتيوب وتيك توك وتويتش، في بث مباشر ضخم، جُمعت من خلاله أكثر من 1,5 مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين في غزة. ترأست حملة «مبدعون من أجل فلسطين» الناشطة على يوتيوب نيكي كاريون التي حشدت كثيراً من المبدعين الآخرين، مثل حسان بايكر وفريق Try Guys وزاي دانتي وتايلر أوكلي وغيرهم، للمشاركة في البث المباشر الذي استمر طوال يوم كامل على تويتش ويوتيوب. حيث تنافس المبدعون في أنشطة مثل المسابقات والمسرح الارتجالي والألعاب، مع تشجيع التبرعات لمنظمات تساعد الفلسطينيين مثل الإغاثة الطبية لفلسطين و«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» «أونروا». وستذهب هذه الأموال للإغاثة الإنسانية في قطاع غزة.

تشير حملة جمع التبرعات إلى كيفية تطوّر النشاط عبر الإنترنت، إذ يستفيد المؤثرون على منصات التواصل من جماهيرهم الكبيرة للالتفاف حول القضايا. ويستطيع منشئو المحتوى تنسيق البث المباشر التفاعلي وإشراك الجماهير بشكل مباشر كمزايا مهمة مقارنة بالمنشورات الثابتة على التطبيقات الأخرى.

الصين تطلب تسليم الأدلة إلى العراق

حث نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة قنغ شوانغ فريق الأمم المتحدة الذي يحقق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق على تسليم الأدلة الجنائية إلى الحكومة العراقية في أقرب وقت ممكن، حيث سينتهي تكليف الفريق خلال ثلاثة أشهر. وقال لمجلس الأمن: «إن تكليف فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية سينتهي في 17 أيلول 2024 كما قرر مجلس الأمن. وتشجع الصين الفريق على استكمال انسحابه في الوقت المناسب وبطريقة منظمة بالتشاور مع الحكومة العراقية. وإن تسليم الأدلة إلى الحكومة العراقية يمثل أولوية في الانسحاب. نشجع الفريق على نقل المجموعة الكاملة من الأدلة بطريقة منهجية إلى الحكومة دون تأخير»

وأكد على أنه من الضروري أن يلتزم الفريق بالشفافية وعدم التمييز وأن يحصل على موافقة مسبقة من الحكومة العراقية قبل تبادل الأدلة والوثائق مع دولة ثالثة. وعندما تتم مشاركة ذلك بالفعل مع دولة ثالثة، فيجب إبلاغ الحكومة العراقية فوراً.

كانوا وكنا

كومونة باريس أو الثورة الفرنسية الرابعة، قامت في آذار 1871. قُمعت بوحشيةٍ فيما سمي بعد ذلك بالأسبوع الدموي في 28 أيار 1871، واعتبرت أول ثورة اشتراكية في العصر الحديث.

عن تعطّل الإنسان والاغتراب القاتل مجدداً

في مواد سابقة كنّا قد أشرنا إلى مقاربة منهجية يمكن من خلالها تتبّع المصير المتطرّف للمحاولة التي تقوم بها الرأسمالية لإبقاء هيمنتها باتجاه إلغاء الواقع من جهة، وإلغاء العقل من جهة أخرى، وفقاً لتطور أزمة الفلسفة الرسميّة التي تشكّل حقل اختبار تاريخي لأزمة انقسام المجتمع طبقياً عبر التاريخ وعلاقته بانقسام وعي-مادة، وانقسام عقل-واقع. وهنا نعالج بشكل مباشر مفاعيل ذلك على الإنسان الفرد.

■ د. محمد المعوش

عن المقاربة المنهجية مجدداً

كنا قد اقترحنا مقاربة منهجية تسمح بتتبع مصير أزمة الهيمنة في المجال السياسي والاجتماعي، والنموذج الذي يدفع باتجاهه المنطق الداخلي لتلك الأزمة، وبالتالي المشروع الذي تسير به النخبة العالمية التي تحاول تثبيت هيمنتها. وكنا قد أشرنا إلى أن المقارنة بين أنظمة النشاط الإنساني، التي تختلف في مستوى تجريدها، تسمح لنا بالقول بأن ما شهدته الفلسفة –كنشاط عالي التجريد– مبكراً في تاريخها يشكل حقل اختبار لما يمكن أن تشهده أنظمة نشاط أقل تجريداً، كالعلوم «وهي نشاط عالي التجريد ولكن أقل من الفلسفة لناحية ارتباطه المباشر بالممارسة العملية مقارنة بالفلسفة» والحقل السياسي «الذي يجمع بشكل أكثر مباشرةً وصراحة بين الممارسة والنشاط الذهني مقارنةً بالعلوم» ومن ثم الاقتصادي والاجتماعي «المُعاش اليومي» الذي يتموّهُ فيه النموذج المعرفي المتَّبع على عكس الحقول السابقة. وإذا كانت العلوم عبّرت خلال العقود الماضية عن أزمة الفلسفة في تطرّفها الذي تطوّرت نحوه خلال قرون، فإن السياسة اليوم تعبّر عن هذا التطرف، أيْ في دفع النموذج الاجتماعي باتجاه إلغاء العقل وإلغاء الواقع، ولكن من الضروري معالجة انعكاس هذا النموذج المتطرّف على الإنسان الفرد، في مُعاشه اليوم، عقلياً–نفسياً وجسدياً.

وهذه المقارنة بين أنظمة النشاط لناحية التّجريد مرتبطة بنقطة منهجية أخرى كنا قد ذكرناها سابقاً، ألا وهي أنّ جوهر النظام يكشف نفسَه اليوم للعين العاديّة، ويأخذ شكلَه المتناسب مع هذا الجوهر بسبب وصول التناقضات إلى حدّها التاريخي، ودخولها مرحلة الانتقال والتحوّل. بالتالي، فإنّ ما كان يَحتاج سابقاً إلى مستوى تجريد عالٍ للتعبير عن نفسه، يَظهر اليوم في حقولٍ أقلّ تجريداً.

الاغتراب محقَّقاً

في العددَين السّابقَين من «قاسيون» هناك مواد مباشرة حول الاغتراب، وموضوعنا هنا مرتبطٌ مباشرة بتحقُّق الاغتراب الذي هو، وإذا ما تتبَّعنا منطقَ التطوُّر باتجاه نموذجٍ تطرُّفي من حقل الفلسفة إلى حقل العلوم إلى حقل السياسة إلى الحقل الاجتماعي الممارَسيّ الفردي، نرى أنّ التطرُّف باتّجاه إلغاء الواقع «مثالية ذاتية متطرفة» وإلغاء العقل «مادية متطرفة» في حقل الفرد هو تعبيرٌ آخَر عن مفهوم الاغتراب. فالاغتراب هو انقسامُ الإنسان على نفسه، وانقسامُ الإنسان عن الواقع «وضمناً الطبيعة». الاغتراب هو فَصل الواقع الاجتماعي عن الإنسان، وفصل واقع الإنسان عن نفسه، أيْ فصلُ عقل الفرد عن واقعه الداخلي «انقسام الإنسان على نفسه». إذاً لا نقولُ جديداً حين نقول بتحقُّق النموذج المتطرِّف في الفلسفة «مثاليّة متطرفة، مادية متطرّفة» في الحقل الاجتماعي، لا بل إنّ المقاربة المنهجية تؤكّد فكرةَ الاغتراب نفسَها.

عن النتيجة المميتة لهذا الانقسام

يقودنا القول بانقسام الإنسان على نفسه إلى ميدان الطبّ النفسيّ–العقلي والجسديّ–الفيزيولوجي، أيْ «النفسجَسَد» Psychosomatic. وكثيرة المدارس التي قاربت اندماج حقلَيّ النفس والجسد، واعتبرت أنّ العلاقة بينهما أبعد من ترابط «خارجي»، بل وحدة «داخلية». ومن أوضح المدارس هي التي عمل على إرسائها السوفييتيّ ألكسندر لوريا، واستكملَ البحثَ فيها لاحقاً الأمريكيّ أوليفار ساكس، الذي كان على تواصل مع لوريا في مرحلة زمنيّة قبل وفاة لوريا. ولوريا وساكس طوّرا فكرة الخلل «الوظيفي» في أداء الدماغ والأعضاء والجسد بشكل عام. وإذا ما استكملنا فكرةَ الخلل الوظيفيّ إلى مستواه المتطرِّف، فمن جهة، إنّ انفصال المستوى الواعي للإنسان «الفهم الواعي العقلاني» عن واقعه الداخليّ «فضاء المعاني» هو انقطاعُ العقل عن مادّته «العاطفية والحاجات النفسية التي كلّها نتيجةٌ لعملية انعكاس الواقع»، وينتج عن ذلك ما يسمَّى بأزمة «مُلكيّة العقل» Ownership Mind. وهذا الانفصال للإنسان عن واقعه الداخلي كان تكلَّمَ عن احتماليّته الكارثيّة باحثٌ سوفييتيٌّ آخَر مرَرْنا على ذكره سابقاً هو ألكسي ليونتييف. ومن جهة أخرى، فإنّ انقسام العقل عن واقعه الداخلي «الذي يتضمّن انعكاسَ صورة الجسد ضمناً» يعني انفصالاً بين العقل والجسد. وينتج عن ذلك ما يسمَّى بأزمة «مُلكيّة الجسد» Body Ownership. وفي أزمة الملكية يفقد العقل الذاتيّ الواعي مجالَ علاقته العقلانية والعضوية بالقسم الموضوعي من العقل، وبالجسد. وهذه الاضطرابات ليست جديدةً في ميدان الطبّ النفسي–العقلي والفيزيولوجي، فنحن لدينا الفصام نموذجاً، والعديد من الأمثلة عن العمى الوظيفي والشلل الوظيفي، واضطراب وظائف العقل كالذاكرة وحتى التفكير الفاعل، التي كلّها تعبيراتٌ عن أزمة وظيفيّة لا عضوية صافية، ولكنّها اليوم يجري دفعُها إلى مستوى أكثر حدّة، وأكثر عمومية لتطالَ الغالبيةَ العظمى من البشر، وليس حالات «مرضية غير سوية» فَقط. هذه الاضطرابات كما أشرنا في مادة سابقة يجري الكلام عنها اليوم بشكل متبلور في ميدان تأثير الذّكاء الاصطناعي على الإنسان لناحية أزمة الهويّة والفعالية والانفصال عن الواقع وعن نفسه، إلخ. لكون الذكاء الاصطناعي يكشف ويعرّي أزمةَ الاغتراب ويعمّقها، فهو يضع الإنسان أمامَ مرآة يُضطرُّ فيها إلى أنْ يعرِّفَ نفسَه.

إذاً، النتيجةُ المتطرّفة لتحقّق الاغتراب هي تعطّلُ الإنسان، والتوقّف عن كونه إنساناً.

الذكاء الاصطناعي يكشف ويعرّي أزمةَ الاغتراب ويعمّقها فهو يضع الإنسان أمامَ مرآة يُضطرُّ فيها إلى أنْ يَعرِّفَ نفسَه

خلاصات سياسية

ما سبق يضعنا أمام سؤال سياسي حول طبيعة المواجهة والمشروع النقيض. ونخلص بالتالي إلى أنّ استمرار أزمة انقسام فرد–مجتمع، وفرد–فرد «داخلياً»، لها نتيجة كارثية هي عملياً ضرب العقل وضرب حامله المادي، أيْ الإنسان. هذا هو التحقُّق العَمليّ لمذهب الماديّة المتطرفة لناحية إلغاء العقل والمثاليّة المتطرِّفة لناحية إلغاء الواقع. ومواجهة هذا الانقسام تتطلّب توليفاً للفرد والمجتمع، وتوليفاً للإنسان نفسه على النقيض من واقعِ الانقسام التَّشَيُّئيّ حالياً. وهذا يتطلَّب سياسيّاً واجتماعياً دمج الإنسان الفرد بالعملية التاريخية، أيْ ربطَه مع واقعه بشكل شامل، وتحويلَه فعلاً إلى كائن سياسيٍّ تاريخياً عبر تمليكه واقعَه الخارجيَّ والداخليّ، أيْ تمليكه نفسَه وحقيقتَها ككيانٍ باحث عن التحقُّق. التملُّك هذا يحصل من خلال الفعّالية التاريخية نفسها التي هي تحقيقٌ لهذا التملُّك. هذا المشروع هو محدِّدُ برنامج مواجَهَة التدمير الحضاري الذي يجب حشدُ القوى لتطويره ممارَسيّاً ومؤسَّساتياً، فهو لم يَجرِ تحقيقُه إلّا بمستويات محدودة وبشكل غير معقّلن في غالب الأحيان، بل حصل كنتيجة طبيعيّة للعمليات الثورية في التاريخ ولم يَجرِ التنظيرُ له بشكل كاف. دون هذا المشروع فإنّ التدمير الحضاريّ الذي هو نتيجة موضوعية للواقع المنقسم ولخطّة النُّخبة التي تحاول إدامةَ هيمنتَها، سيستمرّ في تدمير العقل والواقع، والقضاء على «الإنسان العاقل» الذي هو جوهر الحضارة الإنسانية نفسها.